جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها

الشاهد الشعري في قضايا النحو في كتاب "منهج السالك" لأبي حيان الأندلسي
The Poetic Indicator in Grammar Issues in "Minhaj Al-salek" Book of Abi Hayyan Al-andalusi.

إعداد

إناس حيدر محمد حيادرة

2012101006

إشراف

الدكتور خالد قاسم بني دومي

الفصل الدراسي الصيفي

2017م

الشّاهد الشّعريّ في قضايا النّحو في كتاب "منهج السّالك" لأبي حيّان الأندلسيّ

The Poetic Indicator in Grammar Issues in "Minhaj Al-salek" Book of Abi Hayyan Al-andalusi.

إعداد الطّالبة

إناس حيدر محمّد حيادرة

٢٠١٢١٠١٠٠٦

بكالوريوس اللّغة العربيّة وآدابها، جامعة إربد الأهليّة، ٢٠١٠م،

قدّمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللّغة العربيّة وآدابها،

تخصص اللّغة والنّحو في جامعة اليرموك ـ إربد، الأردن.

أعضاء لجنة المناقشة

د. خالد قاسم بني دومي.....مشرفًا ورئيسًا

أستاذ مساعد في اللّغة والنّحو، جامعة اليرموك.

د. أحمد محمّد أبو دلو..... عضوًا

أستاذ مشارك في اللغويّات التّطبيقيّة، جامعة اليرموك.

أ.د. عبد الكريم مجاهد المرداوي..... عضوًا

أستاذ في اللّغة والنّحو، الجامعة الهاشميّة.

تاريخ المناقشة

٢٠١٧/٧/٢٥م

ب

الإهداء

إلى الداعم الأول لي ..... والدي العزيز.

إلى من كللتني بدعائها ..... أمي العزيزة.

إلى أعز الاقارب والأحباب..... أعمامي.

إلى الذي تحمل مشاق مسيرتي وما زال ..... زوجي الغالي.

إلى من أرى التفاؤل بعينيه والسعادة في ضحكته، إلى الوجه المفعم بالبراءة، وبمجيئه وبمحبته

أزهرت أيامي وتفتحت براعم الغد، طفلي ونور عيني محمد.

إلى إخوتي وأخواتي .....

الباحثة

شكر وتقدير

انطلاقا من العرفان بالجميل، فإنه ليسرني ويثلج صدري أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذي ومشرفي الدكتور خالد قاسم بني دومي الذي أمدني من منابع علمه بالكثير، وما توانى يوما عن مد يد العون والمساعدة لي، وعسى أن يبارك الله في عمره ليبقى نبراسا متلألئا بنور العلم.

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الدكتور مصطفى طاهر الحيادرة، لما قدمه لي من نصح وإرشاد. والشكر موصول إلى الأستاذين الكريمين عضوي لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور عبد الكريم مجاهد المرداوي، والدكتور أحمد محمد أبو دلو على ما بذلاه من جهد في قراءة رسالتي وتقويمها.

وفي النهاية يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مد لي يد العون في مسيرتي العلمية.

الباحثة

المحتويات

الموضوع	الصفحة

الإهداء ..... ج
الشّكر والتّقدير ..... د
فهرس المحتويات ..... هـ
الملخص باللّغة العربيّة ..... ز
المقدّمة 1
التّمهيد 7
الفصل الأوّل: الشّاهد الشّعري في القضايا الإسناديّة 19
أوّلًا: المبتدأ والخبر 21
ثانيًا: كان وأخواتها 23
ثالثًا: الحروف المشبهة بـ (ليس) 30
رابعًا: إنَّ وأخواتها (الحروف المشبّهة بالأفعال) 35
خامسًا: (لا) التي لنفي الجنس 39
سادسًا: الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر(ظنّ وأخواتها) 45
سابعًا: الفاعل 49
ثامنًا: تعدّي الفعل ولزومه 50
الفصل الثّاني: الشّاهد الشّعري في مكملات العمليّة الإسناديّة (المنصوبات) 55
أوّلًا: المفعول المطلق 56
ثانيًا: المفعول له 60
ثالثًا: المفعول فيه 64
رابعًا: المفعول معه 71
خامسًا: الاستثناء 78
سادسًا: الحال 93
سابعًا: التّمييز 100

الفصل الثّالث: الشّاهد الشّعري في المجرورات 108
أوّلًا: المجرورات وهي حروف الجر 108
ثانيًا: الإضافة 120
ثالثًا: المضاف إلى ياء المتكلّم 132
النّتائج والتّوصيات..... 139
قائمة المصادر والمراجع 140
الملخّص باللّغة الإنجليزيّة 151

الملخص

حيادرة، إناس حيدر محمّـد. الشّاهد الشّعريّ في قضايا النّحو في كتاب "منهج السّالك" لأبي حيّان الأندلسيّ. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2017م.

(المشرف: د. خالد قاسم بني دومي).

يسعى هذا البحث في إطاره النّظري إلى التّعريف بـابن مالـك وجهـوده فـي الألفيّـة، والتّعريف بأبي حيّان الأندلسيّ وجهوده النّحويّة في كتابه "منهج السّالك"، وكذلك بيان العلاقة بين ابن مالك وأبي حيّان الأندلسيّ.

ويضطلع البحث في جانبه التّطبيقيّ بدراسة الشّواهد الشّعريّة النّحويّة في كتاب "مـنهج السّالك"، ومعالجتها من خلال المسألة النّحويّة التي استشهد بها أبو حيّان في كتابـه، باعتبـار أنّ الشّاهد النّحويّ واحد من الأسس التّأصيليّة في النّحو العربيّ، وذلك بإيراد الشّاهد الشّـعريّ فـي الألفيّة قضايا النحو المختلفة، وبيان المسألة النّحويّة فيه بعد تحديد موضع الشّاهد، ثـمّ عـرض آراء النّحاة حول الشّاهد، وتحليل آرائهم، وبيان أوجه الاتّفاق والاختلاف بينهم، وترجيح بعـض الآراء وفق منظور الباحثة الخاصّ. وتتمثّل الباحثة المنهج التّحليلـيّ الوصـفيّ لتطبيـق تلـك الإجراءات على الشّواهد الشّعريّة التي شكّلت عيّنة الدّراسة.

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسّلام على قدوتنا وهادينا سيدنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

تتناول الدّراسة موضوع " الشّاهد الشّعريّ في قضايا النّحو في كتاب "منهج السَّالك" لأبي حيّان الأندلسيّ "؛ ففي هذا الكتاب ما يستحقّ البحث والدّراسة، من معرفة غزيرة، جمعها أبو حيّان من أمّهات الكتب وأصولها؛ سواء في اللهجات، أم شواذّ القراءات، أو الآراء النحوية أندلسيّة أو بصريّة أو كوفيّة؛ ذلك أن في هذه الآراء من الفكر النحويّ ما يدل على أن هذا العِلْم حيٌّ بحياة اللغة، وأنه علم مبني على أصول وقواعد.

ويعد صاحب الألفيّة (ابن مالك) إمام النّحاة في عصره، وحافظ اللّغة، وعالمًا من علماء القراءات القرآنيّة، استهل حياته العلمية بالدّراسة على ثلّة من أئمة العربية من علماء الأندلس. فَعُرِفَ عنه في تلقيه لعلمه أنه لا يحتمل المباحثة، ولا يثبت للمناقشة، لأنّه أخذ هذا العلم بالنَّظر فيه بخاصّة نفسه. لذلك تعد الألفيّة منظومته الكبرى، وهي من أكثر ما شغل العلماء بعد كتاب سيبويه.

أمّا أبو حيان، فقد امتاز بسعة الثّقافة، وحدة الذّكاء، وجمال الأسلوب؛ فهو رجل موسوعيّ الثّقافة؛ سمّي أديب الفلاسفة وفيلسوف الأدباء، لأنّه لم يَقصُر نفسه على لون واحد من ألوان العلم أو الأدب، بل وجدناه يصنّف– فضلًا عن اللّغة وعلومها– في الأدب والقراءات والفقه والحديث والتّاريخ. لذلك امتازت مؤلفاته بتنوع المادة وغزارة المحتوى.

إنّ قيمة هذا العمل وهو"كتاب منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك" تأتي من كونه يتحدّث عن علمين عظيمين من علماء النّحو العربي على مرِّ تاريخِهِ، فضلًا عن كونهما علمين من أعلام النّحاة الأندلسيّين.

وهو بعد ذلك يعد سِفرًا جليلًا، بَثَّ أبو حيّان الكثير من آرائِهِ فيه وفي مصنفاته الأخرى وبخاصّة في كتابيه: "ارتشاف الضَّرب" و "التَّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل". وميزة عَملهِ في كتاب "منهج السّالك" أنّه يمثّل منهجًا مميّزًا بين شروح الألفيّة الكثيرة.

ويذكر أبو حيّان سبب اختياره لعنوان الكتاب إذ يقول: (ولمّا فَتَحتُ بهذا الكتاب من مقفل هذه الألفيّة مُرتجًا، وأوضحتُ به لسالكي هذا الفن منهجًا، سَمّيته " منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك ").

وأما الغرض الذي دفعه إلى إنشاء هذا الشّرح، فنجده يعمدُ إلى تحليل الأرجوزة، وإنارة جوانِبها، وتَجلِيَةِ غوامِضها، وإلى حلِّ ما أشكل منها على الطّلاب؛ على أنَّ المقصد الأسمى الذي نهض به إنّما هو ما تقويم وقع فيه ابن مالك من الزَّللِ، وخلطه المذاهب ومساواتُهُ الشّاذَّ بالمقيس عليه "أصول النحو"؛ مُقتضيًا الضّعيف من الأقوال.

ولا نكاد نرى للكتاب أثرًا في مصنّفات اللاحقين، سواء عند شرّاح الألفيّة أو عند غيرهم، حتّى إن أبا حيّان نفسه قلّما يشير إليه، ولعل مردّ ذلك إلى أمرين:

الأول: أنّ الكتاب من أوائل مصنفات أبي حيّان.

الثاني: أنّ الكتاب لم يكتمل، وأنّ المصنّفين اكتفوا بمصنفاته الأخرى الكبيرة التّامة، كـ "الارتشاف "و"التّذييل" و"البحر المحيط".

أمّا منهج أبي حيّان في العمل به، فإنّه يبدأ من حيث الشّكل، بذكر بيت ابن مالك كما درج عند الشّارحين، ثم يشرعُ بالتّعليق عليه. وقد يذكر جزءًا من البيت المعني بالتعليق عليه، وقد يتكلّم على بعض الأبيات عرضًا، ذاكرًا عباراتٍ منها، دون أن يخصَّها بالكلام كما صنع مع غيرها. وأما منهجه بعامة فإننا نجده على قسمين:

القسم الأول: تناول فيه أبو حيان المادة التي طرحها ابن مالك في الأرجوزة، وتشمل القواعد وما تقضي إليه، وما يندرج تحت كل الآراء، متوصلا إلى ذلك بكل أدوات النظر والاستبصار في أصول النحو، كالقياس والسماع وغيرهما. ويعد هذا القسم الأوسع.

والقسم الثّاني: وهو الأقل نسبيًّا، ويتمثّل في تناول أبي حيّان أكثر ألفاظ الأرجوزة، وقصورها عمّا أراد له ابن مالك. وأبو حيّان أكثر شارح توقّف على هذا القسم؛ ذلك أنّه كان يقلِّب ألفاظ الأرجوزة "الألفيّة"عروضًا لِضربٍ، حتى يقع على شيء فيها يبيِّن فيه عجز ابن مالك عن غرضه في أداء ألفاظه.

لمّا كان موضوع الدّراسة دراسة الشّواهد كان من الضّروري أن أوضّح ما المقصود بكلمة شاهد؟ وأبيّن معناها في اللّغة والاصطلاح.

الشّاهد في اللّغة:

جاء في الصحاح "شَهِدَ: الشهادة خبر قاطع، وتقول منه، شَهِد الرَّجل على كذا. والمشاهدة المعاينة، وشهده شهودًا؛ أي حضره فهو شاهد، وقوم شهود أي حضور. وأشهدَني إملاكه أي أحضرني، وشهود النّاقة: آثار موضع منتِجِها من دم أو سلًى"[1]. والشّاهد: هو من يؤدي الشّهادة، والشّاهد الدّليل"[2]. والشّاهد في الاصطلاح: هو قول عربي ، شعرًا أو نثرًا ، قيل في عصر الاحتجاج ، يورد للاحتجاج به على قول أو رأي قاعدة لُغَويّة. وهو أيضًا عبارة عن جملة من كلام العرب أو ما جرى مجراه، كالقرآن الكريم، تتّسم بمواصفات معينة، وتقوم دليلًا على استخدام العرب لفظًا لمعناه أو نسقًا في نظم أو كلام"[3].

---

[1] الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4(1407 هـ=1987م)، مادة "شهد".

[2] حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على شرح ألفية ابن مالك، محمد بن محمد الخضري الشّافعي، تحقيق: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية- بيروت، 2009، (ج10/1).

[3] لسان العرب، أبو الفضل جمال الدّين محمد بن "ابن منظوم"، دار صادر – بيروت. ط4(2004)، مادة "شهد".

فعند تأملنا في الشّواهد النّحويّة عامة نجد أنّ الغالب عليها "الشّعر" ثمّ يأتي بعدها النّثر" وعند النّظر في تراثنا النّحوي واللّغوي نجد أنّ الشّواهد النّحويّة تمتاز بوفرة عددها، وسعة انتشارها في كتب اللّغة والنّحو، ويمكن تعريفها بأنها: "ما جيء به من كلام العرب شاهدًا لعامل نحويّ أو لأثر إعرابي، أو علامة بناء أو إعراب، أصليّة كانت أم فرعيّة، يستوي في ذلك الشّاذّ النّادر، والقياس المطّرد[1]. فنحن إذا قرأنا أي كتاب نحوي نجد الشّواهد الشّعريّة هي الأكثر، فآيات من القرآن الكريم، فشيء من الحديث النّبوي، وقليل من الأمثال والحكم مع نبذات من كلام العرب، فالشّعر هو المنبع الّذي استقى منه النّحاة على اختلاف مذاهبهم وأماكنهم وأزمانهم معظم شواهدهم، فالشعر ديوان العرب[2].

الدّراسات السّابقة:

ومن الدّراسات السّابقة التي لها صلة بمضمون البحث:

1- الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو، إعداد: أمان الدين حتحات؛ إشراف: طارق عبد عون الجنابي (رسالة ماجستير)، جامعة عدن 1988. وتناولت، ضروب الاستدلال عند غير النحاة، والاستدلال عند النحاة قبل سيبوية، ومنهج سيبويه في الاستدلال في القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب، والأمثال، والاستدلال بغير النصوص. وأثر استدلال سيبويه في تاريخ النحو وتضمن: الاستدلال بنصوص من القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر.

2- الخلافات النحوية واختيارات أبي حيان في المنصوبات من كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب. (دراسة تأصيل وتقديم)، إعداد: بشائر عبد الله محمود علاونة، إشراف: يحيى عبابنة (رسالة ماجستير)، جامعة اليرموك، 1998م. تناولت طبيعة الخلافات النحوية في المنصوبات

---

[1] الشّاهد اللّغوي، يحيى عبد الرؤوف جبر، مجلة أبحاث النّجاح، 1992م، ع6، (263-313).

[2] الشّواهد الشّعريّة في كتاب الدر المصون، أحمد خضر أحمد رزق. دار كنوز المعرفة- عمّان. ط1 (1431هـ=2010م)، *(16)*.

من كتاب "الارتشاف" والآراء، والمذاهب النحوية، وأهمية كتاب "الارتشاف" في تطور الآراء النحوية ونقله للخلافات في المنصوبات، ومعناها وما يندرج تحتها من أبواب.

3- الشاهد الشعري عند الفراء (ت:207هـ) في "كتابه معاني القرآن"، دراسة نحوية. إعداد: عبد الهادي كاظم كريم الحربي. (رسالة ماجستير)، جامعة بابل، 2005م. إشراف: صباح عطيوي عبود. تناولت دراسة الشواهد الشعرية التي تخص المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات من الأسماء، من أبواب النحو.

4- كتاب شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لأربعة آلاف شاهد شعري. ضبط القواعد وصنعها وشرحها: محمد محمد حسن شراب. مؤسسة الرسالة-بيروت، ط1(2007). تناول الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، وبين قضايا النحو فيها.

أهمية الدّراسة

تأتي أهميّة هذه الدّراسة من عدّة جوانب؛ فهي تهدف إلى عرض الشّاهد الشّعريّ النّحــويّ في الأرجوزة " الألفيّة"، وبيان الظّواهر النّحويّة، وموضع الشّاهد. وبعد عرض المسألة النّحويّــة في الشّاهد الشّعريّ النّحويّ، تسعى لدراسته في مواضع معيّنة وذلك حسب موضع الشّاهد.

وجاءت الدراسة في تمهيد وثلاثة فصول، مسبوقة بتمهيد ومتبوعة بخاتمة، وفق ما يلي:

التمهيد: ويتضمن تعريفا موجزا بالإمامين الجليلين: ابن مالك، وأبي حيان الأندلسي، وجهودهما النحوية، ووصفا موجزا للتعريف بكتاب "منهج السالك "ومكانته بين الكتب.

الفصل الأول: ويتناول الشاهد الشعري في القضايا الإسنادية، حيث يتم التعرف إلى المراد بالتركيب الإسنادي. وعرض الشواهد الشعرية النحوية التي تدل على التركيب الإسنادي في الجمل وتوضيحها، وبيان موضع الشاهد، ووجه الاستشهاد به، وبيان المسألة النحوية فيه.

الفصل الثاني: ويتناول الشاهد االشعري في مكملات العملية الإسنادية، في قضايا النحو، وهي المنصوبات:" المفعول به، المفعول المطلق، المفعول له، المفعول فيه، والمفعول معه، والحال،

والتمييز، والمستثنى، والمنادى، ثم ذكر الشواهد النحوية، ثم شرحها، وبيان موضع الشاهد، ووجه الاستشهاد به، وبيان المسألة النحوية فيه.

الفصل الثّالث: ويتناول الشّاهد الشّعريّ في المجرورات في قضايا النّحو، وهي المجرورات الواقعة بعد حروف الجر، والكلمات الواقعة موقع المضاف إليه، والمضاف إلى ياء المتكلّم، ثمّ ذكر الشّواهد النّحويّة، وبيان موضع الشّاهد، ووجه الاستشهاد به، وبيان المسألة النّحويّة فيه أيضًا.

أما الخاتمة، فخصصت لعرض النتائج التي توصل إليها البحث.

التمهيد:

ويتضمن:

أوّلاً: التّعريف بابن مالك وجهوده في الألفيّة.

ثانيًا: التّعريف بأبي حيّان الأندلسيّ وجهوده النّحوية وكتابه " منهج السّالك".

ثالثا: العلاقة بين ابن مالك وأبي حيان الأندلسي.

أولاً: التّعريف بابن مالك وجهوده في الألفيّة:

محمّد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطّائي الجيّانيّ [1] بفتح الجيم وتشديد التحتيّة ونون نسبة إلى جيّان بلدة بالأندلس[2]. وهو نزيل دمشق، ولد سنة ستّمائة أو إحدى وستّمائة. وسمع من جماعة، وأخذ العربيّة عن غير واحد، وجالس بحلب ابن عمرون وغيره، وتصدَّر لإقراء العربيّة ثم انتقل إلى دمشق، وأقام بها يشغل، ويصنِّف، وتخرّج به جماعة كثيرة وخالف المغاربة في حسن الخلق، والسَّخاء، والمذهب؛ فإنّه كان شافعيّ المذهب قال الذّهبي: " صرفَ همّته إلى إتقان لسان العرب حتّى بلغ فيه الغاية، وأربى على المتقدّمين، كان إمامًا في القراءات وعللها، وصنَّف فيها قصيدة داليّة مرموزة في مقدار الشّاطبيّة. وأمّا اللّغة فكان إليه المنتهى فيها ، وذلك في الإكثار من نقل غريبها، والاطلاع على وحشيّها" [3]. و" أمّا النّحو والتَّصريف فهو إمام الدّنيا فيهما، وله اليد الطّولى في التّفسير، والحديث، والشّروط، والفروع، وتراجم النّاس وطبقاتهم، وتواريخهم، وتقييد أسمائهم، خصوصًا المغاربة، على ما يتلفّظون به من إمالة وترخيم وترقيق ....." [4]، وأمّا أشعار العرب التي يستشهد بها على اللُّغة والنّحو، فكان الأئمّة الأعلام يتحيّرون فيه، ويتعجّبون من أين يأتي بها! وكان نظم الشّعر سهلاً عليه: رجزه وطويلة وبسيطة

---

[1] هدية العارفين أسماء المؤلفين وأثار المصنّفين، إسماعيل باشا البغدادي، منشورات مكتبة المثنى-بغداد. (ج 2/ 130).

[2] شذرات الذَّهب في أخبار من ذَهب، أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي(ت:1089م). دار الميسر- بيروت، ط4 (1399هـ - 1979). (ج 5/ 339).

[3] المرجع السابق، (ج 339/5).

[4] فوات الوفيات والذيل عليها، محمّد بن شاكر الكتبي، (ت: 764هـ). تحقيق: إحسان عبّاس. دار الثّقافة - بيروت. (ج 72/4).

وغير ذلك؛ هذا مع ما هو عليه من الدِّين المتين، وصدق اللَّهجة وكثرة النَّوافل، وحسن السَّمت ورقة القلب، وكمال العقل، والوقار والتُّؤدة[1].

ولَم يُحْصِ ابن مالك شيوخه، غير أن المترجمينَ ذكروا بعضًا مِنهم، نحو أبي صادق الحَسن بن صَبَاح المخزوميّ (ت632هـ)، وأبي الفضل مكرّم القُرشَيِّ (ت635 هـ) ، وعلي محمّد السّخاويَّ (ت643 هـ)، وابن يعيش (ت 643هـ) ، وابن الحاجب (646 هـ)، وجالس ابن عَمرون (ت 649 هـ)، ثُم قصد دمشق حيثُ ألقى عصا التّرحال، فقد طلب العلم، فقعد مقعد التّدريس، وعَظُم شأنه، وأقبل الطّلاب عليه، وأفاد من علمه الكثير[2].

" أمّا اطّلاعه على الحديث فكان فيه غاية، وكان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإذا كان ما فيه شاهدٌ، عَدَلَ إلى الحديث، فإن لم يكن فيه شيء عَدَلَ إلى إشعار العرب ....."[3].

ومن كتب ابن مالك" الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضّاد"، و" الاعتماد في نظائر الظاء والضاد"، والأفعال وتصريفها"، و" إكمال الأعلام بمثلث الكلام"، و" ألف الإبدال"، و" ألفيّة في النّحو منظومة"، و" شواهد التّوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح للبخاري"، "الضّرب في معرفة لسان العرب"،....."[4].

---

[1] بغية الوعاة في طبقات اللُّغويين والنّحاة، جلال الدّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر السّيوطي (ت: 911 هـ). تحقيق: مصطفى عبد القادر. دار الكتب العلميَّة – بيروت. ط1 (2004م- 1425هـ). (ج1/ 109).

[2] منهج السّالك في الكلام على ألفية ابن مالك، محمّد بن يوسف بن علي حيّان الأندلسيّ الغرناطيّ. تحقيق: شريف عبد الكريم النّجار، ويلس أبو الهيجاء. عالم الكتب الحديث – إربد، ط1 (2015). (ج1/ 4).

[3] فوات الوفيات (ج408/3).

[4] هدية العارفين (ج 2/ 130).

ومن تصانيفه: "سبك المنظوم وفك المختوم"، "والكافية الشّافية" وشرحها، و "الخلاصة" وهي" مختصر الشّافية"، و"فعلَ وأفعلَ" و "المقدّمة الأسديّة" وصنّفها باسم ولده الأسد، و " عدة اللافظ وعمدة الحافظ"، و" النظم الأوجز فيما يهمز"، و " إعراب مشكل البخاري"[1].

كان ابن مالك لا يحتمل المباحثة ، ولا يثبت للمناقشة، لأنّه أخذ هذا العلم بالنّظر بخاصة نفسه، هذا مع كثرة ما اجتباه من ثمرة غرسه[2]. توفي بدمشق[3]. في الثّاني عشر من شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة[4].

ثانيًا: التّعريف بأبي حيّان الأندلسيّ:

محمّد بن يوسف بن علي بن حيّان الجيّانيّ الإمام أبو حيّان أثير الدّين الأندلسيّ الشّافعيّ النّحويّ[5]. نحويّ عصره، ولغويّه، ومفسرّه، ومحدّثه، ومقرئه، ومؤرّخه، وأديبه. ولد بمَطَخْشارَش، وهي مدينة من حضرة غرناطة، في آواخر شوّال سنة أربع وخمسين وستمائة[6]. وقد اقترن اسمه في كتب التراجم بألقاب عدّه منها:

1. الأندلسيّ: نسبة إلى وطنه الكبير الأندلس.
2. الغرناطيّ: نسبة إلى مدينة (غرناطة)، وهي قاعدة بلاد الأندلس، وفيها ولد من ناحية وحي من أحيائها تسمى (مَطَخْشارَش) [7].
3. الجيانيّ: نسبة إلى مدينة (جيان) من أعمال الأندلس، وكان يقول: أبي من جيان.

---

[1] فوات الوفيات والذّيل عليهما (ج3 / 408).
[2] بغية الوعاة (ج1/ 109).
[3] فوات الوفيات (ج3/ 408).
[4] بغية الوعاة (ج 1/ 112).
[5] هدية العارفين (ج152/2).
[6] بغية الوعاة في طبقات اللُّغويين والنّحاة (ج1/ 231).
[7] تذكرة النّحاة، أبو حيّان محمّد بن يوسف الغرناطي الأندلسيّ (654هـ- 745هـ). تحقيق: عفيف عبد الرّحمن. مؤسّسة الرّسالة- بيروت، ط1(1406هـ- 1986م). (9).

4. النِّفزيّ: نسبة إلى قبيلة (نفزة) من البربر، وكانوا بفلسطين[1].

قرأ القرآن على الخطيب أبي محمد عبد الحق بن علي بن عبد الله أفرادًا وجمعًا، ثمّ على الخطيب أبي جعفر ابن الطّباع المعروف بالطّباع بغرناطة، ثمّ على الخطيب الحافظ أبي علي الحسين بن عبد العزيز بن محمّد بن أبي الأحوص بمالقة، وسمع الكثير ببلاد الأندلس وأفريقية، ثمّ قدم الإسكندرية، فقرأ القراءات على عبد النّصير بن علي بن يحيى المريوطي، وبمصر على أبي طاهر إسماعيل بن عبد الله [2].

وممّا يدل على شَغَفِه في البحث عن العلم واهتمامه بأذكياء العلم، ما قال الصّفدي: "لم أره قط إلاّ يسمع، أو يشتغل، أو يكتب، أو ينظر في كتاب، ولم أره على غير ذلك. وكان له إقبال على أذكياء الطّلبة يعظهم وينوه بقدرهم.....[3]."

وكان كثير النّظم في الأشعار والموشحات وكان ثبتًا فيما ينقله عارفًا باللّغة. وأمّا النّحو والتّصريف فهو الإمام المطلق فيهما، خدم هذا الفن أكثر عمره حتى صار لا يذكر أحد في أقطار الأرض فيهما غيره، وله اليد الطّولى في التّفسير، والحديث، وتراجم النّاس، ومعرفة طبقاتهم، خصوصًا المغاربة[4]. وهو الّذي جسّر النّاس على مصنّفات ابن مالك، ورغّبهم في قراءتها، وشرح لهم غامضها، وخاض بهم لججها. وكان يقول عن مقدمة ابن الحاجب : نحو الفقهاء[5]. وفتح لهم مقفلها، والتزم أن لا يقرئ أحدًا إلاّ إن كان في كتاب" سيبويه"، أو "

---

[1] التّذييل والتّكميل في شرح التّسهيل، اختيارات أبي حيّان النّحويّة في كتابه. أحمد عبد الله القاضي. دار البازوري – عمّان. (41).

[2] الدُّرَرُ الكامنة في أعيان المائة الثّامنة، شهاب الدّين أحمد بن علي بن محمّد بن علي بن محمّد الشّهير بابن حجر العسقلاني (ت: 852هـ). دار إحياء التّراث العربي – بيروت. (ج4/ 302).

[3] المرجع السّابق (ج303/3).

[4] الدُرَرُ الكامنة في أعيان المائة الثّامنة (ج4/ 303).

[5] بغية الوعاة في طبقات اللُّغويين والنّحاة (ج1/ 232).

التّسهيل" لابن مالك، أو في مصنّفاته. ولمّا قدم من البلاد لازم الشّيخ بهاء الدّين بن النّحاس، رحمه الله تعالى، وأخذ عنه كتب الأدب[1].

وكان سبب رحلته عن غرناطة: " أنّه حملته حدّة الشبيبة على التّعرض للأستاذ أبي جعفر ابن الطّباع، وقد وقعت بينه وبين أستاذه أبي جعفر بن الزبير وحشة، فنال منه، وتصدّى لتأليف في الرّد عليه، وتكذيب روايته، فرفع أمره للسُّلطان بغرناطة، فانتصر له، وأمر بإحضاره وتنكيله فاختفى، ثم أجاز البحر مختفيًا، ولحق بالمشرق ، وتكرّرت رحلته إلى أن حلَّ بالدِّيار المصريّة....." [2].

قرأ أبو حيّان القرآن بالرّوايات، وسمع الحديث بجزيرة الأندلس، وبلاد إفريقية، وثغر الإسكندرية، وبلاد مصر، والحجاز، وحصّل الإجازات من الشّام والعراق[3]. وسمع الحديث من مجموعة كبيرة من الشّيوخ منهم: " أبو الحسين بن ربيع، وابن أبي الأحوص، والرّضى، والشّاطبي، ، والقسطلاني..... وغيرهم. وأجاز له خَلْقٍ من المغرب والمشرق؛ منهم الشّرف الدّمياطي، والتّقيّ بن رزين، وأبو اليمن بن عساكر. وأكب على طلب الحديث وأتقنه وبرع فيه، وفي التّفسير، والعربيّة، والقراءات، والأدب، والتّاريخ، واشتهر اسمه وطار صيته وأخذ عنه أكابر عصره. [4].

تولى تدريس التّفسير بالمنصوريّة والإقراء بجامع الأقمر، وكانت عبارته فصيحة، لكنّه في غير القرآن يعقد القاف قريبًا من الكاف[5].

---

[1] فوات الوفيات (ج 72/4).

[2] الدُرَرُ الكامنة في أعيان المائة الثّامنة (ج 4/ 304).

[3] فوات الوفيات (ج 4/ 72).

[4] بغية الوعاة في طبقات اللُّغويين والنّحاة (ج1/ 231).

[5] المرجع نفسه (ج306/1)

صفاته:

كان أبو حيّان صدوقًا حجة ثبتًا سالمًا في العقيدة من البدع الفلسفية والاعتزال والتّجسيم، وجرى على مذهب الأدب في الميل إلى محاسن الشّباب، ومال إلى مذهب أهل الظّاهر، وإلى محبة علي بن أبي طالب، والتّجافي عمّن قاتله، وكان يتأول قوله: لا يحبك إلا مؤمن، ولا يبغضك إلا منافق. وكان كثير الخشوع يبكي عند قراءة القرآن وعند الأبيات الغزليّة، وامتدحه الأعيان منهم ابن عبد الظّاهر وشافع، والصدران الوكيل والشّرف بن الوحيد، والنّجم الطوفي.. وغيرهم[1]. قال الأدفوي: "وكان يفخر بالبخل كما يفخر النّاس بالكرم، وكان شيخًا طوالاً، حسن النّغمة، مليح الوجه، ظاهر اللّون، مشربًا بحمرة، منور الشَّيبة، كبير اللّحية، مسترسل الشّعر[2].

توفّي – رحمه الله تعالى – بمنزله خارج باب البحر بالقاهرة، في يوم السّبت بعد العصر، في الثّامن والعشرين من صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة، ودفن في الغد بمقبرة الصّوفيّة خارج باب النّصر، وصُلّي عليه بالجامع الأموي بدمشق صلاة الغائب في شهر ربيع الآخر[3].

وله من التّصانيف: " البحر المحيط" في تفسير القرآن العظيم، و" إتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب"، وكتاب " الإسفار الملخّص من كتاب الصّفّار" شرح لكتاب "سيبويه"، وكتاب " التَّجريد لكتاب سيبويه"، وكتاب" التّذييل والتّكميل في شرح التّسهيل"، وكتاب " التنخيل الملخّص من شرح التّسهيل"، وكتاب " التّذكرة "، وكتاب " المبدع في التّصريف"، وكتاب " الموفور"،

---

[1] الدُرَرُ الكامنة في أعيان الثّامنة (ج 4/ 306).

[2] بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة (ج1/ 306).

[3] أعيان العصر وأعوان النّصر، صلاح الدّين بن خليل بن أيبك الصّفدي (ت: 764). تحقيق: علي أبو زيد، نبيل أبو عمشة، محمّد موعد، محمود سالم محمّد، قدم له: مازن عبد القادر المبارك. دار الفكر – دمشق. ط 1(1998م). (ج5/ 227).

وكتاب " الفصل في الإحسان"، وكتاب" منطق الخرس في لسان الفرس"، "ارتشاف الضرب من لسان العرب..... وغيرها [1].

وممّا لم يكمل تصنيفه، كتاب "مسلك الرّشد في تجريد مسائل نهاية ابن رشد"، وكتاب " منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك"، وهو موضوع الدّراسة. و" نهاية الإعراب في علمي التّصريف والإعراب" رجز، و" مجاني الهصر في آداب وتواريخ أهل العصر"، و" خلاصة التّبيان في علمي البديع والبيان"، رجز، و" نور الغَبَش في لسان الحبش"، و"المخبور في لسان اليخمور"[2].

ويظهر أنّ أبا حيّان توقف عن إكمال شرح ألفيّة ابن مالك؛ ليتصرف إلى إتمام كتبه الأخرى؛ فقد ذكر"منهج السّالك" في كتبه الكاملة " كالتّذييل والتّكميل"، و" البحر المحيط" و " الارتشاف"، و" التّدريب في شرح التّقريب". وكان يأمل أن يعود إلى إكمال كتاب" منهج السّالك"، ولكنّ منيّته عاجلته[3].

كتاب" منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك":

ألف ابن مالك " الكافية الشّافية " وهي أرجوزة نحويّة في ثلاثة آلاف بيت أوّلها:

قال ابن مالك محمد وقد نوى إفادة بما فيه اجتهد

الحمد لله الّذي من رفده توفيق من وفقه لحمده

ثمّ شرحها بشرح سمّاه: " الوافية "، وعلَّق عليه ببعض الفوائد النّحوية، وتوجد في دار الكتب بالقاهرة نسخة من "الكافية الشّافية"، ونسخة من "الوافية". ولخّص ابن مالك كافيته في نحو

---

[1] أعيان العصر وأعوان النّصر، (ج346/5)، لمعرفة المزيد من تصانيف أبي حيّان؛ انظر: فوات الوفيات (ج4/ 73).

[2] أعيان العصر وأعوان النّصر (ج346/5).

[3] أبو حيّان النّحويّ، خديجة الحديثي. مكتبة النّهضة_ بغداد، ط1(2004م_ 1425ه). (124).

ألف بيت في الخلاصة المشهورة بـــ " الألفيّة"، وقد استن نظم قواعد النّحــو والصّــرف بعــالم نحوي قبله؛ هو ابن معطي الّذي اعترف له ابن مالك بفضيلة السبق، وإن قال إن ألفيته أحســن من ألفية سابقه، يقول:

أســـتعين الله فـــي ألفيّـــه	مقاصـــد النّحـــو بهـــا محويّـــه
أُـرتِّبُ الأقصـى بلفـظٍ مـوجزِ	وتبســط البــذل بــوعدٍ منجــزِ
وتقتضـي رضـا بغيـر سـخط	فائقـة ألفيـّة ابـن معطـي
وهـو بِسَـبْقٍ حـائزٌ تفضـيلا	مسـتوجبٌ ثنـائيَ الجميـلا
والله يقضـي بهبـات وافـره	لـي ولـه فـي درجـات الآخـره [1]

والغرض الذي دفَعَه إلى إنشاء هذا الشّرح لخّصه في ثلاثة مقاصد:

الأوّل: تبيين مقيّد أطلقه، وواضح أغلقهُ، ومُخصَّصٍ عَمَّمَهُ، ومعيَّنٍ أبهَمَــهُ، ومُفَصّــلٍ أجْمَلَــه، ومُوجَزٍ طَوَّلَهُ. والثّاني: التّنبيه على الخلاف الواقع في الأحكام، ونِسبَتُه – إن أمكن – إلى مــن ذهب إليه من الأئمة الأعلام، فإنّه يَذْكُرُ حُكمًا وقعَ الاتّفاق عليه والإجماع، ويُرْدِفهُ بآخر وُجِد فيه الاختلاف والنِّزاعُ، فيرسِلُ ذَلِك هملاً، ويبدِلُه بحلْيَةٍ عَطَلاً، فَيَكتسي مُحَيَّا جَمَاله غَمَمًــا، ويثيــر النّاظر فيه غُمَمًا، وربَّما اختار ما ليس بالمختار، ولا بالمَشهورِ، وتَرك مــا عَلَيْــه العَمَــلُ مــن مذاهب الجمهور، مقتفيًا في ذلك مقالة كوفيّ ضعيف الأقوال، أو بصريّ لم ينسج لــه لشــذوذه على منوال، وبانيًا قواعد على نادر في المنقول، وشاذ في القياس خارج عن الأصول، وأثر لــم يصحّ أنّه من لفظ الرّسول عليه الصّلاة والسّلام، فيصحّ الاحتجاج به في النّقول. والثّالث: حَــلُّ ما يهجس في أنفس النَّشْأة من مُشْكِلاتِها، وفَتْحُ ما يُلْبسُ من مُقفَلاتِها[2].

---

[1] أبو حيّان الأندلسيّ (123).

[2] منهج السّالك في الكلام على الفيَّة ابن مالك (ج1/ 34).

أمّا العنوان فقد ذكر أبو حيّان سبب اختياره، إذ يقول:" ولمّا فتحتُ بهذا الكتاب من مقفل هذه الألفيّة مُرْتَجًّا، وأوضحَتُ بِهِ لِسالكي هذا الفن منهجًا، سَمَّيته بـ" منهج السّالك" في الكلام على ألفيّة ابن مالك"[1]. فنجد من العنوان أنّه يعمد إلى فكفكة الأرجوزة، وتوضيح جوانبها.

فذكر أبو حيّان مقصده من شرحه للألفيّة، التي لخصها محققا الكتاب في ثلاثة مقاصد، وذكر منهجه في المقدمة التي قام بها المحققان وهما: الأستاذ الدّكتور شريف عبد الكريم النّجار، والدّكتور ياسين أبو الهيجاء؛ " هذه هي المقاصد الّتي بنى عليها أبو حيّان شَرحَه، فهو يعمد إلى فَكْفَكة الأرجوزة وإنارة جوانبها، وتجلية غوامِضها، وَيَحُلُّ ما أُشْكَل مِنها على الطّلاّب. على أنَ المقصد الأسمى الّذي نهض به إنَّما هو ما وقع فيه ابن مالك من الزّلل، وخَلْطه المذاهبَ، ومساواتُهُ الشّاذَّ بالمَقيس، مقتفيًا الضّعيف من الأقوال[2].

وينبغي أن نقف على قول أبي حيَّان: " حَلُّ ما يهجس في أنفس النَّشْأة من مُشْكِلاتِها، وفَتِح ما يَلْبسُ من مُقفَلاتِها " لنعلم أنَّ قول تلميذه ابن أيبك الصَّفدي أنَّ أبا حيَّان: " هو الَذي جسّر النّاس على مصنّفات الشّيخ جمال الدّين بن مالك رحمه الله، ورغَّبهم في قراءتها، وشرح لهم غامضها، وخاض في فهم لججها، وفتح لهم مقفلها"[3]، لا يستوي مع قول أبي حيَّان هذا، ولا يركن إليه، فهو يقر ههنا إقبال طلبة العلم على هذه الأرجوزة، وحاجتهم إليها قبل شرحها[4].

فيتّضح لنا من المقدمة موقف أبي حيّان تُجاه ابن مالك؛ فهو الّذي شجّع النّاس على كتبه ومصنّفاته، ورغّبهم في قراءتها، ووضّح لهم ما يحتاج إلى توضيح، ودخل في لججها،

---

[1] منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج1/ 14).

[2] المصدر السّابق (ج 1/ 14).

[3] نَكْتُ الهمْيَانِ في نُكَتِ العُمْيان، صلاح الدّين بن أبيك الصّفدي (696هـ – 764هـ). تحقيق: طارق طنطا. دار الطّلائع – القاهرة.(238).

[4] منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج 1/ 15).

وفتح لهم ما يحتاج إلى توضيح . حتى يسهّل للقراء وطلاب العلم دراسة مؤلفاته والاستفادة منها.

ومما يجدر الإشارة إليه أنّ كتاب "منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك"، نشر أوّل مرّة في الجمعيّة الشّرقية الأمريكيّة، نيوهافن كونكتيكي، سنة 1947م، بتحقيق المستشرق سيدي جلازر، معتمدًا على نسخة الجزائر الّتي هي أطول نسخة لهذا الكتاب وصلت إلينا، فالكتاب لم يكتمل بكلام من جاء بعده من تلاميذه، لكن نسخة الجزائر هي أطول نسخة وصلت إلينا. فالمستشرق لم يقُمْ إلّا بطباعة الكتاب كما هو في المخطوط دون فحص وتمحيص؛ لذلك جاء فيه النّقص في الفقرات، والاختلاف في قراءة المخطوط، وأخطاء الطّباعة الكثيرة التي شوّهت صورة الكتاب. وبعد ذلك حقق الكتاب مرة أخرى على يد الأستاذ الدّكتور عبد الكريم النّجار، والدّكتور ياسين أبو الهيجاء، في الأوّل من محرّم سنة 1436هـ[1].

ثالثًا: العلاقة بين ابن مالك وأبي حيّان الأندلسيَّ:

عُنِي أبو حَيّان بعلمين من أعلام النّحو بشكل خاص، وأفرد لهما شطرًا عريضًا من حياته وإنتاجه العِلميِّ، وهما ابن عصفور، وابن مالك. وقد تَبْدّى اهتمامهُ بابن عصفور – فضلاً عن نقولاتِهِ الجَمَّةِ عنهُ في كُلّ تصانيفه – في شرحه وتعليقه على" المُقرَّب" و " الممتع" و "شرح الجمل". حيث كان أبو حيّان ملازمًا لكتب ابن عصفور، ولا سيما كتابه" الممتع" الذي كان لا يفارقه كما يذكر صاحب" مفتاح السّعادة". وقد لخّص هذه الكتاب بكتاب سمّاه" المبدع الملخّص في الممتع"[2].

---

[1] منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج 1/ 1).

[2] المصدر السّابق (ج1/ 13).

أمّا العَلَم الآخر المُعاصر لأبي حيّان، فهو ابن مالك الطّائي، فاعتنى أبو حيّان بكتبه اعتناء كبيرًا فشرحَ ألفيّته في كتاب سمّاه" منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك"، وشرح كتاب " التّسهيل"، واعتنى به وألّف عليه ثلاثة كتب هي:" التّخييل الملخص من التّسهيل"، و" والتّذييل والتّكميل في شرح التّسهيل"، ولا يزال الكتاب الأخير في دور النّشر بأجزائه الكثيرة الضّخمة. و" التّلخيص"، و" التّذييل والتّكميل". وهذا خير شاهد على اهتمام أبي حيّان بابن مالك من خلال شرحه لكتبه، وكان غرض أبي حيّان من هذا التّأليف، والعناية بكتب ابن مالك وتيسيرها وتسهيلها؛ ليستطيع طالبو العلم أن يقفوا عليها ويستفيدوا منها فتنتشر بين النّاس ويعرف الدّارسون قيمة ابن مالك وكتبه[1].

ثُمّ اختصر التّذييل والتّكميل فَصَنَع" ارتشاف الضَّربَ من لسان العرب". أمّا" الألفيّة" فأنشأ عليها " منهج السّالك" وممّا لا شك فيه أنّهُ كان يُدَرِّسُها للطَلاب[2]. لذلك ركّزت الباحثة دراستها على بعض الشّواهد الشّعريّة التي استشهد بها على ألفيّته في كتاب سمّاه "منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك"، وبيان القضيّة النَحويّة في كل شاهد.

---

[1] أبو حيّان النّحويّ (327).

[2] منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج 1/ 13-14).

الفصل الأول

الشاهد الشعري في القضايا الإسنادية

لمَّا كان موضوع هذا الفصل دراسة الشَّاهد الشِّعريّ في القضايا الإسناديّة، كان من الضّروري أنْ أوَضِّح المقصود بالقضايا الإسناديّة؟

أمّا في الاصطلاح فقد جاء عند ابن الحاجب:" الكلام ما تضمَّن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتَّى ذلك إلّا في اسمين، أو في فعل واسم"[1].

والإسناد في عرف النّحاة:" عبارة عن ضمِّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التّامة؛ أي على وجه يحسن السُّكوت عليه، وفي اللُّغة إضافة الشَّيء إلى الشّيء"[2].

وعلى القولين السَّابقين، يتّضح أنّ الكلام يتضمَّن الإسناد إلى كلمتين، والإسناد يكون بإسناد اسم إلى اسم، أو فعل إلى اسم. فينتج لدينا جملة اسميّة، أو جملة فعلية. ومما يؤكِّد ذلك ما جاء في كتاب سِيبَويه: " هذا باب المسند والمسند إليه: وهما ما لا يستغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجِدُ المتكلِّم مِنه بدًّا. فَمِن ذلك: الاسمُ المبتدأُ والمبني عليه. وهو قولك": عبدُ اللَّهِ أخوكَ، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهبُ عبدُ اللّهِ، فلا بدَّ للفعل من الاسمِ كما لم يكنْ للاسم الأوّل بدٌّ مِنَ الآخرِ في الابتداءِ[3].

---

[1] التّعريفات، علي بن محمّد الجرجاني. دار الكتب العلمية – بيروت. ط1 (1408هـ – 1988م). (23).

[2] شرح كافيّة ابن الحاجب، رضي الدِّين محمّد بن الحسن الاستراباذي، (ت: 686هـ) قدّم له: إميل بَديع يعقوب. دار الكتب العلمية – بيروت. ط1 (2007م – 1428هـ) (ج1/ 30).

[3] الكتاب، أبو بشرُ عمر بن عثمان بن قنبر المُلقّب بسيبويه. ت: محمد كاظم البكار مؤسّسة الرّسالة – بيروت. ط1(1425هـ– 2004م). (ج31/1).

وممّا يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبدُ الله منطلقًا، وليت زيـدًا منطلـقٌ؛ لأنّ هـذا يحتاج إلى ما بعده. كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده[1]. فقوله في الوافية في شرح الكافية: (الكلام ما تضمّنْ كلمتين بالإسناد)[2].

من الكلام السّابق يتّضح أن الكلام يتضمّن كلمتين بالإسناد، لأنَّ المراد بالإسـناد نسـبة أحد الطرفين أو الجزأين إلى الآخر؛ ليؤدّي إلى معنى تام يفهم من الجملـة. مثـل: قـامَ زيـدٌ، ومحمّدٌ طالب.

والكلام لايكمل إلّا في قسمين وهما: المركّب من اسمين، والمركب من فعل واسـم، لأنّ الكلام يقتضي الإسناد، والإسناد يقتضي المسند والمسند إليه، وهما موجودان في المركّـب مـن فعل واسم؛ لجواز وقوع الفعل منه، والاسم يسند إليه، وهما غير موجودين في البواقي لانتفـاء كليهما، أو واحد منهما"[3].

والفرق بين " الجملة" و "الكلام" أَنَّ الجملة ما تضمَّن الإسـناد الأصـلي سـواء كانـت مقصودة لذاتها، أو غير مقصودة، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكـر مـن الجمـل، فيخرج المصدر وأسماء الفاعل والمفعول والصِّفة المشبّهة والظرف مع ما أسندت إليه، والكـلام ما تضمّن الإسناد الأصليَّ، وكان مقصودًا لذاته، فكل كلام جملة، ولا ينعكس"[4].

يتّضح أن الإسناد أو الكلام لا يأتي إلّا في اسمين هما، المبتـدأ والخبـر، وفـي الفعـل والاسم، حيث إنَّ الكلام لا يمكن أن يكون مركّبًا إسناديًّا إذا جاءَ مَرَكّبًا مـن فعـل وحـرف، أو مركَبًا من حرفين، أو مركبًا من اسم وحرف، وذلك لأن الكلام يقتضي أن يتـوفر فيـه المسـند

---

[1] الكتاب (ج1/ 31).

[2] الوافية في شرح الكافية، ركن الدّين الحسن بن محمّد بن شرف العلوي الأستراباذي. (ت: 715هـ) تحقيق: عبد الحفيظ شلبي. وزارة التّراث القومي والثّقافة – عمان. (3).

[3] الوافية في شرح الكافية (4).

[4] شرح كافية ابن الحاجب (ج1/ 31).

والمسند إليه. وهو أمر موجود في المركب من اسمين والمركّب من فعل واسم. وهناك فرق بين الجملة والكلام. فالجملة تتضَمّن الإسناد الأصلي المقصود لذاته أولاً. والكلام يتضـــمَّن الإســـناد الأصلي.

إنّ للإسناد طرفين أساسيّين هما: المسند والمسند إليه، فيأتي المسند والمسند إليـــه فـــي الجملة في مواقع هي: (الأسماء، والأفعال، أمّا الحرف فهو لا يصلح لأن يكون مسندًا أو مســـندًا إليه) [1].

والمسند والمسند إليه يعتبران ركنين أساسيَّين للجملة فالمسند إليه: هو المحكوم عليـــه أو المتحدث عَنه. والمُسْنَدُ: وهو المحكوم به أو المخبر به"[2].

وبعد معرفة المراد بالشّاهد الشّعري في القضايا الإسناديّة، وتفصيل كل مصـــطلح لغـــة واصطلاحًا، سوف أشرع في عرض الشَّواهد الشّعريّة في قضايا النّحو، وذلك من خـــلال ذكـــر الشَّاهد الشّعري وتوضيحه، وشرحه. ثمّ الخَوض في القضيّة النَّحويّة في الشّاهد الشِّعري، وبيان موضع الشّاهد، وآراء العلماء في هذه القضيّة الواردة في الشَّاهد.

أوّلاً: المبتدأ والخبر:

وفي هذا المبحث مجموعة من الشّواهد، نذكر بعضها:

أوّلها: قول الشّاعر:

غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن[3]

---

[1] شرح كافية ابن الحاجب (ج1/ 32).

[2] مباحث في اللّغة العربيّة، عبد السّتار عبد اللطيف أحمد سعيد، منشورات الجامعة المفتوحة – طـــرابلس. ط2 (1996م). (ج 1/ 258).

[3] وهو لأبي نواس المقاصد النّحويّة (ج325/1). منهج السّالك (ج153/1).

موضع الشّاهد قوله: " غَيْرُ مَأسُوفٍ على زَمَنٍ"، فـ "غيرُ" مبتدأ، و"على زَمَنٍ" جار ومجرور في موضع المفعول الّذي لم يسمّ فاعله بقوله: "مَأسوفٍ"، وقد أغنى عن الخبر؛ لأنّ المعنى:" ما مأسوفٌ على زَمَنٍ"، نحو: "ما مضروبٌ الزّيدانِ"[1]. فاستغني عن خبر المبتدأ بنائب الفاعل. فقوله: "مأسوفٌ" نائب فاعل سدّ مسدّ خبر المبتدأ.

ويقال: بِمَ يرتفع "غير" في قوله: "غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ" والجواب: إنّ قوله "مأسوفٌ" مفعول من الأسف وهو الحزن، و"على" يتعلّق به كقولك: أسِفْتُ على كذا، وموضع قوله: "بالهم" في موضع النّصب على الحال، والتّقدير: ينقضي مَشُوبًا بالهمّ، و"غير" رفع بالابتداء، ولما أضيف إلى اسم المفعول وهو مسند إلى الجار والمجرور استغنى المبتدأ عن الخبر، كما استغنى قائمٌ ومضروبٌ في قوله: "أقائم أخوك، وما مَضْروبٌ غُلامُك" عن خبر من حيثُ سدّ الاسم المرفوع بهما مسدّ الخبر، لأنّ "قائم ومضروب" قام مقام الخبر، فينزل كلٌّ واحد منهما مع المرفوع به منزلة الجملة، وكذلك إذا أسند اسم المفعول إلى الجار والمجرور سدّ مسدّ الاسم الذي يرتفع به[2]. فنجد أنّ "غيرُ" رفع بالابتداء، وعند إضافته إلى اسم المفعول "مأسوف" استغنى المبتدأ عن الخبر لأنّ المعنى لم يختل.

ثانيها: قول بعض الطّائيين:

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي إذا الطير مرت[3]

---

[1] منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج1/ 153).

[2] المقاصد النّحويّة (ج329/1).

[3] منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج154/1)، انظر: المقاصد النّحويّة (ج329/1)، شرح ابن عقيل (ج125/1).

موطن الشّاهد: " **خَبِيْرٌ بَنُو لِهْبٍ**"، حيث جاء الوصف مبتدأ وله فاعل سد مسد الخبر ولم يعتمد على استفهام أو نفي[1]. فـ "خَبِيْرٌ" مبتدأ، ولم يتقدّمه استفهام، ولا نفي، و"بَنُو لِهْبٍ" فاعل أغنى عن الخبر، ولا يجوز عنده أن يكون "خَبِيْرٌ" خبرًا مقدّمًا، و"بَنُو لِهْبٍ" مبتدأ؛ لأنّ الخبر لا بدّ من مطابقته للمبتدأ. وظَنّ هذا أنّه دليلٌ قاطعٌ على صحّة مذهب الأخفش، وليس فيه عندي دليلٌ؛ لأنّ " خبيرًا" فَعِيْلٌ، يصحّ أن يخبَّر به عن المفرد والمثنى والمجموع، ولا سيّما ورود ذلك في الشّعر، كما أخبروا بـ" عدوٍّ" و"صَدِيْقٍ"، قال تعالى: ﴿هُمُ العَدُوُّ﴾[2] ، وقال بعض العرب: "هنَّ صَديقٌ"، وإذا احتمل أن يكون مثل هذا لم يكن فيه دليل قاطعٌ[3].

فمن الشّاهد السّابق نجد أنّ قوله: "بنو لِهب" قد سدّ الفاعل مسدّ الخبر من غير اعتماد على استفهام أو نفي. وهناك المزيد من الشّواهد على المبتدأ والخبر.

ثانيًا: كان وأخواتها:

وفي هذا المبحث مجموعة من الشّواهد، منها:

أوّلها: قول الفرزدق:

قنافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيوتِهِم بمَا كانَ إيَّاهم عَطِيَّةُ عَوَّدا[4]

قاله الفرزدق يهجو قوم جرير بالفجور والخيانة ويشبههم بالقنافذ في مشيهم ليلاً [5].

---

[1] شرح ابن عقيل (ج126/1). انظر الهامش.

[2] سورة المنافقون (آية:4).

[3] منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك(ج154/1).

[4] البيت للفرزدق: همّام بن غالب. وهو من الطّويل انظر: شرح ديوان الفرزدق، ضبط معانيه: إيليا الحاوي، منشورات دار الكتاب اللّبنانية، مكتبة المدرسة – بيروت، ط1 (1983)، (162).

[5] حاشية الصبّان شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك ومعه شرح الشّواهد للعيني. دار إحياء الكتب العربيّة. (ج237/1). فقوله: " قنافذُ" تشبيه بليغ أو استعارة مصرحة، وهو جمع قُنفُذ بقاف مضمومة ثم فاء مضمومة أو مفتوحة فذال معجمة، والهدَّاجون من الهُدجان وهي مشية الشّيخ ،والباء في" بما" سببية وعطيّة قيل هو أبو جرير". انظر: حاشية الصبّان .....(ج237/1).

موطن الشّاهد: "بما كانَ إيَّاهم عَطِيَّةُ عَوَّدا" استشهد به على تجويز الكوفيين وطائفة من البصريّين أن يلي (كان) غير الظّرف.[1] ففي "كان" ضمير الأمر، و" إيّاهم عطيَّةُ عَوَّدا" ينعقد منه مبتدأ وخبر، فلا تبقى للكوفيّين حجة في ذلك؛ إذ قد نقل جواز ذلك عنهم. أي: أن يلي "كان" معمول خبرها المتأخّر بعد اسمها على الإطلاق،..... والظّاهر أنّ مذهب الكوفيّين لا يجوّز ذلك إلّا إذا كان الخبر فعلًا[2]. ووجْهُ الحُجّة فيه: أنّ " إيّاهُم" معمولُ "عَوّد" وجملة " عوّدَ" خَبَرُ "كان" فقد وَلِيَ (كان) معمولُ خبرها، وليس ظرفًا ولا جارًّا [3].

فقوله: "كان" فعل ماض ناقص "إيَّاهم" ضمير منفصل مفعول مقدَّم لعوَّدا والمفعول الثّاني محذوف [4]. قوله: "عطيَّة" اسم كان، وخبره جملة "عوَّدا"، وقولهُ : "إيَّاهم" مفعول عوّد، وقد وَلي " كان"، يعني فصل بين "كان" واسمها. والحال أنَّه ليس بظرف ولا مجرور، وهذا على مذهب الكوفيّين، فإنَّهم يجوّزون ذلك كما في قولهم: " كان طعامَك زيدٌ آكلاً" والحاصل أنَّ الفصل بين "كان" واسمها إذا كان بظرف أو حرف جرٍّ يجوز اتّفاقًا كما في قولك: "كان عندنا زيدٌ قائمًا"، و "كان في الدّار بشرٌ متكلِّمًا"، لأنَّ الظّرف والجار والمجرور يَتوسَّع فيهما توسُّعًا ليس لغيرهما. وأما الفصل بين كان واسمها بغير الظّرف وحرف الجر نحو: "كان الماءُ زيدٌ يشرَبُ" فلا يجوز

---

[1] الدُّرر اللوَامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، أحمد بن الأمين الشّنقيطي. دار المعرفة – بيروت (ج1/ 87).

[2] منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج1/224).

[3] شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي. ت: عبد الحميد جاسم محمد الفيَّاض الكبيسي. دار الكتب العلميّة – بيروت. ط1(2002م – 1423هـ). (ج1/ 214).

[4] شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمذاني المصري (ت: 769هـ). تح: محمد قناوى ومحمد محمد خليفة. مكتبة الجامعة الأزهريّة.(1393ه=1973م).(ج1/175).

ذلك عند البصريّين، سواء "كان متّصلاً بالخبر أو منفصلاً، وأجازه الكوفيون مطلقاً مستدلين بالبيت المذكور"[1] . فإنّه فصل بين كان واسمها بقوله: "إيَّاهم" وليس هو بظرف ولا مجرور"[2].

فنجد أنّه استشهد بقوله: " بما كان إيَّاهم عَطِيَّةُ عَوَّدا"، حيث أجاز الكوفيّون وطائفة من البصريين أن يلي (كان) غيرُ الظّرف. ووجه الحجّة فيه: أنّ " إيَّاهم" معمول (عَوَّد)، وعَوَّدَ خبر "كان"، فقد فصل بين كان واسمها. والحاصل أن الفصل بين كان واسمها يكون بظرف أو بحرف جر، وهو جائز اتّفاقًا. كقولنا: "كان عندك، أو في المسجد، محمّد معتكفًا". وفي الشّاهد السَّابق لم يكن الفصل بظرف ولا مجرور. وهذا جائز عند الكوفيين كما في قولهم: "كان طَعامك زيدٌ آكلاً" فهم فَصَلوا بين كان وخبرها؛ بغير الظّرف والجر. فقوله: "إيَّاهم" مفعول "عوّد". وأمَّا البصريون فلم يجيزوا الفصل بين كان وخبرها سواء كان متّصلاً بالخبر أو منفصلاً.

واحتج البصريون على البيت المذكور من أربعة أوجه:

الأوّل: أنَّ " كان" زائدة بين الموصول وصلته، فحينئذ لا اسم ولا خبر لـ "كان".

الثّاني: أنَّ في (كان) ضمير الشَّأن وهو اسمها، والجملة خبر "كان"، فلم يفصل بين "كان" واسمها، لأنَّ اسمها مستتر فيه.

الثَّالث: أنَّ "ما" اسم موصول، واسم "كان" ضمير مستتر يرجع إلى "ما"، وعطيَّة" مبتدأ، و "عوَّدُ" خبره، و"إيَّاهم" مفعول مقدَّم، والعائد محذوف، والتّقدير: بالذي كان عطيّة عَوَّادهُمُوه، فحذف العائد لأنه ضمير متصل منصوب بفعل على ما هو مقرر في باب الموصول.

---

[1] المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة المشهور بـ "شرح الشّواهد الكبرى" تأليف: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت: 855هـ). قد: محمد باسل عيون السّود. دار الكتب العلميّة – بيروت ط1 (2005م- 1426هـ)، (ج1/411 – 412).

[2] المصدر السّابق (ج1/ 412).

الرابع: أن هذا ضرورة فلا اعتبار به"[1].

وأجد أن حجة البصريين في هذا الشاهد يؤخذ بها.

والثّاني: قول أُمِّ عقيل بن أبي طالب، فاطمة بنت أسد بن عبد منـــاف، وهـــي تُـــرقص عقيلاً"[2]:

أنت تكون ماجد نبيل إذا تهـــب شمأل بليل [3].

موطن الشّاهد: "أنتَ تكونُ ماجدٌ نبيل"

فاستشهد به على زيادة "كان" بلفظ المضارع، عند الفرّاء، قال العيني: الاستشهاد فيه فـــي قوله: (تكون) فإنّها زائدة، والثّابت زيادة (كان) لأنّها مبنية لشبه الحرف، بخلاف المضارع، فإنّه معرب لشبه الأسماء، وهذا شاذ على خلاف الأصل. وخرّجه بعض المتأخّرين على أن اســم – تكون– ضمير المخاطب المستتر فيها وخبرها محذوف – وماجد – خبر أنـــت، والتّقـــدير أنـــت ماجد نبيل تكونه، أو تكون ذلك، والجملة اعتراضيّة بين المبتدأ والخبر"[4]. فلا تزاد "كان" أوّلًـــا، ولا آخِرًا، ولا بلفظ غير الماضي، وشذَّ زيادتها بلفظ المضارع[5] ، وذكر بعض العلماء أنّها تزاد بين المتلازمين كالعامل والمعمول، والصّلة والموصول. وإذا زيدت، فمـــذهب السّـــيرافي أنّهـــا

---

[1] المقاصد النّحويّة (ج 1/ 412).

[2] الدُّرَر اللَّوَامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم (ج1/ 89).

[3] المعنى:"أنت يا عقيل كريم شريف ذكي الفؤاد دائمًا. والتّقييد بوقت هبوب هذه الرّياح جرى على عادة العرب في ذلك، لأنّ هذا الوقت تكثر فيه الطّراق". انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمُرادي المعروف بابن أم قاسم، ت (749هـــ) شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان. مكتبة الكليات الأزهريـــة. ط2. (ج 1/ 203).

[4] الدُّرر اللُّوامع ... (ج1/ 89) انظر: المقاصد النّحوية (ج1/ 419).

[5] منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج1/ 227).

زيدت وفيها ضمير المصدر، ومذهب الفارسي أنّها زيدت وحدها، ولا إضمار فيها، وهو أولى، لأنّ زيادة المفرد أقرب من زيادة الجملة[1].

وتلاحظ أنَّ (كان) الزائدة، تكون بلفظ الماضي بكثرة، ولذلك قال النُّحاةُ: شَذَّتْ زيادةُ (كان) بلفظ المضارع في قولِ أُمِّ عَقيل بن أبي طالب: "**أنتَ تكونُ مَاجِدٌ نَبيلٌ**"[2].

والثّالث: قول عبّاس بن مرداس:

أبا خُراشة أَمَا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنّ قومي لَمْ تأكُلْهُم الضَّبُعُ"[3]

والشّاهد فيه قوله: " **أمّا أَنتَ ذا نَفَرٍ**"، والأصل: " لأن كنت ذا نفرٍ" فحذف "كان"، وعوّض عنها "ما" الزّائدة، وأبقى اسمها وهو قوله:"أنت"، وخبرها وهو قوله: "ذا نفر"[4]. واستشهد به أبو علي في الإيضاح على أنَّ "الضَّبُعُ" هنا اسم للسَّنَة المُجْدبة. والمعنى يا أبا خُراشة إنْ كنتَ كثيرَ القَوْم عَزيزًا، فإنَّ قومي مَوفُرُون، لما تأكُلُهُم السَّنة المجدبة من القِلَّة والضّعف"[5].

استشهد به على وجوب عمل "كان" فيما إذا كانت بعد أن المصدريّة إذا عوّض منها ما فاصل، "أما أنت لأن كنت". قال العُيني:" أمّا أنت" بفتح همزة "أَما"، وليست هي أمّا التي في

---

(1) المرجع السّابق (ج1/ 227).

(2) مَباحِث في اللّغة العَربيّة، عبد السّتّار عبد اللّطيف أحمد سعيد، منشورات الجامعة المفتوحة بيروت. ط2(1995). (ج2/ 31).

(3) البيت من البسيط، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه انظر: ديوان العبّاس بن مرداس، جمع وتحقيق: يحيى الجبوري، وزارة الثّقافة والإعلام – بغداد. (128). قوله: (الضَّبُعُ) أراد به السَّنَةَ المُجْدِبَةِ. لسان العرب (ج 9/ 13)، مادة (ضَبَعَ). هذا البيت للعبَّاس بن مِرداسِ السُّلَمِيِّ الصّحابيِّ رضي الله عنه يخاطب بها خفافِ بن نَدُبة، وهو أبو خُراشة، بضم الخاء. وأبو خُراشَةَ شاعر صحابي. شرح شواهد المغني، جلال الدَّين عبد الرَّحمن بن أبي بَكْر السُّيوطي (ت: 911) . لجنة التّراث العربي. (116).

(4) المُفَصَّلُ في صنعة الإعراب، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمُرَ الزَّمخشَري. (ت: 538هـ) قّدَّم له وَوضع هَوامِشَة وفهارسه: إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية – بيروت، ط1 (1420هـ – 1999م). (109). انظر شرح قطر الندى وبلّ الصّدى (134).

(5) المقاصد النّحويّة (ج1/ 429).

قولك: أمّا بعد، بل هي كلمتان باتفاق؛ الثانية منهما عوض عن "كان" محذوفة، وأصله "لأن كنت"، فحذفت اللام من "لأنّ" تناسبًا، فبقي" أن كنت"، ثمَّ حذفت (كان) لكثرة الاستعمال، ثمّ جيء بالضّمير المنفصل خلفًا عن المتّصل، ثمّ عوِّضت عن" كان" "ما الزّائدة" قبل الضّمير، والتزم حذفها؛ لئلا يجتمع العوض والمعوض منه، ثمّ أدغم نونها في الميم، فصار " أما أنت" ويقال: هي كلمتان؛ الثّانية عوض عن كان محذوفة، والأولى أن المصدريّة عند البصريين، والشّرطيّة عند الكوفيين، زعموا أنّ " أن" المفتوحة قد يجازى بها، ويؤيّده أمور، منها: أنّ ابن دريد روى في جمهرته "إما كنت" بالكسر، ويذكر (كان) فعلى هذا "أما" لتأكيد الشّرط؛ مثلها في قوله تعالى:﴿ فإمّا تَرَيِنَّ﴾،[1] ومنها مجيء الفاء بعدها، واستغناء الكلام عن تقدير. وعلى قول البصريين فالأصل " لأن كنت ذا نَفَرٍ فَخَرْتَ"، فحذفت همزة الإنكار ولام التّعليل، ومتعلّق اللام، وهو "فخرت"؛ إذ لا يتعلق بما بعد (الفاء) لأنّ المعنى يأبى ذلك، والفاء على هذا قيل: زائدة. والصّواب أنها رابطة لما بعدها بالأمر المستفاد من السّياق؛ أي تنبه فإن قومي "[2].

فإن الاسم متى كان ظاهرًا، نحو: " أن كان زيدٌ منطلقًا انطلقتُ معه" فلا يجوز هاهنا التّعويضُ، فلا تقول: "أنْ ما زيدٌ منطلقًا"، وأمّا إن كان مضمرًا لغائب أو لمتكلّم ففي جواز ذلك نظرٌ، نحو:" زيدٌ منطلقًا انطلقتُ معه"، ونحو:" أنْ كنتَ منطلقًا انطَلَقْتَ مَعِي"، فهل يجوز هنا التّعويض فتقول: "زيدٌ أمّا هو مُنطَلِقًا"، ونحو: "أمّا أنا مُنْطلقًا"، وفي ذلك نظر، والّذي نختاره أنّ ذلك مقصور على السّماع، والسّماع إنّما جاء والضّمير للخطاب[3].

فنجد أنّ هذا البيت دليل على أن "كان" تحذف بـ "أن" المصدريّة، ويعوض عنها "ما" ويبقى اسمها وخبرها؛ حيث ما زائدة عوضًا عن "كان"، وأنت اسم كان المحذوفة، وذا نفر

---

[1] سورة مريم (آية:26).

[2] الدُّرَر اللوَامِع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربيّة (ج1/ 92).

[3] منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج1/ 232).

خبرها، ولا يجوز الجمع بين كان وما، لكون "ما" عوضًا عنها، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض، وأجاز ذلك المبرِّد فيقول:" أما كنت منطلقًا انطلقت"[1].

ومن الأمثلة على ذلك قولهم:" ارتُكِبْ كَمِثْلِ أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ"، والأصل (لإنْ كُنْتَ بَرًّا)، فُحُذِفَتِ اللّام لِلاْختصار، ثمّ كان له، فانفصل الضّمير، وزيدَتْ ما لِلتَّعويض، وأدغِمت النّون فيها للتَّقارب"[2].

نلاحظ أن "أمَّا" عبارة عن كلمتين، الثّانية عوضٌ عن" كان" ، والأولى "أن" المصدريّة عند البصريّين، والشّرطية عند الكوفيّين، فمثل ذلك قولنا: "أمّا أنت مُنطلقًا انطلقتُ" أصله: انطلقت لأن كنت منطلقًا، فقدمنا اللام وما بعدها للاختصاص، فحذفت "كان" فانفصل الضّمير، ثمّ زيدت "ما" للتعويض، فادغمت النّون في الميم للتقارب.

---

[1] شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، بهاء الدّين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمذاني، (ت: 769هـ). تحقيق: محمد قناوي ومحمد محمد خليفة. مكتبة الجامعة الأزهريّة. (1393هـ – 1973م). (ج1/ 182). انظر: شرح قطر الندى وبل الصَّدى (134)؛ شرح شواهد المغني (116).

[2] شرح السُّيوطيَّ على ألفيَّة ابن مالك المسمى البَهْجَة المرْضِيَّة مع حاشية التّحقيقات الوَفيَّة بما في البهجة الَمرضيَّة من النِّكات والرّموز الخفيّة، محمد صَالحِ بن أحمَد الفَرسي. دار السلام – القاهرة. ط1 (1421هـ – 2000م). (149).

ثالثًا: الحروف المشبّهات (بليس) وهي (ما) و (لا) و (لات)، و(إن):

وفي هذا البحث مجموعة من الشّواهد، منها:

أوّلها: قول فروة بن مسَيْكٍ الحجازِيُّ:

فَما إنْ طِبُّنا جُبنٌ ولكن مَنايَانا ودَوْلَةُ آخَرِيْنا"[1]

موطن الشَّاهد: "فما إنْ طِبُّنا جُبنٌ ولكن"

واستشهد به على أنّ " ما" الحجازية إذا زيد بعدها (إن) لا تعمل عمل (ليس) كما في هذا البيت، وهو من شواهد سيبويه على أنّ (إن) كافة لِمَا عن العمل، كما كفّت ما (إن) عن العمل"[2] فمن الكلام السَّابق نجد أنَّ (ما) بَطل عَملها بسبب اقترانها بـ (إن)، فلم تعمل (ما) عمل (ليس).

قال ابن الحاجب:" خبر "ما" ، و"لا" المشبَّهتين بـ" ليس"، هو المسند بعد دخولهما، وهي حجازيّة؛ وإذا زيدت "إن" مع "ما "، أو انتقض النّفي بـ "إلاّ"، أو تقدّم الخبر، بَطَل العمل، وإذا عطف عليه بموجب فالرّفع"[3].

---

[1] فروة بن مسك وقيل: مسيكة ومسيك أكثر وهو ابن الحارث بن سلمة الغطيف المرادي، أبو عمر: صحابي من الولادة. انظر الأعلام، خير الدّين الزّركلي، دار العلم للملايين_ بيروت، ط6(1984)، (ج5/ 143). قال الأعلم:" الطّب هنا العلة والسّبب، أي لم يكن سبب قتلنا الجبن وإنما كان ما جرى به القدر من حضور المنية وانتقال الحال عنّا والدّولة".انظر: شرح شواهد المُغني (85). وفي الصّحاح: المراد بالطّب هنا العادة. والجبن بسكون الباء وضمّها، ضد الشّجاعة. والمنايا جمع منيه، وهي الموت لأنّها مقدّرة، يقال من له: أي قدّر" الصّحاح تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة، إسماعيل بن حمّاد الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطّار. دار العلم للملايين – بيروت، ط1 (1376هـ – 1956م). (ج1/ 171)، (طيب). المعنى: ليس الخوف والجبن من عادتنا، ولكن أقدارنا حكمت علينا بانتصار الآخرين علينا. شرح كافية ابن الحاجب، تأليف: رضي الدّين محمّد بن الحسن الإستراباذي (ت: 686هـ)، قدَّم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة – بيروت. ط1 (1419هـ= 1998م). (ج2/ 216). منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج1/237).

[2] الدُّرَر اللّوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربيّة (ج1/ 94). منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج1/237).

[3] شرح كَافية ابن الحاجب (ج2/ 215).

قال الرّضيّ: قوله:" المسند بعد دخولهما"، أي: دخول" مـــا" فـــي مســـألتها، و "لا" فـــي مسألتها، لا أنّهما تجتمعان معًا، والاعتراض عليه كما في خبر "كان". وأمّا قوله:" وهي حجازية" أي: هذه اللُّغة، وهي إعمال "ما" و "لا" عمل "ليس"، وقد ذكرنا أنّهم لا ينقلون عن أحد، لا عـــن الحجازيّين، ولا عن غيرهم رفع اسم "لا" ونصب خبرها في موضـــع، فاللّغـــة الحجازيّـــة إذن، إعمال "ما" وحدها دون "لا"، عمل ليس، بشروط"[1]. وغير الحجازيين وهم بنو تميم، لا يعملونها مطلقًا، فيجرونها مجرى "أمّا" و "هل"؛ أي لا يعملونها في شيء مطلقًا وهو القياس؛ لأنّـــه لـــيس بفعل وليس "ما" كَـــ" ليْسَ"، ولا يكون فيها إضمارُ"[2].

نلاحظ أن "ما" الحجازيّة تبعها "أن"، فَبطل عملها. حيث أنَّ الأصل في "مـــا" ألاَّ تعمـــل، كما في لغة بني تميم، إذ قياس العوامل أن تختصّ بالقبيل الّذي تعمل فيه، من الاسم، أو الفعـــل، لتكون متمكّنة بثبوتها في مركزها؛ و "ما" مشتركة بين الاسم والفعل. وأمّا الحجـــازيون فـــإنّهم أعملوها مع عدم الاختصاص، لقوة مشابهتها لـــِ "ليس"؛ لأنّ معناهما، في الحقيقة سواء، وذلـــك لأنّ معنى" ليس" في الأصل: ما كان، ثمَّ تجرَّدت عن الدَّلالة على الزَّمان، فبقيت مفيـــدة لنفـــي الكون، ومعنى "ما" مجرد النّفي، ومعلوم أن نفي الشّيء بمعنى نفى كونـــه، ســـواء مـــن حيـــث الحقيقة "[3]. فإنّ "ما" و "ليس" تستخدمان للنفي.ومن الأمثلة على ذلك:

---

[1] المصدر السّابق (ج2/ 215).

[2] الكتاب،لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قَنبر، تحقيق وشرح: عبد السَّلام محمّد هارُون. مكتبـــة الخـــانجي – القاهرة. ط3 (1408– 1988م)، (ج1/ 57).

[3] شرح كافية ابن الحاجب (ج2/ 216). انظر: الكتاب (ج1 (59– 70)، (ج3، 152).

وثانيها: قول الشّاعر:

تَعَزَّ فلا شَيءٌ عَلَى الأرضِ بَاقِيا ولا وَزَرٌ مِمّا قَضَى الله وَاقِيا[1]

موضع الشّاهد: قوله: " فلا شيءٌ"، "ولا وَزَرٌ". استشهد به على إعمال "لا" عمل "ليس" فلا شيءٌ ولا وزرٌ، بمعنى "ليس" وعملا عملها[2]. وإعمال "لا" عمل "ليس" ضعيفٌ جدًّا ولو ذهب ذاهِبٌ إلى أنّه لا يجوز أن تعمل "لا" هذا العمل لذهب مذهبًا حسنًا؛ إذ لا يحفظ ذلك في نثر أصلًا، ولا في نظمٍ إلّا في بيت نادر ينبغي أن لا تبنى عليه القواعد[3]، وليس في كتاب سيبويه ما يدل على أنّ إعمالها إعمال "ليس" مقيس مطّرد، بل قال وزعموا أنّ بعضهم قرأ: "ولات حين مناصٍ، وهي قليلة[4]، أمّا "لا" فمذهب الحجازيين إعمالها عمل "ليس"، ومذهب تميم إهمالها. ولا تعمل عند الحجازيين إلّا بشروط ثلاثة:

أوّلها: أن يكون الاسم والخبر نكرتين، نحو: "لا رجلٌ أفضل منك"، ومنه قول الشّاعر:

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر[5].....

---

[1] البيت من الطّويل وهو بلا نسبة، انظر: إرشاد السّالك إلى حلِّ ألفية ابن مالك، (ج214/1)؛ الدُّرر اللّوامع...(ج97/1)؛ منهج السّالك..(ج284/1)؛ المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة (ج454/1)؛ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ابن مالك للمُرادي (ج318/1)؛ الشّامل في تبسيط النّحو(332)؛ ارتشاف الضّرب من لسان العرب (ج1208/3). قوله: "تعزّ" أمر من تعزَّى يتعزّى من العزاء وهو الصّبر والتّأسّي، انظر: لسان العرب(141/10)، (عزا). قوله: "ولا وزر" بفتح الواو والزّاي المعجمة: هو الملجأ، وأصل الوزر الجبل المنيع. وفي التنزيل: ﴿كَلّا لا وَزَرَ﴾.قال أبو إسحق: الوَزَرُ في كلام العرب الجبل الذي يلتجأ إليه، انظر: لسان العرب (ج 15/ 202)، (وَزَرَ). المعنى: اصبر وتسلّ على ما أصابك من المُصيبة؛ فإنّه لا يبقى شيءٌ على وجه الأرض، ولا ملجأ يقي الشّخص ويحفظه ممّا قضى الله ربّ العالمين. انظر: المقاصد النّحويّة (ج 1/ 454). أوضح المسالك...(ج253/1).

[2] الدُّرر اللوامع (ج 1/ 97).

[3] منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج248/1)

[4] الكتاب (ج58/1)

[5] شرح ابن عقيل (ج 1/ 193).

نلاحظ أن "لا" تعمل عمل "ليس"، ولكن بشرط أن يكون الاسم والخبر نكرتين، كما جاء في قول الشّاعر: " فلا شيء" فقوله "شيءٌ" نكرة، وقوله:"ولا وَزَرَ" نكرة. وثانيها: ألا يتقدّم خبرها على اسمها، فلا تقول" لا قائمًا رجل".

وثالثها: ألّا ينتقض النّفي بإلّا، فلا تقول: لا رجل إلّا أفضل من زيد" بنصب "أفضل"، بل يجب رفعه"[1]. ففي هذين الشّرطين نجد أنّ "لا" تعمل عمل ليس فيهما ولكن بشرط ألا يتقدّم خبرها على اسمها. وعدم اقتران خبرها بـ "إلّا". فلا تقول: لا رجل إلّا أفضل من زيد.

نجد في الكلام السّابق أنَّ العلماءَ انقسموا إلى فريقين:

الأوّل: قال إن (لا) لا تعمل عمل ليس، وعند الاستشهاد بكلام سيَبويه في كتابه وجدوا خلاف ذلك، وهو أنَّها أُجْرِيَتْ مجرى (لَيْس) في رفع الاسم خاصة، ولا في نصب الخبر. وكذلك الحال في قول الشاعر: "تَصَرتُكَ إذ لا صاحِبٌ غيرَ خاذِلٍ"، فإنّ "لا" عملت عمل "ليس"، ورفعت الاسم النكرة الّذي بعدها. وهو الرأي الصّحيح. والثّاني: بنو تميم فلا يُعملونها إعمال لَـيْس، وإذا أجازوها ضمن شروط، وهي أن يكون معمولها نكرة، وأن لا يتقدَّم خبرها على اسمها، وأنْ لا ينتقض النّفي بـ "إلّا"، وأنّ لا يفصل بينها وبين معمولها.

والثّالث: قول الشّاعر:

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا على أحَدٍ إلاَّ عَلَى أَضْعَفِ المَجانِينِ [2]

موضع الشّاهد: "**إنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أحَدٍ**"

---

[1] السّابق (ج195/1).

[2] البيت بلا نسب، وهو من الوافر. انظر الدُّرر اللّوامع... (ج1/ 96)؛ المقاصد النّحويّة، (ج460/1)، المقرّب، (ج1/ 105)؛ شرح التَسَّهيل (ج1/ 358)؛ شرح ابن عقيل (ج1/ 195)؛ شرح كافية ابن الحاجب (ج2/ 227)، وروي عجز هذا البيت على صور مختلفة منها " إلاَّ على أضعف المجانين" و " إلا على حزبه المناحيس" و " إلاَّ على حزبه الملاعين".

استشهد به على إعمال "إن" النافية عمل "ليس" عند الكسائي؛ قال ابن الشّجري: "إذا كانت "إنْ" نافية فسيبويه لا يرى فيها إلاَّ رفع الخبر. وإنّما حكم بالرّفع لأنها حرف جحد يحدث معنى في الاسم والفعل كألف الاستفهام، وكما لم تعمل ما التّميميَّة، وهو وفق للقياس ولما خالف بعض العرب القياس فأعملوا ما لم يكن لنا أن نتعدى القياس في غير "ما"، وغير سيبويه أعمل "إن" تشبيهها بليس كما استحسن ذلك في ما واحتج بأنّه لا فرق بين "إن" و "ما" في المعنى، إذ هما لنفي "ما" في الحال، وتقع بعدهما جملة الابتداء كما تقع بعد ليس"[1]. فقوله:" إنْ هو" فإنَّ" إنْ" هنا نافية بمعنى ليس، وعملت عملها، وهو نادر، وذكر أنَّه لغة أهل العالية"[2]. كقول بعضهم: إنْ أحد خيرًا من أحد إلّا بالعافية، وإن ذلك نافعك ولا ضارك، كقراءة سعيد بن جُبير[3]:﴿ إن الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم﴾ [4].

حيث ذكر أنَّ "إنْ" نافية، و"الّذين" اسمها، و"عبادًا" خبرها، و"أمثالكم" صفته. وقال معناه: ما الّذين تدعون من دون الله أمثالكم في الإنسانيّة، وإنمّا هي حجارة ونحوها ممّن لا حياة له، ولا عقل، فضلاً لكم بعبادتهم أشد من ضلالكم لو عبدتم أمثالكم[5]. وممَّن صَرّح بإعمال "إن" عمل "ليس" أبو العبّاس المبرّد، وتابعه أبو علي، وأبو الفتح بن جني، واستشهدوا أيضاً بقول الشّاعر: (إنْ هو مُسْتوْليًا عَلَى أحَدٍ) [6].

---

[1] الدّرر اللّوامع (ج1/ 96). انظر: خزانة الأدب (ج 4/ 157).

[2] منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج1/253)، المقاصد النّحويّة (ج1/ 461). وأهل العالية تطلق على ما فوق أرض نجد إلى تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها.

[3] تهذيب التَّوضيح، أحمد مصطفى المراعي و محمد سالم علي، عني بضبطه: حسين بركات. مكتبة الرُّشد. (ج1/ 79).

[4] سورة الأعراف (آية: 194).

[5] شرح التّسهيل (ج 1/ 358).

[6] المصدر السّابق (ج1/ 320).

وأجاز الكسائي وأكثر الكوفيّين وطائفة من البصريّين إعمال (إن) عَمَل (ليس)، ومنعه جمهور البصريّين، واختلف النّقل عن سيبويه والمبرّد والصّحيح الإعمال، فقد سُمِعَ نثرًا ونظمًا[1].

نستنتج من الشّاهد السّابق من النّظم أنّهم أجازوا إعمال "إنْ" المخفّفة عَمَل "ليس"، فذهب الكسائي وأكثر الكوفيين، وأبو علي الفارسي، وأبو الفتح بن جنّي إلى جواز إعمالها، أمّا أهل البصرة فذهبوا إلى عدم جواز إعمالها. وأنّ "إنْ" نافية عملت عمل ليس، فرفع الاسم وهو الضمير المنفصل "هو"، ونصب خبرها وهو قوله" مستوليًا.

رابعًا: إنَّ وأخواتها: (الحروف المشبهة بالأفعال):

وفي هذا الموضوع مجموعة من الشّواهد، سأقف منها على شاهدين:

أوّلهما: قول الشّاعر:

فلا تَلْحَنِي فِيْها، فإنَّ بِحُبِّها أَخاكَ مُصابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُهْ[2]

البيت من أبيات الكتاب، ولم يسم قائله. وأراد بقوله: "تَلِحْنِي": أي تلمني، من لحاه يلحاه إذا لامه وعَذَله، وضمير فيها للمحبوبة. وَ"جمٌّ"، بفتح الجيم وتشديد الميم؛ أي عظيم، وكثير بلابله: وساوسه، جمع بلبلة، وهي الوسوسة. قوله: "بحبها" متعلق بمصاب، فهو معمول خبر (إن) قدِّم على اسمها[3].

---

[1] توضيح المقاصد والمسالك،(ج1/320).

[2] البيت من الطّويل وهو بلا نسبة في شرح التّسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، (ج1/ 394)؛ شرح شواهد المغني (969)؛ المقاصد النَّحويّة في شرح شروح الألفيّة (ج2/ 88)؛ حاشية الدَّسُوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب؛ جمال الدّين عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام الأنصاري (ت: 761هـ). ضبطه: عبد السَّلام محمَّد أمين. دار الكتب العلمية – بيروت.(ج1/ 550)؛ شرح ابن عقيل، (ج1/ 213)، الدُّرر اللّوامع، (ج1/ 113)؛ منهج السَّالك، (ج1/ 281). المعنى: يقول: لا تلمني في حبّ هذه المرأة التي مَلَكت قلبي، واستولى عليّ حبّها، فإنني عاجز عن الابتعاد عنها، أو نسيانها. حاشية الدَّسوقي على مغني اللّبيب (ج1/ 550).

[3] شرح شواهد المغني (969)؛ انظر: الكتاب (ج2/132)؛ المقاصد النَّحويّة (ج2/ 88).

موضع الشّاهد:

فإنَّ بِحُبِّها أخاك مُصَابُ القَلْبِ

وفيه تقديم معمول خبر (إنّ) وهو قوله (بحُبِّها) على اسمها(أخاك)، وخبرها وهو قوله (مصاب القلب)، وأصل الكلام: "إن أخاك مصاب القلب بحبها"[1]. وظاهره أنّه متعلّق بالخبر الّذي هو "مصابٌ"، وتأوّله أصحابنا، ومَنَعوا من تقديم معمول الخبر على الاسم مطلقًا، سواء أكان ظرفًا أم مجرورًا أم غير غيرهما[2].

والأصل: أنَّه لا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان غير ظرف ولا مجرور، نحو: " إنَّ زيدًا آكل طعامَك" فلا يجوز " إن طعامك زيدًا آكل"، وكذا إن كان المعمول ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، نحو: "إنَّ زيدًا واثق بك" أو "جالس عندك"، فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم؛ فلا تقول: "إنَّ بك زيدًا واثقٌ" أو "إنَّ عندك زيدًا جالس" وأجازه بعضهم وجعل منه قوله:

فلا تَلْحِني فيها، فإنَّ بِحُبِّها أخاكَ مُصابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُهْ [3].

ومن مضمون قول ابن مالك نجد أنّه يلزم تقديم الاسم وتأخير الخبر، إلّا إذا كان الخبر ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا، فإنّه لا يلزم تأخيره، وذلك من قسمين:

أحدهما: أنّه يجوز تقديمه وتأخيره، وذلك نحو:" ليت فيها غير البذي" أو" ليت هنا غير البذي"، أي الوقح؛ فيجوز تقديم " فيها" و"هنا" على" غير" وتأخيرهما عنها. والثّاني: أنّه يجب

---

[1] ألفيّة ابن مالك في النّحو والصَّرف، زين كامل الخويسكي. دار الوفاء لدنيا الطّباعة والنّشر– الإسكندرية، ط 1(2003م). (ج1/ 202).

[2] منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج1/ 281).

[3] شرح ابن عقيل (ج1/ 212).

تقديمه، نحو:" ليت في الدار صاحبها" فلا يجوز تأخير" في الدّار" لئلا يعود الضّمير على متأخر لفظًا ورتْبة" [1].

فمن الشّاهد السابق نجد أنّ الشّاعر فَصَل بين "إنّ" واسمها، فقدّم معمول خبر "إنّ"، وهو قوله:" بحبها" على الاسم، ففصل بين "إنّ" واسمها. فقوله:" فإنَّ بِحُبِّها أخاك مُصابُ القَلبِ"، تقدّم فيه الجار والمجرور "بحبها" على معمول خبر "إنّ"، وأخاك: اسم "إنّ" مؤخّر، ومصابٌ: خبر "إنّ" مرفوع. والأصل في ذلك: فإنَّ أخاكَ مصابُ القلبِ بحُبِّها. وتقدّم الجار والمجرور على معمول خبر "إن"، لم يؤثّر في المعنى حيث ظلّ المعنى على ما هو عليه. كقوله تعالى: ﴿إنّ إلينا إيابُهم﴾[2] فقدّم معمول "إنّ"، قوله:"إيابهم" على اسمها. وهذا لا خلاف فيه.

وثانيهما قول الشّاعر:

وَيَوْمًا تُلاَقِينَا بوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وَارق السَّلَمْ[3].

موضع الشّاهد: "كأنْ ظَبيةٌ تعطو إلى وَارِق السّلَم"

جاء البيت بثلاث روايات، رواية على الجر، ورواية على الرّفع في "ظبية"، ورواية على النّصب. فهو في حالة الرفع، شاهد على حذف اسم "كأنْ" المخَفَّفة، إذ يرى سيبويه أن النّصب أكثر في كلام العرب، في حين يرى الخليل أنّه لا يحسن ههنا إلّا الإظهار، غير أن

---

[1] شرح ابن عقيل (ج212/1).

[2] سورة الغاشية (آية:25).

[3] اختلف في قائله قيل: هو أرقمُ بن علباء اليشكري يذكر امرأته ويمدحها، وقال النَّحاس: هو لابن صريم اليَشْكُري. انظر: المقاصد النّحويّة (ج1/ 82)، إرشاد السَّالك إلى حلّ ألفيّة ابن مالك (ج256/1)، وقال الشّنقيطي: هو لعلياء بن أرقم اليشكري، انظر: الدُّرر (ج1/ 121). ولكعب بن أرقم في لسان العرب (ج12/ 104) (قسم). ولزيد بن أرقَم في الأنصاف (ج1/ 202). وورد قوله "تلاقينا" برواية "تُوافينا" بضم حرف المضارعة، من الموافاة، وهي المقابلة بالإحسان والخير والمجازاة الحسنة. منهج السَّالك(ج323/1). المعنى: أنَّ هذه المحبوبة تزورنا في بعض الأوقات بوجه نضر جميل، وكأنّها في حسن قوامها وخفة حركتها "ظبية" تتناول الورق من شجر (السَّلم). [3] ضياء السّالك إلى أوضح المسالك، محمَّد عبد العزيز النّجار، مطبعة السّعاد – مصر، ط 2 (1393هـ = 1973م). (ج1/ 347).

سيبويه يرى أنّ النّصب أكثر في كلام العرب[1]. ويروى بالنّصب على حذف الخبر أي كأن مكانها ظبية، وبالجر على أنّ الأصل: "كظبيةٍ" وزيدت "أن" بينهما[2].

الشّاهد فيه إعمال " كأنْ " المخفّفة في الاسم الظّاهر، والبيت من شواهد سيبويه، والرّضي على أنّه روي برفع "ظبية" ونصبها وجرّها، فيحتمل أن تكون "ظبية" مبتدأ، وجملة "تعطو" خبرها، وهذه الجملة الاسميّة خبر "كأن"، واسمها ضمير الشّأن محذوف. ويحتمل أن تكون "ظبية" خبر "كأن" و"تعطو" صفتها واسمها محذوف، وهو ضمير المرأة؛ لأنّ الخبر مفرد. ويروى بنصب "ظبية" على إعمال "كأنْ" وهذا الإعمال مع التّخفيف خاص بالضّرورة. ومن رواه بجر "ظبية" فعلى أن "أن" زائدة بين الجار والمجرور، والتّقدير: ك "ظبية". وعدّ ابن عصفور زيادة "أن" هنا من الضّرائر الشّعريّة[3].

فقوله: "كأنْ ظبية" خففت فيه " كأنْ"، وحذف اسمها، وجاء خبرها جملة. وأنّه عند تخفيف كأنّ يبقى عَمَلها؛ أي تنصب الاسم وترفع الخبر. لكنَّها في هذا الشّاهد حذف اسمها وبقي خبرها. فهناك من أجاز الجر على أنَّ "الكاف" حرف جر، وأنّ "أنْ" زائدة بين الجار والمجرور. فقوله:" كأنّ ظبيةٍ " فعند جرّه " ظبية" وحذف "أن" فتعرب اسمًا مجرورًا بالكاف. وكأنّه قال:" **كظبيةٍ تعطو إلى وارق السَّلم**".

وأمّا رواية النّصب فتخَرَّج على أن "كأن" مخففةً من الثّقيلة عاملة، وقوله "ظبية" اسم كأن، وجملة "تعطو" صفة لظبية، وخبر كأن محذوف؛ والتّقدير: " كأن ظبيةً عاطية إلى وارق

---

[1] الكتاب (ج2/ 136).

[2] تهذيب التّوضيح (ج1/ 96). منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج1/323). الإنصاف في مسائل الخلاف (ج1/ 202). انظر الهامش.

[3] الدُّرر اللّوامع (ج1/ 121). انظر: ضياء السّالك (ج1/ 347).

السّلم هذه المرأة". وأما رواية الرّفع فتُخَرَّج على أن " كأن" حرف تشبيه مخفف، واسم كأن مَحْذوف، و"ظبيةٌ" خبره، وتقدير الكلام: "كأنّها ظبيةٌ عاطيةٌ إلى وارق السَّلَم[1].

فنرى أنّ "كأنْ" المخففة إذا خففت، فالأشهر أن يبقى عملها، وعندئذ يغلب عليها أن تنصب وترفع.

خامسًا: (لا) التي لنفي الجنس:

وفي هذا المبحث عدد من الشّواهد وهي:

الأوّل قول ابن الزّبير الأسدي: وهو من شعراء الكوفة المشهورين بالهجاء في العصر الأموي:

أَرَى الحَاجَاتِ عِنْدَ أَبي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ بالبلادِ[2]

موضع الشّاهد: قوله:" ... ولا أميَّة بالبلاد" حيث إنّ اسم " لا" النافية ورد معرفة، وهي مع ذلك عاملة، ولم تكرر، وحق الاسم أن يكون نكرة. فمن شروط "لا" العاملة عمل "إنّ": أنْ تكون نافية، وأن يكون المنفيُّ الجنسَ، وأن يكون نفيه نصًّا، وأن لا يدخل عليها جار، وأن يكون اسمها نكرة، متّصلاً بها، وأن يكون خبرها أيضًا نكرة نحو: لا غُلامَ سَفَرٍ حَاضِرٌ". فإن كانت غير نافية لم تعمل، وَشَذَّ إعمال الزائدة، ولو كانت لِنَفَي الوَحْدَةِ عملت عمل "ليس"، نحو: " لا رَجُلٌ

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمّد بن أبي سعيد، الأنباري. (ت: 577هـ) تأليف: محمد الدين عبد الحميد. دن، (ج1/ 202).

[2] البيت لعبد الله بن الزبير في ديوانه: انظر: شعر عبد الله بن الزّبير الأسدي، جمع وتحقيق: د. يحيى الجبوري، دار الحرية – بغداد. (147). ولعبد الله بن فضالة بن شريك الأسدي في الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها (ج1/199). وهذا البيت لعبد الله بن الزّبير قاله في عبد الله بن الّزبير بن العوّام وكان شديد البخل، خزانة الأدب (ج4/ 59). فأراد بقوله: "أبو خُبَيب" بضم الخاء المعجمة وفتح الموحدة الأولى كنية عبد الله بن الزُّبير بأكبر أولاده؛ قال الثّعالبي كان له ثلاث كنى: أبو خُبيب، وأبو بكر، وأبو عبد الرّحمن، وكان إذا هجي كني بأبي خُبيب. خزانة الأدب (ج2/ 59). المعنى: إنّ حياة أبي خبيب أضحت متعسّرة، لأنّه لم يُمنع ما أراد، فلا يستطيع أن يعطي السائلين كما يفعل بنو أمية الذين يعطون بلا حساب. شرح كافية ابن الحاجب (ج 2/ 197).

قائمًا، بَلْ رَجُلاَنِ"، وكذا إن أُرِيَد بها نفْي الجنس على سبيل التّنصيص، وإن دخل عليها الخافض خَفَضَ النّكرة؛ أي حرف الجر، نحو:" جئْتُ بِلاَ زَادٍ"، و"غَضِبْتُ مِنْ لا شَيْءٍ". وشذّ: "جئْتُ بِلا شيْءَ" بالفتح، وإن كان الاسمُ معرفة أو منفصلاً منها أُهمِلَت[1].

وقد يؤوَّل العلم المشتهر ببعض الخِلال بنكرة، فينتصب بلاء التبرئة، وينزع منه "لام" التَّعريف إن كانت فيه، نحو: " لا حسنَ"، في الحسن البصريّ؛ أو ممّا أضيف إليه، نحو: " لا امرأ قيس"، و"لا ابن زبير"؛ ولا تجوز هذه المعاملة في لفظتي: عبد الله، وعبد الرّحمن، إذ " الله"، و" الرّحمن" لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدّرَ تنكيرهما؛ كقول الشّاعر:

لا هيثمَ الليلَةَ للمَطِيِّ ولا فَتَى مثلُ ابن خَيْبَرِيِّ

وقوله:

أرى الحاجَاتِ عند أبي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ولا أُميَّةَ بالبلادِ "[2]

ولتأويله بالمنكَّر وجهان:

الأوّل: إمَّا أن يقدَّر مضاف هو" مثل"، فلا يتعرَّف بالإضافة لتوغّله في الإبهام، وإنمّا يجعل في صورة المنكَّر بنزع اللام، وإن كان المنفي في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يتعَرَّف بالإضافة إلى أيّ معرَّف كان، لرعاية اللّفظ وإصلاحه؛ ومِن ثمَّ قال الأخفش: على هذا التّأويل ويمتنع وصفه؛ لأنَّه في صورة النّكرة، فيمتنع وصفه بمعرفة، وهو معرفة في الحقيقة، فلا يوصف بنكرة.

الثّاني: أن يجعل العَلَم لاشتهاره بتلك الصّفة، كأنّه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى؛ لأن معنى " قضيّةٌ ولا أبا حَسَن لها": لا فيصل لها، إذ هو، كرّم الله وجهه، كان فيصلاً في

---

[1] أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك (ج3/2). منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج326/1).

[2] شرح كافية ابن الحاجب (ج196/2).

الحكومات، على ما قال النبيﷺ: " أقضاكم عليٌّ"، فصار اسمه - ﷺ - كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع، كلفظ الفيصل، وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر، وهذا كما قالوا: " لكل فرعونِ موسى"، أي: لكلّ جبَّار قهَّار، فيُصرف " فرعون"، و" موسى"، لتنكيرهما بالمعنى المذكور[1].

فمن الشَّاهد السَّابق نلاحظ أنَّ العلم وقع اسمًا لـ "لا" النّافية للجنس ولم تتكرر "لا"، ولهم في تأويل ذلك طريقتان:

الأولى: أن يقدّر اسم"لا" نكرة لا تعرف بالإضافة مثل: كلمة "مثل"، وتقدّر هذه النّكرة؛ كانت مضافة إلى العلم، ثمّ حذف، وأقيم المضاف إليه مقامه، أي: ولا مثل أميّة ، فقدَّرنا " مثل". ولا مثل حسن، فقدّرنا "مثل".وكقول الشّاعر: "ولا هيثمَ اللّيلةَ للمطيِّ"، أي: ولا مثل هيثم.

الثّانية: أن يقدّر العلم قائمًا مقام وصف اشتهر به، فيقدّر في " لا أمية" و"لا كريم في البلاد".

وأرى أنّه لا يصح هذا الوجه، فإنّ من الأعلام من له مسميّات كثيرة كأبي حسن وقيصر، وغيره من المسميات التي تطلق على الشّخص ذاته. فتعدد الأسماء وإطلاقها على أكثر من شخص، يؤدي إلى الغموض.

والثّاني قول سلامة بن جندب التّميمي:

أَوْدَى الشَّبَابُ الّذي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيْهِ تَلَذُّ ولا لَذَّاتِ للشِّيبِ[2].

---

[1] شرح كافية ابن الحاجب (ج2/ 198). انظر: شرح التّسهيل (ج1/ 448).

[2] البيت لسلامة بن جندل، التميمي وهو من البسيط، يأسف على ذهب الشباب. وهو أحد فرسان العرب وهو جاهلي وقصيدته من المفضليات (الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين – بيروت . ط 6 (1984م). (ج3/ 106) الدرر اللوَامِع (ج1/ 127). الإعراب: جملة " لا أميّة بالبلاد": في محل نصب حال. والشّاهد فيه قوله: " لا أميَّة" حيث وقع اسم "لا" النافية للجنس معرفة، وذلك على تقدير التّنكير أي " لا مثل أميّة". انظر: ارتشاف الضّرب (ج3/ 1308).

موضع الشّاهد:قوله: " فيه تَلَذُّ ولا لذَّاتِ للشِّيبِ"؛ حيث جاء اسم "لا" وهو "لذّات"جمع مؤنّث سالمًا، ووردت الرّواية ببنائه على الكسرة نيابة عن الفتح، كما كان ينصب بها لو أنّه معرب، كما وردت رواية أخرى ببنائه على الفتح، فدلّ مجموع الرّوايتين على جواز الوجهين فيه، وفي نظائره [1]. ففيه وجهان: البناء على الكسر، والبناء على الفتح[2]. فهو مبني على ما كان ينصب به – وهو الكسر – فنقول: " لا مسلماتِ لك" بكسر التّاء. وأجاز بعضهم الفتح، نحو" لا مسلماتَ لك" [3].

وللعلماء في اسم "لا" إذا كان جمع مؤنث سالمًا أربعة مذاهب:

أولًا: أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين، وهذا مذهب جمهور النّحاة.

ثانيًا: أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لكن يبقى له تنوينه، وهذا مذهب صححه ابن مالك صاحب "الألفيّة"، وجزم به في بعض كتبه، ونقله عن قوم، وحجتهم في عدم حذف التّنوين أنّه قد تقرّر أن تنوين جمع المؤنث السَّالم هو تنوين المقابلة، وهو لا ينافي البناء فلا يحذف.

ثالثًا: أنّه مبني على الفتح، وهذا مذهب المازني والفارسي، وابن مالك في بعض كتبه ورجّحة ابن هشام في "المغني"، والمحقق الرّضي في "شرح الكافية"، وابن مالك في بعض كتبه.

---

[1] منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج330/1). انظر: أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، انظر الهامش (ج 2/ 9).

[2] الكامل في النّحو والصّرف، علي محمود النابي، دار الفكر العربي – القاهرة. ط 1/ 1425هـ – 2004م). (ج 1/ 217).

[3] شرح ابن عقيل (ج1/ 241). الإعراب: " ولا لذاتَ للشِّيب"، "لا" نافية للجنس. " لذاتِ" اسم لا، مبني على الكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنّه جمع مؤنّث سالم في محل نصب، "للشيب" جار ومجرور متعلّق بمحذوف خبر "لا". ألفيّة ابن مالك في النّحو والصّرف، زين كامل الخويسكي. دار الوفاء ــ الإسكندريّة، ط2(2003م). (ج228/1).

رابعًا: أنَّه يجوز فيه البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة، والبناء على الفتح، وزعم كل شرّاح "الألفيّة" أنّ بيت سلامة بن جندل يروى بالوجهين جميعًا. فإذا صح ذلك لم يكن لإيجاد أحد الأمرين بعينه وجه وجيه، ويؤخذ من كلام ابن الأنباري أن الرّواية في بيت سلامة بالفتح دون الكسر، فيكون تأييدًا لمذهب المازني ومن معه، ولكن نستطيع أن نرد رواية الكسر بمجرّد كون ابن الأنباري لم يحفظها[1].

والثّالث قول حسّان بن ثابت:

ألا طعان ألا فرسان عادية إلا تجشؤكم حول التنانير[2]

موضع الشّاهد: قوله: "ألا طِعَانَ ألا فرْسَانَ عَادِيَةٌ"؛ حيث استشهد به على أن "لا" إذا تقدّمها همزة الاستفهام تعمل كعملها مجرّدة منها.[3] وحكم (لا) في هذين المعنيين حكمهما لو لم تدخل عليها الهمزة من جواز إلغائها وإعمالها إعمال (إن)، وإعمال (ليس) بجميع أحكامها في ذلك كله[4]. فإذا دخلت الهمزة على (لا) فلها أربعة معان[5]:

أوّلها: أن تكون للتوبيخ والإنكار، وهو الأكثر؛ فالهمزة في الشّاهد السّابق جاءت للتّوبيخ والإنكار. "وإذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) النّافية للجنس، أعطيت معها ما تستحق من

---

[1] أوضح المسَالك إلى ألفيّة ابن مالك (ج7/2).

[2] لحسّان بن ثابت في ديوانه، شَرَحه وكتب هَوامشَه وقدَّم له: عبدأ مَهنّا. دار الكتب العلمية – بيروت. ط 1(1406هـ– 1986م). (128). قوله: " إلا تَجْشُؤُكِم" والتَّجشُّؤُ: تَنَفُّس المعدة عند الامتلاء وجَشَأت المَعِدةُ وتجشأت: تَنَفَّست، انظر: لسان العرب، (ج148/2)، وقوله: "حول التَّنانير " جمع تنّور وهو الموقد الذي كانوا يخبزون فيه. انظر: لسان العرب (ج241/2).

[3] خزانة الأدب (ج1/ 369).

[4] منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج1/ 335).

[5] توضيح المقاصد والمسالك (ج1/ 369).

الأحكام بدونها، وأكثر ما يكون ذلك إذا قصد بالاستفهام معها التوبيخ والإنكار"[1]. وثانيهـا: أن تكون لمجرد الاستفهام عن النّفي. وثالثها: أن تكـون للتّمنـي. ورابعهـا: أن تكـون للعـرض والتّخصيص.

فعند الخليل، وسيبويه: أنّ "ألّا" هذه بمنزلة أتمنى؛ فلا خبر، فإذا قلت: "ألا" ماء فهـوكلام تام حملا على معناه وهو أتمنى ماء والاسم هنا بمنزلة المفعول به وهي عندهما أيضـا بمنزلـة ليت، فلا يجوز مراعاة محلّها مع اسمها[2] تقول: ألا غلامَ لي، وألّا ماءً باردًا، وألّا مـاءَ بـاردَ، وألّا أبَا لي، وألّا غَلاَمَيْ لي، وألا غُلاَمَين أو جاريتينِ، وَألاَّ ماءَ ولَبنًا، وألّا ماءَ وعَسَـلاً بـاردًا حُلْوًا، هذه مثل سيَبويَه[3] .

وخالفهما الـمازني والمبرّد واحتجا بهذا البيت فقالا: " ألا عُمْرَ ولَّى مُسْتَطَاع رجوعـه" فقالا: مستطاع إمّا خبر "ألّا"، وهذا ينقض القول بأنّه لا خبر لها، وإمّا صفة لاسم "ألّـا" مراعـاة لمحلّها مع اسمها، وهذا ينقض القول بأنّه لا يجوز مراعاة محلّها مع اسمها، وعلى كـل فـ " رجوعه" نائب فاعل لمستطاع[4].

فقوله: ألا طعان ألا فُرْسَان..."، استشهد به على دخول همزة الاستفهام للتـوبيخ علـى (لا) وبقاء عملها: وفي كتاب سيبويه قال: "واعلم أن "لا" في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر فمن ذلك قوله: وأنشد بيت حسان السّابق" [5]. قال الأعلم: الشّـاهد فيـه عمل "ألا" عمل "لا" لأنّ معناها كمعناها وإن كانت ألف الاستفهام داخله عليها للتقريـر. وكـذلك

---

[1] الكامل في قواعد العربيّة نحوها وصرفها، أحمد زكي صفوت. مكتبة ومطبعة مصـطفى البـابي الحلبـي – مصر. ط 4 (1383هـ – 1963م). (ج205/1).

[2] انظر: الكامل في قواعد العربيّة نحوها وصرفها (ج206/1)؛ الكتاب (ج307/2 _309)

[3] الكامل في قواعد العربيّة نحوها وصرفها (ج206/1).

[4] المصدر السّابق (ج206/1).

[5] الكتاب (ج307/2).

حكمها إذا دخلت عليها لمعنى التّمني؛ لأنّ الأصل فيه لحرف التبرئة، فلم تغير المعاني الدَّاخلة عليه عمله وحكمه[1].

نلاحظ أن "لا" إذا تقدّمها همزة الاستفهام تعمل عملها، وكأن هذه الهمزة ليست موجودة. والّذي يؤكّد ذلك قول سيبويه:" أن "لا" في الاستفهام تعمل فيما بعدها، كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر، ومن ذلك قول حسَّان: ألا طعانَ... وفي مثل: "ألا قِماص بالعَير"، يذكر لمن ذلّ بعد عزّه، فإنّ "لا" في الاستفهام تعمل فيما بعدها. ومن الشّواهد على ذلك: قول الشّاعر: "ألّا اصطبار لسلمى أم لها جلدٌ ؟"، فنجد أن" الهمزة إذا دخلت على "لا"، لم يتغيّر الحكم، فـ "لا" تعامل معاملة واحدة سواء بثبوت الهمزة أو حذفها.

سادسًا: الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر "ظَنَّ وأخواتها" :

وهي الأفعال الدّاخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر، فتنصبهما مفعولين. وأفعال هذا الباب نوعان: النّوع الأوّل: أفعال القلوب، وإنّما قيل لها ذلك لأنّ معانيها قائمة بالقلب، وليس كل قلبي ينصب المفعولين، بل القلبي ثلاثة أقسام: ما لا يتعدّى بنفسه، نحو فكّر وتفكّر، وما يتعدّى لِواحد نحو عَرَفَ وَفَهِمَ، وما يتعدّى لاثنين وهو المراد، وينقسم أربعة أقسام:

أحدها: ما يفيد الخبر يقينًا، وهو أربعة: وَجَدَ ، وألفَى، وتَعلّم- بمعنى أعلَمْ- وَدَرَى، قال تعالى: ﴿تَجِدوهُ عند الله هو خيرًا﴾[2]، والثّاني: ما يفيد في الخبر رجحانًا، وهو خمسة: جَعَلَ، وَحَجَا، وعدَّ، وهَبْ، وزَعَمَ. والثّالث: ما يَرِدُ بالوجهين، والغالبُ كونه لليقين، وهو اثنان: رَأَى، وعَلِمَ. والرّابع: ما يرد بهما والغالب كونه للرّجحان، وهو ثلاثة: ظنّ، وحَسِبَ، وخَالَ. والنّوع

---

[1] الدُّرر اللوامع (ج128/1).

[2] سورة المزمل (آية: 20).

الثّاني: أفعال التّصييرِ، كَجَعَلَ، ورَدَّ، وتَرَكَ، واتّخَذَ، وتَخِذَ، وَصَيَّرَ، ووَهَبَ.[1] وفي هذا البحث عدد من الشّواهد:

أوّلها قول ابن همّام السّلولي[2] :

فقلتُ: أَجِرْني أبا خالدٍ وإلا فَهَبْنِي امْرَأً هالكا

موضع الشّاهد: قوله: " فهبني امرأً هالكًا"

قوله: " فَهَبْنِي امْرأً"، (هَبْ) فيها خلافٌ: منهم من جعلها تتعدّى لِوَاحِدٍ فقط، والثّاني منصوب على الحال إذا قُلْتَ: (هَبْ زَيْدًا شُجَاعًا)، ومنهم من جعلها تتعدّى إلى اثنين[3]، فإن (هَبْ) فيه بمعنى الظّن، وقد نصب به مفعولين: أحدهما ياء المتكلّم، وثانيهما قوله: "امرأ" [4] وقوله: "وهب" فعل جامد لا يتصرّف فلا يجيء منه ماضٍ ولا مضارع، وهو لازم لفعل الأمر، أي لا يأتي إلا فعل أمر. وهي من الأفعال التي تفيد في الخبر رجْحَانًا، وتتعدى إلى مفعولين، وهي خمسة:" جَعَل، وحَجَا، وَعَّد، وهَبْ، وزَعَمَ" [5].

---

[1] أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك (ج26/2).

[2] عبد الله بن همام نبيشة بن رباح السّلولي، شاعر إسلامي، أدرك معاوية وبقي إلى أيام سليمان بن عبد الملك، يقال: هو الّذي بعث يزيد بن معاوية على البيعة لابنه معاوية. وكان يقال له: العطاء، لحسن شعره. انظر: الأعلام (ج 4/ 243). وجاء قوله:" أبا خالدٍ"، برواية " أبا مالك". انظر: شرح ابن عقيل (ج1/ 255).

[3] منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج342/1).

[4] أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك (ج33/2).

[5] المصدر السّابق (ج2/ 33).

وثانيها قول فرعان بن الأعرف[1]:

وَرَبَّيْتُه حَتّى إذا ما تَرَكتُهُ أَخَا القَوْمِ واستَغْنَى عنِ الْمَسْحِ شاربُهْ

موضع الشّاهد: " قوله: "تَرَكتُهُ"، استشهد على أن (تَرَكَ) ترد بمعنى التّصير فتنصب المبتدأ والخبر مفعولين لها، فالهاء من تركته مفعوله الأوّل، و(أخا) مفعوله الثّاني يعني أنّه تركه قويًا مستغنيًا بنفسه لاحقًا بالرّجال[2]. والفعل " ترك" من أفعال التّحول؛ الأفعال التي تأتي بمعنى (صيَّر) وهي تنصب المبتدأ والخبر مفعولين أيضًا. وهي: صيَّر، وجعل، ووهب، واتخذ، وترك، وردَّ[3].وقول الشّاعر: وربيّته حتى إذا ما تركت، فإنّ الفعل " ترك" جاء في قول فرعان:

وربَّيْتُهُ حَتّى إذا ما تَرَكْتُهُ .....

فقوله: " تركته أخا القوم"، حيث نصب بـ " ترك" مفعولين، لأنّه في معنى فعلي التّصير أحدهما: الهاء؛ التي هي ضمير الغائب؛ وثانيهما: (أخا) مفعوله الثّاني.

وفي (تَرَكَ) خلافٌ: منهم من جعلها تتعدى إلى واحدٍ، والثّاني منصوب على الحال، ومنهم من جعلها تتعدى إلى مفعولين، وهو كما ورد في الشّاهد السّابق[4]. وذكر ذلك الخطيب في شرح الحماسة أنّه نصب " أخا القوم" على الحال من الهاء في "تركته "، وجاز كونه حالاً،

---

[1] البيت من الطويل، وقائله فرعان بن الأعرف في منازل ابنه كان فرعان تزوج على أمه فغضب لها واستاق إبل أبيه. انظر: الدّرر (ج 1/ 134)؛ شرح ألفيّة ابن مالك لابن الناظم ، لأبي عبد الله بدر التين مُحَمّد. تحقيق: عبد الحميد السَّيد محمّد عبد الحميد. دار الجيل. (201). منهج السّالك في الكلام على ألفية ابن مالك (ج1/ 343)؛ شرح التَّسهيل (ج 2/ 14)؛ المقاصد النَّحوية (ج2/ 152)؛ وهو بلا نسبة في شرح ابن عقيل (ج1/ 256)؛ شرح السّيوطي على ألفيّة ابن مالك، محَمَّد صالح بن أحمد الغرسي دار السَّلام– القاهرة، ط 1 (1421هـ – 2000م)، (186). قوله " استغنى عن المسح شاربُه" كنَاية عن كونه كبيرًا، غَيْرَ مُحْتاج إلى خدمة أحدٍ، وذلك لأنّ الصّغير إذا أكل الطّعام يحتاج إلى مَنْ يمسح فَمَهُ، فإذا كبر استغنى عن ذلك، وأراد موضع شاربه، وهي حوالي الفم من الجانب الأعلى. انظر: المقاصد النَّحويّة (ج2/ 153).

[2] الدُّرر اللوامع. (ج1/ 134).

[3] في علم النَّحو، أمين علي السَّيّد. دار المعارف، ط4(1977م). (ج 1/ 260). انظر: شرح ابن عقيل (ج1/ 256).

[4] منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج343/1).

وإن كان معرفة من اللّفظ، لأنّه لا يعني قومًا بأعيانهم، وإنَّما يريد: تركته قويًّا لاحقًا بالرجال. فيرى صاحب المقاصد النّحوية أنّه لا استشهاد فيه [1].

فقوله: " تركته" جاء هنا من أفعال التّحويل، لأنّها نصبت مفعولين الأوّل الهاء في تركته، والمفعول الثّاني (أخا).

وثالثها قول عنترة:

ولقد نَزَلتِ فلا تظُنِّي غَيرَهُ مِنّي بِمَنزِلَةِ المُحَبِّ المُكرَمِ[2]

موضع الشَّاهد: قوله: (" فلا تظُنِّي غيرهُ" استشهد به على حذف أحد مفعولي – ظنَّ – سَماعًا على أن "ظنّ" يقل فيها نصب المفعول الواحد، فإنّ معناه هنا لا تظني شيئًا غير نزولك، وصحة هذا المعنى لا يقتضي تقدير مفعول آخر، وفيه ردّ على النّحويين، فإنّهم قالوا: المفعول الثّاني لظنّ محذوف اختصارًا، لا اقتصارًا؛ واستشهد به في موضع آخر وقال: أي "فلا تظنّي غيره واقعًا أي غير نزولكِ منِّي منزلة المحب، والمحب اسم مفعول جاء على أحب وأحبت، وهو على الأصل، والكثير في كلام العرب محبوب....)[3]. والّذي يؤكد ذلك قول ابن مالك في ألفيّته:

ولا تُجِز هنا بلا دليلِ سُقُوط مفعولَين أو مَفْعولِ[4].

المراد بهذا أنّه لا يجوز في هذا الباب سقوط المفعولين، ولا سقوط أحدهما، إلّا إذا دلّ دليل على ذلك. ومثال حذف أحدهما للدّلالة أن يقال: "هل ظننت أحدًا قائمًا" فتقول: " ظننت زيداً"، ومنه قول عنترة:

ولقد نزلت فلا تظني غَيْرَهُ .....

---

[1] المقاصد النّحويّة، (ج2/ 154).

[2] شرح ديوان عَنْتَرة بن شدَّاد، ت: عبد المنعم عبد الرؤوف شلبي، وقدم له: إبراهيم الأبياري. دار الكتب العلميّة – بيروت. ط1(1400هـ– 1980م). (143). (وهو من الكامل). المعنى: والله إنَّك قد نزلت أيَّتها المحبوبة مني منزلةً الشّيء المحبوب المكرم، فلا تظنّي غير ذلك واقعًا.

[3] الدُّرر اللَّوامع (ج1 / 134). منهج السّالك في الكلام على ألفية ابن مالك (ج363/1).

[4] شرح ابن عقيل (ج1/ 265).

أي: " فلا تظني غَيْرَهُ واقعًا" و"غيره" هو المفعول الأوّل، و" واقعًا" هو المفعول الثّاني. وهذا الّذي ذكره المصنّف هو الصّحيح من مذهب النّحويين، فإن لم يدل دليل على الحذف لم يجز؛ لا فيهما، ولا في أحدهما، فلا تقول: " ظننت" ولا " ظننت زيدًا" ولا ظننت قائمًا"، تريد " ظننت زيدًا قائمًا" [1]. يتَّضح من الكلام السّابق أنّه يجوز حذف المفعولين أو المفعول اختصارًا (أي لدليل).

سابعًا: الفاعل:

ومن الشّواهد على ذلك قول الأخفش:

فَزَجَجتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أبي مزاده[2]

موطن الشّاهد: قوله:

" زَجَّ القَلُوصَ أبي مَزاده "، فقدّم المفعول "القَلوص" على الفاعل الّذي أضيف إليه المصدر وهو "أبي مَزاده" والأصل زجّ أبي مزادة القلوص[3]. على غرار قوله تعالى:﴿ولولا دفع الله النّاس بعضهم ببعض﴾[4]. ولجواز ذلك وجه من القياس؛ لأنّ الفاعل كجزء من العامل فيه، فكأنّه لم يفصل بينهما؛ لأنّ رتبته التّقديم، واقتضاؤه له من اقتضائه للمفعول، وإذا كان من لسانهم مسموعًا، ولم يكن بالقياس مدفوعًا كان جديدًا إلّا يكون ممنوعًا[5].

فنجد في الشّاهد السّابق تقدّم المفعول به على الفاعل، ولأنّه لم يحدث خلل في المعنى أرى أنّه صحيح. كقولنا: تفاحةً أكلَ محمّدٌ.

---

[1] شرح ابن عقيل(ج1/ 266).

[2] البيت من الكامل وهو ينسب لبعض المدنيّين في خزانة الأدب (ج380/4).

[3] المقرّب، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور(ت:669هـ). تح: أحمد عبد السّتّار الجواري، وعبد الله الجبوري. مطبعة العاني _ بغداد. (ج54/1).

[4] البيت من الكامل وهو ينسب لبعض المدنيّين في خزانة الأدب (ج380/4).

[5] منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج401/1).

ثامنًا: تعدِّي الفعل ولزومه:

التّعدي اصطلاحًا: "هو تجاوز الفعل فاعله إلى مفعول به واحد أو أكثر، ويقال: ومتعدّ، ومجاوز، وواقع، ولمقابله: غير متعدٍّ، ولازم، وقاصر"[1]. وفيه مجموعة من الشّواهد:

أوّلًا: قال عروة بن حزام[2]:

تحِنُّ فَتُبْدِي مَا بِها مِنْ صَبَابَةٍ وأُخْفِي الّذي لَوْلا الأَسَى لَقَضَانِي [3].

موضع الشّاهد:

قوله " لَقَضَانِي". فإذا عُدّي اللازم بحرف جر لم يجز حذف الحرف ووصول الفعل إلى الاسم، فينصبه إلّا فيما سمع من ذلك في الشّعر للضّروره[4]. فالفعل المتعدّي هو ناصبُ مفعولا به، دون حاجة إلى تقدير حرف. فإن حسن تقدير حرف جر معدّ مع منصوبه بلا تأول، قيل فيه متعدّ بإسقاط حرف الجر نحو قوله تعالى: ﴿لأقعدنّ لهم صراطك المستقيم﴾[5]، وكقول الشّاعر: "وأُخْفِي الّذي لولا الأسى لَقَضاني"، والأصل: على صراطك المستقيم، ولقضي عليّ، وقال ابن مالك: " وقد يجري مجرى المتعدّي شذوذًا"، وإذا استعمل الفعل متعدِّيًا بنفسه تارة، و بحرف تارة، ولم يكن أحد الاستعمالين مشهورًا قيل فيه: متعد بوجهين ولم يحكم بتقدير الحرف عند سقوطه ولا بزيادة عند ثبوته نحو: شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له. ويسمّى أيضًا

---

[1] المرجع السّابق (ج453/2).

[2] (البيت من الطويل)،وهو لعروة بن حزام بن مهاجر الضني، من بني عذرة (... نحو 30 هـ) شاعر، كان يحب ابنة عم له اسمها عفراء، نشأ معها في بيت واحد، لأن أباه خلفه صغيراً، فكفله عمه، ولما كبر خطبها عروة، فطلبت أمها مهرًا كبيرًا، فرحل ليجمع المهر وعاد، فإذا هي قد زوجت بأموي. انظر: الأعلام (ج 4/ 226).

[3] انظر الدّرر اللّوامع (ج22/2)، منهج السّالك (ج2/ 460)، شرح التسّهيل (ج2/ 79).

[4] منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج2/ 460).

[5] سورة الأعراف (آية: 16).

المتعدي بنفسه مجاوزًا وواقعًا. وما لا بد له من حرف الجر فهو لازم[1]. فمثله قول الشّاعر: "وَأُخفي الَّذي لَوْلاَ الأُسى لَقَضاني". أي: لقضي علي[2] ، فحذفت (على)، وجعل مجرورها مفعولاً [3].

فنرى أنَّ الفعل يتعدّى بنفسه مرّة، وبحرف الجرّ مرّة، لذلك قيل فيه متعد بوجهين. ولم يحكم بتقدير الحرف عند سقوطه ولا بزيادة عند ثبوته، وعندما يحذف حرف الجر فإنّ مجروره ينصب، وعند حذفه يجري الفعل فيه مجرى الفعل المتعدّي، أي يحتاج الفعل إلى فاعل ومفعول به. وهذا الحذف نوعان هما: مقصود على السّماع، نحو كِلْتُ لزيدٍ طعامَه، وتقديره: كلت زيدًا طعامه. فحذف حرف الجر(اللام). ونصب (زيدًا)، أمَّا المخصوص بالضّرورة الشِّعريّة في قول الشّاعر: " لَقَضاني"، فإنَّه حذف مجرورها ونصب قوله: (لقضاني) وسبب حذفها الضّرورة الشِّعريّة.

والثّاني قول الفرزدَق [4]:

إذا قِيلَ: أيُّ النّاس شَرٌّ قبيلةٍ أشارت كُلَيبٍ بالأكفِّ الأصابعُ [5].

موضع الشّاهد: قوله: " كُلَيبٍ". استشهد به على أن الجار لا يحذف ويبقى عمله إلّا في الضّرورة، فالأصل: أشارت الأصابع إلى كُليب، وكان حقّه أن ينصب بعد حذف حرف الجر"

---

[1] شرح التّسهيل (ج2/ 79).

[2] شرح ألفيّة بن مالك، (دار الجيل – بيروت)، (247).

[3] الفعل في نحو ابن هشام، عصام نور الدّين. دار الكتب العلمية – بيروت ط (1428هـ/ 2007هـ). (322).

[4] البيت من قصيدة من الطّويل يخاطب بها الفرزدق جريرًا. انظر: ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدَّم له: علي الفاعوري. دار الكتب العلمية– بيروت. (362). قوله: (كُلَيب) بضم الكاف وفتح اللام، وأراد به رَهْطَ جرير، وهو كُلَيْب بن يربوع بن حنظلة. المقاصد النَّحويّة (ج 2/ 265).

[5] المعنى: إذا سأل عن شر القبائل وأحقرها – أشارت الأصابع مع الأكف إلى كُلَيب– وأَبى المسؤولون النّطق باسمها؛ لحقارتها والتّعفف عن ذكر اسمها ضياء السَّالك إلى أوضع المَسَالك (ج 1/ 95) انظر الهامش.

إلى" على أنَّ حذف الجار لا يطرد إلّا في" أنَّ" و"أنْ" و"كي" على المشهور[1]. فأراد في قوله: " كُلَيب" أشارت إلى كليب فحذف (إلى) وأبقى عملها [2].

وقد وصف ذلك محمّد عيد في كتابه "نحو الألفيّة"، أنّ ذلك كلّه نثرًا وشعرًا بالسّماع أو الشّذوذ أو الضّرورة. وأضاف إلى ذلك امرًا لغويًّا آخر هو " خطأُ السَّماع من الرّواة" الّذي يترتب عليه هنا رواية الجر للنصوص، ثم تفسيرها نحويًّا، مما يكدِّر مشرب النّحو العربي ويطول نصّه[3].

فإنّ (إلى) في قول الشَّاعر قد حذفت للضّرورة، وهذا الحذف لم يؤثّر في عمل حرف الجر "إلى". وأنّه عند حذف حرف الجر لم يتأثّر عمله في الشّاهد، حيث جرَّ الاسم الّذي جاء بعده. وما أضافه محمد عيد في كتابه يمكن أن يؤخذ به، وهو أن نحذف حرف الجر للضّرورة، أو السَّماع من الرُّواة، أو خطأ السَّماع عن الرّواة. وأرى أنَّ حذف حرف الجر للضّرورة، وذلك لأنّه لا يجوز حذف حرف الجر قبل الاسم المجرور، وإبقاء الاسم مجرورًا إلا شُذوذًا في ضرورة الشّعر.

---

[1] الدّرر اللوامع (ج2/ 37). منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج461/2).

[2] شرح التّسهيل (ج 2/ 82).

[3] نحو الألفيّة معاصر وأصيل لألفيّة ابن مالك، محمد عيد. مكتبة الشّباب. (ج 2/ 498).

والثّالث قول الفرزدق[1]:

وَمَا زُرْتُ ليلى [2] أنْ تَكُونَ حَبيبَةً إليّ، وَلاَ دَيْنٍ لها أنا طَالِبُهْ [3]

موطن الشّاهد: قوله: "أن تكون"؛ فجاءت في موضع جرّ؛ ولذلك عطف عليها بالجر قوله:" ولا دَيْنٍ"، والقياس ما إليه سيبويه؛ لأنّا إذا نظرنا إلى ما حُذِفَ منه الحرف، وجدنا العرب قد نصبته، ولا تبقيه مجرورًا إلّا في شذوذ من الكلام؛ لأنّ فيه إعمال الحرف، وقد حُذِفَ، ولا حجَّة في البيت؛ لأنَّه يحتمل أن يكون قوله: "أن" في موضع نصب، ويكون قوله: "ولا دَيْنٍ" معطوفًا على التّوهّم،[4] كأنّه توهّم أنّه قال: "لأن تكونَ حبيبةً". وعليه فإذا حذف حرف الجر من "أنَّ" و"إنَّ" فاختلف في موضعهما، فقال الخليل والكسائي: موضع جر، وقال سيبويه والفرّاء: نصب. واستدلّوا للقول الأوّل بقول الشّاعر السّابق.[5]

فمثلًا قولنا: "رغبت أن تجلسَ". فلا يجوز ذلك؛ لأنّه ملبسٌ، فيحتمل أن يكون المعنى: "رغبت في أن تجلسَ". ويحتمل أن يكون:" رغبت عن أن تجلسَ"، فإذا زال اللّبس وتعيّن حرف

---

[1] ديوان الفرزدق (78). وهو من قصيدة من الطويل، يمدح بها المطلب بن عبد الله المخزومي.

[2] وفي رواية " سلمى" موضع "ليلى"، ووردت في الدّيوان " سلمى". انظر: ديوان الفرزدق (78).

[3] قال ابن برى: فسِّر بيت الفرزدق وهو قوله: وما زرت ليلى"...، أنّ الفرزدق نزل بإمرأة من العرب من طيىءٍ، فقالت: ألا أدلُّك على رَجل يُعطي؟ فقال: بلى، فدلَّته على المطّلب بن عبد الله بن حَنْطب المخزومي، وكان مروانُ بن الحكم خاله، فبعث به مروان إلى صدقات طيّئٍ، ومروان عامل معاوية رضي الله عنه يومئذٍ على المدينة فلمّا أتى الفرزدق المطلب بن عبد الله وانتسب له، رحَّب به وأكرمه، وأعطاه عشرين أو ثلاثين بكرة. لسان العرب (ج 4/ 248) (حنطب). المعنى: ما زرت ليلى لتكون لي حبيبة، ولا لأجل طلب دَين لي عليها ولكن لأجل ضرورة تنزل بالشّخص.

[4] والعطف على التّوهّم أو على المعنى هو أن يعطف الاسم على اسم آخر فلا يجريه مجره لفظه، وإنّما يجريه على شيء يقع في مثله كثيرًا. انظر: التوابع في كتاب سيبويه، عدنان محمّد سليمان. جامعة بغداد _ بغداد. (د.ط).(1991م). (158).

[5] منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج463/2).

الجر فجاز ذلك. ونحو قوله تعالى:﴿وترغبون أن تنكحوهُنّ﴾ [1]. فيحتمل أن يكون المعنى: ترغبون في أن تنكحوهن". ويحتمل أن يكون: "ترغبون عن أن تنكحوهن".

وبناءً على ما سبق بيانه من الشّواهد الشعريّة في هذا الفصل، أذكر بعض النتائج التي توصّلت إليها الدّراسة :

أوّلها: تعدد الشّواهد الشّعريّة في هذا المبحث. واختلاف آراء النّحاة في توجيهها.

ثانيًا: هناك شواهد نحويّة لا دليل نحويًّا فيها عند أبي حيّان.

ثالثًا: اختلاف النّحاة في توجيه بعض القضايا النّحوية.

رابعًا: وجّه النّحاة بعض الشّواهد بأنه لا دليل نحويًّا فيه.

وبعد ذلك ننتقل لدراسة الشواهد الشعرية في الفصل الثاني من الدراسة، الذي يدرس **الشاهد النحوي الشعري في مكملات العملية الإسنادية في قضايا النحو: "المنصوبات"**

[1] سورة النّساء (آية:127).

الفصل الثاني

الشاهد النحوي الشعري في مكملات العملية الإسنادية في قضايا النحو: "المنصوبات"

قال ابن الحاجب: "المنصوبات هي ما اشتمل على علَم المفعوليّة"[1]، وقال الرّضيّ:" قدَّم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات، لأنّ المرفوع عمدة الكلام، كالفاعل والمبتدأ والخبر، والبواقي محمولة عليها، والمنصوب في الأصل فضلة، لكن يشتبه بها بعض العمد، كاسم" إنّ" وخبر "كان" وأخواتهما، وخبر "ما" و "لا" والمجرور في الأصل منصوب المحلّ"[2].

"وعلم الفضلة أربعة: الفتحة، والكسرة، والألف، والياء نحو: " رأيت زيدًا، ومسلماتٍ، وأباك، ومسلمينِ، ومسلمينَ". وقد قسّم النّحاة المنصوبات قسمين: أصلاً في النّصب، يَعنون به المفعولات الخمسة، ومحمولًا عليه، وهو غير المفعولات من الحال، والتّمييز، وغير ذلك. والذين جعلوه غير المفعولات يمكن أن يدخل بعضها في حَيّز المفاعيل، فيقال للحال: هو مفعول مع قيد مضمونه، إذ المجيء في "جاءني زيد راكبًا" فُعل مع قيد الرّكوب الذي هو مضمون "راكبًا"، ويقال للمستثنى: هو المفعول بشرط إخراجه، وكأنّهم آثروا التّخفيف في التّسمية؛ والمفعول بلا قيد شيء آخر هو المفعول المطلق كما يجيء، ففي جعل المفعول معه، والمفعول له، أصلاً في النّصب لكونهما مفعولين، وجعل المستثنى، والحال، فرعين مع أنّهما أيضًا مفعولان، نظر؛ وإن كان الأصالة في النّصب بسبب كون الشَّيء من ضروريات معنى الفعل، فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له. إذ ربَّ فعل بلا علّة ولا مصاحب، ولا فعل إلا وهو واقع على حالة من الموقع، والموقَع عليه"[3].

---

[1] شرح كافية ابن الحاجب (ج1/264).

[2] المصدر السّابق (ج1/ 160).

[3] نفسه (ج1/ 264).

منصوبات الأسماء أربعة عشر: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول له، والحال، والتَّمييز، والمستثنى، والمنادى، وخبر الفعل النّاقص، وخبر الأحرف المشبهة بـــ" ليسَ"، واسم "إنّ" أو إحدى أخواتها، واسم "لا" النّافية للجنس، والتّابع للمنصوب[1].

ويشتمل هذا الفصل على ثمانية فصول، هي من المفعول المطلق إلى المنادى. وقد سبق الكلام على البواقي في شرح المرفوعات في الفصل الأوّل من الدّراسة، عدا التّابع للمنصوب.

المنصوبات:

أوّلاً: المفعول المطلق:[2]

هناك العديد من الشّواهد الشّعريّة على المفعول المطلق، لذلك لا بُدَّ من ذكـــر الشَّـــواهد الشّعريّة في هذا المبحث، وتوضيحها: ومنها:

أوّلًا: قول الأحوص [3]:

عَلَى حِيْنَ أَلهى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِم فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

---

[1] جامع الدّروس العربيّة (434).

[2] منهج السَّالك في الكلام على ألفيَّة ابن مالك (ج2/ 447).

[3] هذا البيت من الطويل، وهو للأحوص. شعر الأحوص الأنصاري، جمعة وحققه: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي القاهرة. ط2 (1411 هـــ – 1990م) (267). المسالك لم يقف على قائله؛ لأنه لم ينسب إلى قائـــل معيّن، (ج2/ 984)، وأراد بقوله " نَدْلًا" ندل: النَّدْل: نَقْل الشَّيء واحتجانُه. قال الجـــوهري:" النَّـــدْل النَّقـــل والاختلاس المحكم: نَدَل الشيءَ نَدْلاً نَقَله من موضع إلى آخر، ونَدَل التَّمر من الجُلَّة، والخُبزَ من السُّفرة يَنْدُله نَدْلاً عرَف منهما بكفِّه جمعاء كُلاًّ وقيل: هو للغَرْف باليدين جميعًا، والرّجل مِندَل، بكسر الميم، وقال يصـــف رَكبًا ويمدح قومًا دارين بالجُود:

يَمُرُّون بالدَّهْنا خِفافًا عِيابُـــهم ويخرُجْنَ من دارين بُجْرَ الحَقَائب

على حينَ أَلهَى النّاسُ جُلُّ أُمورهم فَنَدْلاً زُرَيقُ المالَ نَدْلَ الثَّعالب

يَقول انْدُلي يا زُرَيْقُ، وهي قبيلة، نَدْلَ الثّعالب، يريد السُّرعْة؛ والعرب تقول: أَكْسَبُ من ثعلب؛ قال ابـــن بري: وقيل في هذا الشّاعر إنه يصف قومًا لُصوصًا يأتون من دارين فيسرقون ويملوُون حقائبهم ثمَّ يفرِّغونهـــا ويعودون إلى دارين، وقيل يصف تجَّاراً، وقوله: على حين ألهى النَّاس جُلُّ أمورهم: يريد حين اشـــتغل بـــالفِتَن والحروب، والبُجْرُ: جمع أَبْجَر وهو العظيم البطن، والنَّدْل: التَّناوُل؛ وبه فسّر بعضهم قوله: فَنَدْلاً زُرَيْقُ المـــالُ. لسان العرب (ج14/ 224)، (ندل).

موضع الشَّاهد قوله: "فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ"، فإنّ في هذه العبارة مصدرًا قائمًا مقام فعله – وهو قوله: "ندلاً" – وهو واقع في الطّلب؛ لأنّ المقصود به معنى اندل: أي اخطف[1]، وذهب ابن مالك إلى وجوب حذف العامل، فذكر أنّ المصدر إذا كان بدلًا من اللّفظ بالفعل وجب حذف الفعل العامل، وذلك نحو: (ضَرْبًا زيدًا، وأَضرَبًا زَيْدًا)، والتَّقديْرُ: اضْرِبْ ضَربًا زَيْدًا، وأَتَضْرِبُ ضَرْبًا زَيْدًا، فَحُذِفَ (اضْرِبَ، وأَتَضرِبُ)؛ لأنّ المصدر صَارَ بدلاً مِنهُما، حَيْثُ مثّل في الشَّاهد بما ناب عنَ فعل الأمر وهو قوله:" فَنَدْلاً زُرَيْقُ..." والتّقدير:" يازُريقُ المالَ"[2].

وعندما يقام المصدر مقام فِعْلِه فيمتنع ذكره معه وهو نوعان:

الأوّل: ما لا فِعْلَ له، نحو: " وَيْلَ زَيْدٍ" و" وَيْحَهُ" فَيُقدَّرُ له عامل من مَعْنَاه على حَدِّ " قَعَدْتُ جُلُوسًا".

الثّاني: ما له فَعْلٌ، وهو نوعان: واقع في الطّلب، وهو الوارد دُعَاء، كـ " سَقْيًا وَرَعْيًا"، أو أمرًا أو نهيًا، نحو: " قِيَامًا لا قُعُودًا" ونحو قوله تعالى:﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[3].

وقوله:" فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَالَ ندْلَ الثَّعالِب". فَنَدْلاً: مصدرًا مقام فعله، وهو واقع في الطّلب القائم مقام فعل الأمر ينتصب بفعل محذوف وجوبًا من غير تفرقة بين أن يكون هذا المصدر مكرّرًا أو محصورًا أو واقعًا بعد استفهام توبيخي وألا يكون كذلك[4].

نجد في قول الشَّاعر أنَّه استخدم المصدر" نَدْلاً"، وهذا المصدر قام مقام فعله، وهو قائم مقام فعل الأمر ينتصب بفعل محذوف وجوبًا. وهو واقع أيضًا في الطَّلب، كما جاء قوله: "انْدَل" جاء بمعنى اخطف. وأنَّ ابن مالك ذهب في ألفيَّته إلى أن المصدر القائم مقام فعل الأمر ينتصب

---

[1] أوضح المسالك (ج2/ 184).

[2] منهج السَّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج2/ 501).

[3] سورة محمد (آية: 40).

[4] أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك (ج2/ 182– 184).

بفعل محذوف وجوبًا. (وندلاً) جاءتْ مفعول مطلق منصوبَ بفعل محذوف وتقدير الكلام: "فاندل ندلاً". فنجد أنّه عندما يقام المصدر مقام الفعل، فيمتنع ذكره معه في ما له فعل واقعٌ في الأمر.

ومن الشّواهد على المصدر الّذي يقوم مقام فعل الأمر قول الشّاعر: "فصبرًا في مجال الموت صبرًا"[1]، فقوله: "صبرًا" مصدر قائم مقام فعل الأمر، الّذي يراد منه معنى "اصبري" ، وأجمع العلماء على وجوب حذف عامل المصدر.

ثانيًا: قول دُرَيد بن الصّمّة:[2]

لقد كَذَبَتكِ نَفْسُكِ فأكذِبِيها فإنْ جَزَعًا وإنْ إجْمَالَ صَبْرِ [3]

موضع الشاهد: قوله:" فإن جزعا وإن إجمال صبر"، فاستشهد به على حذف العامل"، وهو أن يكون موضع تفصيل، نحو قوله تعالى: ﴿ حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء ﴾[4]، والتقدير: فإما تمنون منا، وإما تفدون فداء، فحذف " تمنون" و" تفدون" وهما العاملان في المصدرين. ويجوز في هذا المصدر الآتي في التفصيل وجه آخر، وهو أن يرفع المصدر، فلو قرئ: " فإما من بعد وإما فداء" لجاز ذلك. فقد جوزوا الرفع والنصب في قوله تعالى:

---

[1] أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك (ج185/2).

[2] قائله دريد بن الصِّمّة يرثي معاوية أخا الخنساء، وقتلته بنو مرة (وهَو من البحر الوافر). انظر: ديوان دُرَيْد ابن الصّمة الجُشمِي، فدَّم له: شاكر الفَحَّام. جمع وتحقيق وشرح: محمد خير البقاعي. دار قتيبة (1401 هـ 1981م).

[3] ويقول لعاذلته أو امرأته العاذلة: كذبتك نفسك فيما تزعمين من محاولة تخفيف ما أجد من الحزن عليه، فاكذبي نفسك فإمّا أن أجزع عليه جزعًا فلا العذر في ذلك، وإمَّا أن أجمل الصبر، إجمالًا فامدح بذلك. وإجمال الصّبر: أن يصبر الصَّبر الجميل، وهو الّذي لا شكوى فيه إلى الخلق. انظر: الكتاب (ج266/2).

[4] سورة محمد (آية: 4).

﴿ إما أن تعذب وإما أن تتخذ فيهم حسنا ﴾[1] ؛ لأن (أن) مع الفعل بتأويل المصدر، فالتقدير: فإما التعذيب وإما الاتخاذ، فإن نصبت فعلى إضمار العامل، وإن رفعت فعلى إضمار مبتدأ، والتقدير: فإما شأنهم التعذيب، وإما شأنهم الاتخاذ، أو على إضمار الخبر، والتقدير: فإما التعذيب شأنك. ومثل هذا أجازه سيبويه في بيت دريد بن الصمة: "فإن جزعا وإن إجمال صبر". ولو قلت: "فإن جزع وإن إجمال صبر" كان جائزا، كأنك قلت: فإما أمري جزع وإما إجمال صبر [2].

فقال: واعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل، ولكنك تضمر بعدما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع، وتظهر ما أظهروا، وتجري هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام، ومما هو في الكلام على ما أجروا، فليس كل حرف يحذف منه شيء ويثبت فيه، نحو: يك ويكن، ولم أبل وأبال، [لم] يحملهم ذاك على أن يفعلوه بمثله، ولا يحملهم إذا كانوا يلبثون، فيقولون: في "مر" "أومر"، ويقولون: في "خذ" "أوخذ"، وفي "كل" "أوكل"، وأما قول الشاعر، فهذا على "إما"، وليس "إن" الجزاء، كقولك: "إن حقا، وإن كذبا"، فهذا محمول على "إما". ألا ترى أنك تدخل الفاء، ولو كانت على "إن" الجزاء، وقد استقبلت الكلام، لاحتجت إلى الجواب. فليس قوله: "فإن جزعا"، كقوله: إن حقا وإن كذبا، ولكنه على قوله تعالى: ﴿ فإما منا بعد وإما فداء ﴾. ولو قلت: فإن جزع وإن إجمال صبر، كان جائزا، كأنك قلت: فإما أمري جزع، وإما إجمال صبر، لأنك لو صححتها فقلت: "إما"؛ أي لو قلتها على وجه الصحة كاملة، ولم نقل " إن" بطرح "ما" كما ورد في الشعر، جاز ذلك. ولا يجوز طرح "ما" من " إما" إلا في الشعر [3].

---

[1] سورة الكهف (آية: 86).

[2] منهج السّالك في الكلام على ألفيّة (ج503/2).

[3] المصدر السّابق (ج503/2).

ثانيًا: المفعول له:

قال ابن الحاجب: "المفعول له هو ما فعل لأجله فعل مذكور، مثل:" ضربته تأديبا"، و" قعدت عن الحرب جبنا"، خلافا للزجاج، فإنه عنده مصدر" [1]. ويسمى المفعول لأجله، ومن أجله، وحكمه النصب[2]، وشرط نصبه تقدير اللام، وإنما يجوز حذفه إذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل، ومقارنا له[3]. ومن الشواهد على ذلك:

أوّلًا: قول حاتم الطّائي[4]:

وأغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكرما

موضع الشّاهد قوله: (ادّخاره) فإنّه مفعول من أجله، وقد جاء بالإضافة. فالنّصب فيه والجر باللّام متساويان، وذلك لأنّ المفعول من أجله إذا وجدت الشّروط على ثلاثة أضرب: راجح ومرجوح ومُساوٍ[5]. فنصب "ادّخاره" و"تكرّمًا" على المفعول من أجله، لأنَّ التَّقدير: وأغفر عوراء الكريم لأجل الادِّخار، وأعرض عن شتم اللّئيم لأجل التّكرم، ولأنّ علّة الغفران الإدّخار، وعلّة الإعراض التّكرم. والأصل في ذلك كلَّه أن كل مصدر تجده في الكلام منصوبًا؛ فاعتبره باللام، فإن صحّ تقدير اللام فيه، فهو مفعول من أجله. وإن لم يصح تقدير اللام، ولا

---

[1] شرح كافية ابن الحاجب (ج2/ 29). انظر: منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج515/2).

[2] الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها (ج1/ 303).

[3] شرح كافية ابن الحاجب (ج1/ 31). انظر: الكتاب (ج1/ 367).

[4] حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج، من قبيلة طيء؛ أمه عنبة بنت عفيف بنت عمرو بن أخزم، وحاتم شاعر جواد مشهور بسماحته وخلقه. انظر: معجم الشعراء الجاهليين. إعداد: عزيزة فوّال باكتي، دار صادر، ط1 (1988)، (86).

[5] المقاصد النّحويّة في شرح شروح الألفيّة، (ج321/2).

كونه علّة للفعل؛ فهو مصدر في موضع الحال، كقول العرب: قتلته صبرًا، فإنّ "صبرًا " – ههنا– مفعول من أجله؛ لأنّه ليس علّة القتل الصّبر، ولا يحسن تقدير اللام فيه[1].

نلاحظ أن (ادّخارهُ) وقع مفعولًا من أجله مع كونه معرّفًا بالإضافة. والنّصب فيه والجر باللام متساويان، لأنّ المفعول من أجله؛ إذا وجدت الشّروط فيه على ثلاثة أضرب وهي: راجح ومرجوح ومساو، فنصب " ادّخاره، وتكرمًا" على المفعول من أجله. والأصل في ذلك كلّه أن "كلاً" مصدر تجده في الكلام منصوبًا تقدِّر اللام فيه. فإن صحّ فهو مفعول من أجله، وإن لم يصح فهو فهو مصدر في موضع الحال، لذلك لا بدّ من ذكر أحوال المفعول من أجله؛ فالرّاجح أن يكون المفعول له معرّفًا باللام، فالأكثر فيه أنْ يكونَ مجرورًا باللّام، كقولك: "جئتك للطّمع في برّك". والنّصب جائز على قِلة. والمرجوح أن يكون المفعول له مجرّدًا من الألف واللام والإضافة، كقولك: "جئتك تُبرّكًا"، فهذا أجود من قولك: "جئتك للتبرّك"، ومنهم من لا يجيزه، والصّحيح جوازه مع رجحان نصبه. والمساوي بين الجر والنَّصب، أن يكون المفعول له، أو المفعول من أجله مضافًا، نحو: جئتُك رجاءك، وجئتُك لرجائك". ومن النّصب قول حاتم الطّائيّ: "وأغفرُ عَوراءَ الكريم ادّخاره"[2]، فهذا البيت يدل على جواز المفعول من أجله معرفة ونكرة؛ لأنَّ ادّخاره مَعَرفة بالإضافة، وتكرمًا نكرة[3]. ومنه قوله تعالى: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾[4] .

---

[1] المُحرّر في النّحو. لِعُمَرَ بن عيسى بن إسماعيل الهَرميِّ (ت 7.2هـ). تحقيق ودراسة: منصور علي محمد بن السميع. دار السَّلام – القاهرة. ط1 (1416هـ – 2005م). (ج2/ 828).

[2] المقاصد النّحوية في شرح شواهد شروح الألفيّة (ج2/ 321) انظر أسرار العربيّة، أبو البركات عبد الرحمن ابن محمد بن أبي سعيد الأنباري (513– 577هـ). عُني بتحقيقه: محمد بهجة البيطار. مطبعة الترقي – دمشق ط2 (1377هـ – 1957م). (187).

[3] توجيه اللُّمَع، أحمد بن الحُسَين بن الخَبَّاز، شرح كتاب اللُّمَع، لأبي الفتح ابن جني. دراسة وتحقيق: فايز زكي مُحَمَّد ديَاب. دار السَّلام – القاهرة ط1 (1423هـ – 2002م). (197).

[4] سورة البقرة (آية: 19).

فقوله:"ادّخاره" وقع مفعولًا لأجله مع كونه معرّفًا بالإضافة، ويُعزى إلى الرّياشي[1] وجوب تنكير المفعول له لمشابهته للحال والتّمييز. وقال الجزولي[2]: إذا انجرَّ باللام وجب تعريفه، فلا يقال: "جئتك لإكرام لك". والأندلسيّ[3] قال: "لا أرى منه مانعًا". وقال ابن جعفر[4]: إنّه في حال تنكيره يشبه الحال والتّمييز في كون البيان بنكرة، فوجب انتصابه مثلهما، والظّاهر جواز ذلك؛ ألا ترى قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا﴾ [5]. والباء للسّببية هنا كاللام. وقال ابن مالك: "إذا حصل الشّرائط"[6] ، فجَرُّ المقترن بلام التّعريف أكثر من نصبه، والمجرد بالعكس، ويستوي الأمران في المضاف هذا قوله، والأولى أن يحال ذلك على السماء، ولا يعلل[7]. فيتّضح ممّا سبق اختلاف العلماء في تعريف وتنكير المفعول له.

---

[1] وهو العبّاس بن الفرج بن علي بن عبدالله (177ه/793م ـــــ 257ه/871م). لغويّ راوية، من أهل البصرة. من مصنّفاته: "الخيل"، و"الإبل" و"ما اختلف أسماؤه من كلام العرب". انظر: الوافي بالوفيات (ج16/652 _ 654).

[2] الجُزُوليّ: هو عيسى بن عبد العزيز بن يلبَخْث، أبو موسى (.... _606هـ/ 1209م). كان إمامًا في النّحو، كثير الاطلاع على دقائقه وغريبة وشواذه. صنّف فيه المقدّمة التي سمّاها " القانون"، فاعتنى بها كثير من العلماء فشرحوها. انظر: بغية الوعاة (ج2/236_237).

[3] هو القاسم بن أحمد بن الموفق، أبو القاسم (575ه/1179م _ 661ه/1263م). إمام في العربيّة، وله نصيب وافر من القراءات والحديث والفقه والنّحو. له: "شرح المفصّل"، و "شرح الجزولية"، و "شرح الشّاطبيّة". انظر: بغية الوعاة (ج2/250).

[4] ابن جعفر: لعلّه محمّد بن جعفر بن أحمد، أبو عبد الله الأنصاري البلنسيّ (513ه/ 1119م _ 586ه/ 1190م). نحويّ، عالم بالعربيّة، ماهر بالقراءات، فاضل ورع ديّن. له " شرح الإيضاح" للفارسي، و "شرح الجمل" للجرجاني. انظر: بغية الوعاة (ج1/68_69)، الأعلام (ج6/72).

[5] سورة النّساء (آية: 160).

[6] حكم المفعول له جواز النَّصب إن وجدت فيه هذه الشروط الثلاثة: المصدرية، وإبانة التعليل، واتّحاده مع عامله في الوقت والفاعل، ومن الأمثلة على المشاركة العاملة في الوقت والفاعل، نحو: "جد شكرًا" فشكرًا مصدر، وهو مفهم للتعليل لأنّ المعنى جد لأجل الشكر، ومشارك لعامله وهو "جد" في الوقت، لأنّ زمن الشّكر هو زمن الجود، وفي الفاعل، لأنّ فاعل الجود هو المخاطب وهو فاعل الشّكر. وإن فقد المفعول له أحد هذه الشروط فاللام تقدّر كقولك جئتك للسّمن واللبن. انظر: شرح ابن عقيل (ج1/ 348)؛ المفصّل في علم العربيّة، لأبي القاسم محمود بن عمر الزّمخشري (ت: 38ه). دار الجيل – بيروت. ط2 (د.ت). (60)

[7] شرح كافية ابن الحاجب(ج2/35)

ثانيًا: قال العجاج: يركبُ كلَّ عاقرٍ جُمهورِ

مخافة وزعل المحبور

والهول من تهول الهبور[1].

موضع الشّاهد قوله: مخافةً وزَعَلَ المَحْبُــورِ

والهول من تهول الهبور

والشَّاهد فيه أنّه نصب (مخافةً) لأنّه مفعول له. و (زعَلَ المحبور) عطف على (مخافة)، و(الهولَ) عطفٌ على (كلَّ). كأنّه قال: يركب كلّ عاقر، ويركب الهول [2].

والجرمي يقول: إنّ ما يسمَّى مفعولاً له منتصب نصب المصادر التي تكون حالًا، فيلــزم تنكيره؛ ويقدّر نحو قوله تعالى: ﴿ .....حذر الموت﴾[3]، محاذرين الموت لتكون الإضافة لفظيّة. ولا يطّرد ذلك في قول العجاج. إلّا أن يجعلهما مصدرين للحالين المقَدَّرين قبلهمــا، أي: "زَعَــلاً زعل المحبور ومهولاً الهولَ"، على ما هو مذهب الفارسي في: "جهدك ووحدك"، على ما يجيء في باب الحال[4]. وعلى ما سبق فإنّ " زَعَلَ المحبور" و" الهولَ" حــالان فيلــزم تنكيرهمــا[5]. فقوله: " مخافة" وقع مفعولاً له، وهو نكرة "وزعل "و "الهول" كذلك، وهما معرفتان، وهذا مذهب

---

[1] الأبيات من الرّجز، ديوان العجاج رواية الأصمعي، عني بتحقيقه: عزة حسن، مكتبة دار الشّرق_ بيــروت. (230). قوله:" العاقل": الرّمل الّذي لا نَبْتَ فيه، يُشبَّه بالمرأة، وقيل: هي الرّملة التي تُنْبت جَنَبَتاهَا ولا يُنْبت وَسَطها. لسان العرب (ج10/ 223) (عقَرَ). و"الهول": المخافة من الأمر لا يدري ما يهجم عليه منه كهــول اللّيل وهوْل البحر و"التَّهوُّل": للناقة تهَوُّلاً: تشبَّه لها بالسبع ليكون أَرْأَمَ لها على الذي تُرْأم عليــه. وهــو أن يعظم الشّيء في نفسك حتى يهولك. لسان العرب، (ج15/ 111) (هول). و"الهُبور": جمع هُبُرٌ: وهــو مــا اطمأنَّ من الأرض، وحوله مرتفع، وقيل: هو ما اطمأن من الرّمل. لســان العــرب (ج12/15). (هَبَــرَ). المعنى: شبَّه بعيرة بثور وحشي لا يسير إلا في الرّمل المتراكب المجتمع الذي لا نبات فيه مخافــة الرّمــاة. ولحيويّته، واتّقاده في مختلف الظّروف هان عليه ما يلقى من الشّدة. شرح أبيات سيبويه (ج1/48).

[2] شرح أبيات سيبويه (ج1/ 49).

[3] سورة البقرة (آية:19).

[4] شرح كافية ابن الحاجب (ج2/ 30– 31). انظر: أسرار العربيّة (187).

[5] شرح كافية ابن الحاجب (ج2/ 31).

سيبويه، وأنكر الرّياشي[1] مجيء المفعول له معرفة. ووافقه الجرمي، واعتل بأن المفعول له حال في المعنى، فكما يشترط التّنكير في الحال، يشترط فيه أيضًا، وعلى هذا فـ"مخافة" منصوب على التّمييز مع جواز كونه مفعولًا، لكنّ الأوّل أقرب. و"زعل" منصوب على أنّه مصدر تشبيهي مضاف إلى فاعله. و"الهول" معطوف على مفعول "يُركب"، وهو "كلّ"[2].

وبناءً على ما سبق فإن الجرمي يقول: إنّ المفعول لأجله منتصب نصب المصادر التي تكون حالًا، لذلك يلزم تنكيره، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ أي؛ محاذرين الموت. وقول العجّاج، فهو يرى أن يجعلهما مصدرين للحالين المقدّرين على مذهب الفارسي. ووجهه الجرمي قول الشّاعر: "زعل المحبور" و "الهول"؛ أنّهما حالان فيلزم تنكيرهما؛ "فمخافة" وقع نكرة، وهو مفعول لأجله. و"زعل" و"الهول" كذلك نكرة. وعند سيبويه معرفة، وممن أنكر أن يجيء المفعول لأجله حالًا في المعنى، والتّنكير في المفعول لأجله شرط، الرياشي.

ثالثًا: المفعول فيه:

قيل: هو الظرف، وهو كل اسم من أسماء المكان أو الزّمان يراد فيه معنى " في"؛ ذلك نحو " صمت اليومَ"؛ و"قمت الليلةَ"، و"جلست مكانك"، والتّقدير فيه: " صمّت في اليوم"، و"قمت في اللّيل"، و"جلست في مكانك"[3]. ومن الشّواهد الشّعريّة على ذلك:

---

[1] وهو العبّاس بن الفرج بن علي بن عبد الله (177ه/793م _ 257ه/871م). لغوي راوية، من أهل البصرة. من مصنّفاته:" الخيل"، و"الإبل"، و"ما اختلفت أسماؤه من كلام العرب". انظر: الأعلام (ج3/264).

[2] المفصّل في علم العربية (60).

[3] أسرار العربيّة (177).

أوّلًا: قول ساعدة بن جؤبة الهذلي:

لَدُنْ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلِ مَتْنُهُ فِيْهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ"[1].

موضع الشَّاهد قوله: " فيه كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ"

استشهد به - على أن - ممّا سمع نصبه "الطّريق"؛ يعني أن القياس "كما عسل في الطّريق". وهذا البيت من شواهد الكشّاف، قال شارحها، قوله تعالى : ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾"[2]: انتصابه على الظّرف، وشبهه الزّجاج بقوله: ضرب زيد الظّهر والبطن. فيصف الشّاعر رمحًا باللّين أي؛ لين – يعسل – يعدو والعسلان عدو الذّئب أي؛ يعسل في عدوته، فأضمر لتقدّم ذكر المتن "[3].

قيل: فلِمَ تَعدَّى إلى الجهات السّت ونحوها من ظروف المكان؟ قيل: لأنها أشبهت ظروف الزمان من وجهين: **أحدهما:** أنّها مبهمة غير محدودة، ألا ترى أنك إذا قلت: "خَلْفَ زيد" كان غير محدود، وكان هذا اللّفظ مشتملًا على جميع ما يقابل ظهره إلى أن تنقطع الأرض، كما أنّك إذا قلت: "أمام زيد" كان أيضًا غير محدود، وكان هذا اللّفظ مشتملًا على جميع ما يقابل وجهه إلى أن تنقطع الأرض. كما أنك إذا قلت: " قام" دلَّ على كل زمانٍ ماضٍ من أوّل ما خلق الله الدّنيا إلى وقت حديثك، وإذا قلت يقوم دلّ على زمان حاضر أو مستقبل.

---

[1] البيت لساعدة بن جؤبة الهذلي في خزانة الأدب (ج3/ 82)، الدّرر اللّوامع (ج1/ 169) شرح السَّهيل (ج2/ 155)؛ شرح كافية ابن الحاجب (ج2/ 16)؛ المقاصد الشافية (ج3/ 299)؛ ارتشاف الضرب (ج3/ 143)؛ همع الهوامع (ج3/ 154). أسرار العربية (180). واللّسان (ج10/ 151). (عَسَل). منهج السَّالك (ج1/ 526).

[2] سورة الأعراف (آية :16).

[3] الدُّرر اللوامع (ج1/ 169).

والوجه الثاني: أنّ هذه الظّروف لا تتقَدَّر على وجه واحد، لأنَّ فوقًا يصير تحتًا، وتحتًا يصير فوقًا، كما أن الزَّمان المستقبل يصير حاضرًا، والحاضر يصير ماضيًا، فلمَّا اشتبهت ظروف الزّمان، تعدّى الفعل إليها كما يتعدّى إلى ظروف الزّمان"[1].

فإن قيل: فكيف؟ قالوا: "زيد منّي مَعْقِدَ الإزار، ومَعْقِدَ القابلة، ومناط الثّريَّا، وهما خطَّان جانبي أنفها"، ويعني الخطين اللّذين يكتنفان أنف الظّبية، والأصل فيها كلها أن تستعمل بحرف الجرّ، إلا أنَّهم حذفوا حرف الجر في هذه المواضع اتساعًا كقول الشّاعر: " فيه كما عَسَل الطّريق الثّعلب"، أراد في الطّريق، ومن حقّها أن تحفظ، ولا يقاس عليها".[2]

وقال المبرِّد: ذهبت ليس في هذا الباب، بل هو ما أسقط منه حرف الجر، وهو "إلى"، لا "في". وممّا سمع نصبه " الطّريق"[3].

إذن الشّاهد قول:" عسل الطَّريق" ، فحذف حرف الجرّ "في" المقدّر، ثمّ نصب الاسم الذي كان مجرورًا به قوله: "الطّريق"، والأصل: "كما عسل في الطّريق". كما حذفوا حرف الجّر في قولهم: "زيد منّي مَعْقِدَ الإزار، ومَعْقِدَ القابلة، ومناط الثّريَّا".

زعم قوم أن الطّريق من الظُّروف القياسيّة؛ لأنّ لفظه صادق على كل مكان، فإن كل مكان صالح أن يجعل "طريقًا"، ولذلك عبّر عن القفر الذي يعسل فيه الثّعلب بطريق. وهذا الاعتبار فاسد؛ لأنّ الطّريق اسم لمكان مرور وذهاب، ولا يطلق على المكان طريق لمجرد صلاحيته أن يكون طريقًا، كما لا يطلق عليه بيت لمجرد صلاحيته أن يكون بيتًا، فالطّريق إذن

---

[1] أسرار العربية (179).

[2] المصدر السّابق (179).

[3] همع الهوامع (ج3/ 154). الإعراب: قوله: " فيه" جار ومجرور متعلِّقان بـ "يعسل" كما: الكاف: اسم بمعنى "مثل" في محل نصب مفعول مطلق نائب عن المصدر، "وما" مصدّرية. "عسلَ" فعل ماض" الطّريق": اسم منصوب بنزع الخافض تقديره:" في الطّريق"، وقيل: مفعول جملة " هو لدن" ابتدائية لا محل لها من الإعراب وجملة "يعسل متنه": في محل نصب حال. شرح كافية ابن الحاجب (ج2/ 16).

مكان مختص، كما أن البيت مختص. وممّن قال إن الطريق حقيقة بالظّرفية القياسية ابن الطّراوة، وزعم أنّه يقال: ذهبت طريقي، ومُرُّوا طرقاتكم، وقال أبو علي الشّلوبين: والرّدُّ عليه تكذيبه"[1].

ويناسب قول ابن الطّراوة "في الطّريق" حكاية السّيرافي عن بعض النَّحويين أنَّه قال: إنَّما قالت العرب: " ذهبت الشّام"؛ لأن الشّام بمعنى اليسار، فإنّه يقال شامه، إذا قابل يساره. وأجاز هذا القائل أن يقال: ذهبت اليمن؛ لأنّ اليمن بمعنى اليمين. ولم يُجز أن يقال: "في عُمَان ومكة"، لأنّه ليس فيهما ذلك المعنى. ويلزم هذا أن يجيز ذلك في العالية؛ لأنّ فيها معنى فوق. هذا معنى السّيرافي"[2].

وعند سيبويه ظرف مختص انتصب على إسقاط "في" تشبيهًا بغير المختص، ولا يَجُوز نَصْب الشَّام إلاّ مع ذهب"[3]، وذهب المبرّد إلى أنَّه على إسقَاطَ "إلى"؛ أيْ: "ذهبت إلى الشّام"[4].

وزعم الفرّاء: أنَّ العرب أنْفَذَت "إلى" أسماء الأماكن والبلاد دَخَلتُ، وَذَهَبْتُ، وانطلقت، وحَكَى أنَّهم يقولون: انْطَلَقْتُ العراقَ، وذهبت اليمنَ، وَدَخلْتُ الكوفةَ، وهذا شيء، لَمْ يَحفَظْه سيبويه، ولا البصريّون. وممّا جاء من وصول الفعل إلى المكان المختص بغير واسطة فيه قول ساعدة: "كما عَسَل الطّريق..."، وقول كثير عزَّة: "قُلْنَ عَسْفانَ... "[5].

---

[1] شرح التَّسهيل (ج2/ 156). انظر: ارتشاف الضرب (ج3/ 1438). ومن الشَّواهد على حذف حرف الجر أيضًا قول كثير عزّة في ديوانه: قِلْنَ عُسْفَانَ ثُمّ رُحْنَ سِراعًا هابطاتٍ عَشِيَّةً من غَزَالِ. انظر: منهج السَّالك (ج2/ 226).

[2] السّابق (ج2/ 156).

[3] الكتاب (ج1/34- 36).

[4] المقتضب (ج4/339).

[5] انظر: شرح التّسهيل (ج2/152- 156)، ارتشاف الضّرب (ج3/ 1436).

فذهب سيبويه إلى أنَّ انتصابها على الظّرف تشبيهًا للمختص بالمبهم"[1]، ويتعدى إلى ما كان وقتًا في الأمكنة كما يتعدّى إلى ما كان وقتًا في الأزمنة؛ لأنَّه وقتٌ يقع في المكان، ولا يختصُّ به مكانٌ واحدٌ، كما أنَّ ذاك وقتُ في الأزمان، لا يختصُّ به زمن بعينه، فلمّا صار بمنزلة الوقت في الزّمن كان مثلَه؛ لأنَّك قد تَفْعَل بالأماكن ما تفعل بالأزمنة، وإن كانت الأزمنة أقوى في ذلك. وكذلك ينبغي أن يكون؛ إذ صار فيما هو أبعدُ نحو: ذهبتُ الشّام"[2]. وذهب الفارسي إلى أنّ انتصابها نصب المفعول بعد إسقاط حرف الجر تشبيها لها بـ"الأناسي[3].

ثانيًا: قول أنس بن نهيك الخثعميّ:

عَزَمْتُ على إقامَةِ ذي صَبَاحٍ لأمرٍ ما يُسَوَّدُ مَنْ يسُودُ[4]

موضع الشَّاهد: قوله: "عَزَمْتُ على إقامَةِ ذي صَبَاحٍ"

الظرف نوعان: متصرّف، وهو ما يُفَارق الظّرفيّة إلى حالة لا تشبهها، كأن يستعمل مبتدأ أو خبرًا أو فاعلاً أو مفعولًا أو مضافًا إليه، كاليوم، تقول:" اليّوْمُ يَوْمٌ مُبَارَك" و" أَعْجَبَنِي اليَوْمُ" و "أَحْبَبْتُ يَوْمَ قُدومِكَ" و "سِرْتُ نصْفَ اليَوْم" [5]. والمتصرّف من ظروف الزّمان نحو: "اليوم"، و"اللَّيْلَةِ"، و "السَّاعَةِ"، و "الحِيْنِ" و "الشَّهْرِ" ، و"السَّنة" و "العَام". ومن ظروف المكان "مكانٌ"، و"خلف"، و"وَراءٌ"، و "أَمام" و "مِيْلٌ"، و "فَرْسَخُ" و "بريد" [6].

---

[1] الكتاب (ج1/35- 36).

[2] ارتشاف الضّرب (ج3/ 1438).

[3] المصدر السّابق(ج3/ 1438).

[4] وهو لأنس بن نهيك فاللسان (ج8/190)، ولأنس بن مدركة الخثعمي في منهج السّالك (ج2/539)، ولرجل من خثعم في شرح أبيات سيبويه(ج1/388)، خزانة الأدب (ج6/119)، الكتاب (ج1/226)، وهو بلا نسبة في شرح كافية ابن الحاجب (ج2/18). المعنى: قررت أن أقيم إلى وقت الصّباح، لأنّي وجدت الرّأي والحزم قد أوجبا ذلك، والحقيقة أن المرء لا يسوّده قومه إلا لما فيه من الخصال الحميدة والجميلة.

[5] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج2/200).

[6] شرح كافية ابن الحاجب (ج2/ 18).

وغير متصرّف، وهو نوعان: مالا يفارق الظّرفيّة أصلاً، كـ " قَط" و "عَوْضُ"، فأمّا قط فهو ظرف زماني يستغرق الماضي، وأمّا "عوض"، فإنَّه ظرف زمان يستغرق المستقبل. ولا يستعملان إلا بعد النّفي، هما مبنيان لشبههما بالحرف. كقولنا: " مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ" و " لاَ أَفْعَلُه عَوْضُ" وما لا يخرج عنها إلا بدخول الجار عليه، نحو: قَبْلُ وَبَعْدُ ولدُنْ وعِنْدَ، فيحكم عليهن بعدم التّصرف مع أن "مِنْ" تدخل عليهن؛ إذ لم يخْرُجن عن الظّرفيّة إلا إلى حالة شبيهة بها، لأنّ الظّرف والجار والمجرور أخَوَانِ[1].

ومن المعربة غير المتصرِّفة: " بُعيدات بين"، و" ذات مرة" و " ذات يوم" و "ذات ليلة" و " ذات غداة" و" ذات العشاء" و" ذات الزُّمَينِ" و"ذات العويم"، و" ذا صباح"، و" ذا مساء"، و " ذا أصبُحٍ"، و" ذا غبوق"، فهذه الأربعة بغير تاء، وإنّما سمع في غير هذه الأوقات، ولا يقاس عليه " ذات شهر"، ولا " ذات سنة". وهذه كلُّها تلزم الظّرفية في غير لغة خثعم. وهم يصرِّفونها[2].

ومن ظروف الزَّمان التي لا تتصرَّف كثيرًا "سُحيرًا"، و "بُكَرًا"، و "ضُحًى"، و "ضَحْوةً"، و"صَبَاحًا"، و"مَسَاءً" و" لَيْلاً" و "نهارًا"، و "عَشيَّة" و "عِشَاءً"، و "سَحَرَ" إذا أُرِيْدَ بها مِنْ وَقْتٍ بَعيْنه، و"صَبَاحَ مَسَاءَ" جَميع ذلك التزمت فِيْهِ العَرَبُ النَّصبَ على الظَّرْفِ، ولَمْ يَسْتَعْمِلوهُ اسْمًا غَيْرَ ظَرفٍ، إلاَّ أنَّ "ذات يَوْم"، و "ذاتَ مَرَّةٍ"، و "ذا صَبَاحٍ"، لا فيَ لُغَة خَثْعَمٍ، ولا في غَيْرها[3].

ومن الشَّواهد على ذلك قول الخَثْعَمِيّ:

عَزَمْتْ عَلَى إقَامَةِ ذِي صبَاحٍ

واعلم أنّ من الظّروف التي لا تتصرف "ذُو وذات" مضافين إلى وقت، كقولهم: لقيته ذا صباح وذات مرَّة وذات يوم أو ليلة. وهذا النّوع عند غير "خَثْعَم" لا يستعمل إلا ظرفًا، وقد

---

[1] أوضح المسالك (ج2/ 200).

[2] شرح كافية ابن الحاجب (ج2/ 18).

[3] منهج السَّالك (ج2/ 538).

يستعمل عند خثعم غير ظرف، كقول الشَّاعر: "ذي صباح"، فلو قيل على هذه اللّغة: سرى عليها ذاتُ ليلةَ، بالرّفع لجاز، ولا يقال على لغة غيرهم من العرب إلا سرى عليها ذاتَ ليلة بالنَّصب[1] وليس فيه، لِتصَرُّف "ذاتِ مَرَّةٍ" ولا " ذي صبَاحٍ" حُجّةٌ، لأنّ "ذا صبَاحٍ"، عِنْدَه يرادُ به اليَوْمُ، لأنَّ كُلَّ يومٍ ذو صباح، فَكَأَنَّه قال: "عَزَمْتُ على إقامةِ يَوْم". وما تَوَهَّمَهُ السُّهَيْليّ مِنْ أنَّ تَصَرُّفَ ذلك إنَّما أُخِذَ من بيت أنسٍ، لَيْس كذلَكَ، بَلْ قَدْ حُكِيَ عَنْهم أنّهم يَقُولُونَ: "سِيْرَ عليهِ ذاتُ مَرَّةٍ"، بالرَّفِع[2].

والشّاهد فيه: أنّ الشّاعر جَرَّ ذي صباح، على لغة خثعم، يريد عزمت على الإقامة إلى وقت الصّباح، لأنّي وجدت الرأي والحزم يوجبان ذلك[3].

قال سيبويه:" وذو صباح بمنزلة ذاتَ مَرَّة، تقول: سِيَر عليه ذا صباحٍ، أخبرنا بذلك يونس[4]. إلا أنّهِ قد جاء في لغة لخثعم مفارقًا لِذات مَرَّة ولِذات ليلةِ وأمَّا الجيّدة العربية فأن تكون بمنزلتها". وقال أبو البقاء في" شرح الإيضاح": قيل: هو بمنزلة ذات مرَّة، إلّا أنّه أخرجه عن الظّرف بالإضافة إليه، وقيل: ذو زائدة، أي على إقامة صباح[5].

وجعل ابن جنّي في "الخصائص" إضافة ذي إلى صباح من إضافة المسمّى إلى الاسم، نحو: كان عندنا ذات مرّة، أي الدّفعة المسمّاة مرّة، والوقت المسمّى صباحًا[6].

---

[1] شرح التّسهل (ج2/ 132).

[2] منهج السَّالك (ج2/ 540).

[3] شرح أبيات سيبويه (ج1/ 388).

[4] الكتاب (ج1/ 226).

[5] خزانة الأدب (ج86/3).

[6] الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي. تح: محمّد علي النّجار. الهيئة المصريّة العامة للكتاب – إدارة التّراث، ط4 (1999م). (ج33/3 – 34).

رابعًا: المفعول معه:

وهو: اسمٌ، فَضْلة، تَالٍ، لواو بمعنى مَعَ، تاليةٍ لجملة ذاتِ فعل أو اسم فيه معناه وحروفه، كـ "سِرْتُ وَالطَّريقَ"، و "أَنا سَائِرٌ والنِّيلَ"[1]. وحكمه النّصب، وناصبه ما سبقه في الجملة قبله من فعل وشبهه، والفعل يتناول الظّاهر. ومن إعمال شبه الفعل[2]، **أوّلًا قول الشّاعر:**

لا تَحْسَبَنّكَ أثوَابي، فَقَدْ جُمِعَتْ هذا رِدَائِيَ مَطْوِيًّا وسِرْبَالاً [3].

" فسربالًا" نصب على المفعول معه، والعامل فيه" مطويًّا"، وأجاز أن يكون عامله هذا، وظاهر كلام سيبويه المنع من إعمال هذا في المفعول معه؛ لأنّه قال في آخر أبوابه:" وأمّا ما لكَ وأباكَ"، فقبيح، لأنّه لم يذكر فعلاً، ولا حرفًا فيه معنى فعل؛ أراد بقبيح ممنوعًا، وبالحرف الذي فيه معنى الفعل حسبك، وكفوك، فلو كان اسم الإشارة عنده مثلها لم يحكم بقبح هذا لك وأباك، بل كان يحكم فيه بما حكم في وَيْله وأباه. فالواو التي يليها المفعول معه معدّية لا عاملة، هذا هو المذهب الصّحيح[4].

" وذهب الزّجّاج إلى أنَّهُ منصوب بمضمر بعد الواو، فإذا قُلْتَ: ما صَنَعْتَ وأباكَ، فالتّقدير عنده: وَلابَسْتَ أباك، وذهب الأخفش، ومعظم الكوفيين إلى أَنَّ الواو مهيئةٌ لما بعدها أَنْ يَنْتَصِب انتصاب الظّرف، وذهب الجرجاني إلى أنّه ينتصب بالواو نفسها، وَيَلْزَمُ من كون المفعول معه أن يَصِحّ عَطفُه على ما قبله، وأنَّ أصلَ هذه الواو العطف، وهذا مذهب الجمهور

---

[1] أوضح المسالك (ج201/2).

[2] الكامل في قواعد العربيّة (ج311/1).

[3] البيت مجهول القائل: في المقاصد النحوية (ج2/ 325)؛ بشرح السهيل (ج2/ 173)، الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها (ج1/ 312)؛ شرح ألفية بن مالك (279)؛ ارتشاف الضرب (ج1484/3). حاشية الصّبّاب على شرح الأشموني (ج136/1)؛ همع الهوامع (ج3/ 238). وهو من البسيط. المعنى: لا تحسبنّك أثوابي فهي قد جمعت، ودليلي على ردائي غير المنشور، وسربالي " والسِّربالا" بكسر السّين هو القميص. شرح ألفيّة بن مالك (278).

[4] شرح التّسهيل (ج1/ 173).

والأخفش، والسّيرافي، والفارسي، وابن جني، والأستاذ أبو علي، وابن عصفور، وابن الضّـائع، وَقَد ذكَر الإجماع على ذلك أبو الحسن بن الباذش. وفي البديعِ: جَلسْتُ والسّاريةَ، والأخفـش لا يجيزه؛ قال: ولا أقول: ضَحِكتُ وَطُلوعَ الشَّمس، حَيْثُ لا يصح فيـه العطـف، لأنَّ الطّلـوع لا يكون منه ضَحِكَ. وأجاز: جاء البردُ والطيالِسة....."[1].

ومَذْهَب سيبويه أنَّ المفعول مَعَه ليس كالحال، فيعملُ فيه العامل المَعنوي كما يعمل فـي الحال؛ ولذلك قال النّحويُّون في:" حَسبُكَ وَزَيْدًا دِرْهَمٌ". أنَّ تقديْرَهُ : ويكفي زيدًا، وفي: "وَيْلاً لَـهُ وأبَاهُ)"، أنَّه مَحْمُولٌ على العطف، أي: ألْزَمَهُ الله وَيْلاً، وألْزَمَ أباه، وفي:"مَالَكَ وزَيْـدًا"، أَيْ: مـا كَانَ لَكَ وزَيْدًا[2]. وأجاز أبو علي الفارسي أن يعمل في المفعول مَعَه اسم الإشارة، فَقَال في قول الشَّاعر: "هذا رِدَائِيَ مَطويًّا وسربَالاً [3]. أنَّهُ يَجورُ أن يَعْمَل في "وسِـرْبَالاً"، "هـذا"، وأجـاز أن يعمل فيه "مَطويًّا"، وهذا هو الأصَحَّ، وقد قال سِيْبَوَيْه: وأمَّا: "هذا لَكَ وأَبَاك" فَقَبيحٌ[4]؛ أَي مَمْنُوعٌ.

ونجد في قول الشّاعر: "هذا ردائي مطويًّا وسِرْبَالًا"، أنّه استشـهد بـه علـى المفعـول معـه. "فسربالاً" نصب على المفعول معه، والعامل فيه مطويًّا، وأجاز أن يكون عاملـه اسـم الإشـارة "هذا"، ويرى سيبويه المنع من أعمال "هذا" في المفعول معه، وذلك عندما ذكر سيبويه في أحـد أبوابه: "وأمَّا مَالَكَ وأباك". فهو مرفوض، لأنّه لم يذكر فعلاً، ولا حرفًا فيه معنى فعـل، أي أنَّـه أراد بقبح ممنوعًا، بالحرف الذي فيه معنى الفعل حسبك وكفوك، وأنّه لو كان اسم الإشارة عنـد مثلهما لم يحكم بقبح "هذا لك وأباك"، بل حكم فيه كما حكم في قوله: " ويله وأباه"، فـالواو التـي يليها المفعول معه معدِّيه لا عاملة، وهو المذهب الصّحيح.

---

[1] ارتشاف الضّرب (ج3/ 1484)؛ همع الهوامع (ج3/ 138– 2339).

[2] منهج السَّالك (ج2/ 551).

[3] انظر: شرح التّسهيل لابن مالك (ج2/ 173)، ارتشاف الضّـرب (ج3/ 1484)، المقاصـد النَّحويّـة (ج 2/ 325). همع الهوامع (ج3/ 239).

[4] الكتاب (ج1/ 310).

وذهب الزّجّاج إلى أنّه منصوب عنده بمضمر بعد الواو، وعندما نقول: ما صنعت وأباكَ، فالتّقدير عنده: ولابَسْتَ أباكَ. أمَّا الأخفش ومعظم الكوفيين فيرون أنَّ الواو مهيّئة لما بعدها، وتنصبه انتصاب الظّرف. وأمَّا الجرجاني، فيرى أنَّه ينتصب بالواو نفسها، ويلزم عطف المفعول معه، وأن يصحّ عطفه على ما قبله. وأنَّ أصل هذه الواو العطف. وهذا مذهب الجمهور والأخفش، والسّيراني، والفارسي، وابن جني، والأستاذ أبي علي، وابن عصفور، وابن الضّائع.

والإجماع على رأي أبي الحسن الباذش في البديع: "جَلَستُ والسَّارية"، والأخفش لا يجيزه. قال لا أقول: ضَحِكتُ وطلوع الشَّمس، فلا يصح فيه العطف؛ لأنَّ الطَّلوع لا يكون منه ضَحِكَ. ويرى سيبويه أنّ المفعول معه ليس كالحال، فيعمل فيه العامل المعنوي كما يعمل في الحال. لذلك قال النَّحْويُّونَ في: "حَسْبُك وزيدًا دِرهمٌ". فالتّقدير: ويكفي زيدًا. وفي "ويلاً له وأباه"، أنَّه محمول على العطف؛ أي: "ألزمه الله ويلاً وألزَمَ أباه". وأجاز أبو علي الفارسي أن يعمل في المفعول معه اسم الإشارة "هذا"، ففي قول الشّاعر أعمله في: "سِربالاً". فنصبه على أنّه مفعول معه.

وذهب ابن خروف، وتبعه ابن مالك إلى أنَّ العربَ تستعمله في مواضع لا يصلح فيها العطف، وذلك على ضربين: أحدهما: ترك فيه العطف لفظًا ومعنى، كقولهم: استوى الماءُ والخشبة، وما زِلْتُ أسير والنّيل. والثّاني: استُعْمِلَ فيه العطفُ لمجرد اللّفظ كاستعمال النّعت على الجواز، ومنه قولهم: أنت أعلم ومالُكَ أيْ: أَنْتَ أَعْلَمُ مع مالك كَيْفَ تُدبِّرُه[1].

يتَّضح مما سبق أن الشّاهد في قوله: "وسربالاً" نصب على أنّه مفعول معه، ولم يتقدّمه الفعل، بل ما يتضمَّن معناه، وهو "مطويًّا" وهو عامله. وأجاز أبو علي الفارسي أن يكون العامل اسم الإشارة "هذا". ويرى الجمهور على أنّه منصوب بـ "مطويًّا".

---

[1] ارتشاف الضرب (ج3/ 1485).

قوله: "مطويًّا" حال من ردائي، وقوله: "وسربالاً" الواو فيه بمعنى مع، والعامل فيه " مطويّاً". وهو كقولنا: جئت ومحمّدٌ، وجئت ومحمّدًا. فالنّصب على أنّه مفعول معه، والرّفع على أنّه معطوف على الضّمير، وأرى أنّ النّصب أرجح لأن عطف اسم صريح على ضمير ضعيف في رأي النّحاة. وهناك من أجاز أن يكون العامل فيه اسم الإشارة "هذا" .

ثانيًا قول الشّاعر[1]:

إذا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الحَواجِبَ والْعُيُونَا.

موضع الشّاهِدِ قوله: " وَزَجَّجْنَ الْحَواجِبَ والْعُيُونَا".

فللاسم بعد الواو خمسُ حالات: وجوب العطف؛ كما في كلُّ رَجُل وضَيعتُه. ورجحانُه كقولنا: جاءَ زيدٌ وعمرو؛ لأنّه الأصل، وقد أمكن بلا ضعف. ووجوب المفعول مَعَه؛ وذلك في نحو: مَالَكَ وزيدًا؟ – ومات زيدٌ وطلوع الشّمس، لامتناع العطف في الأوّلِ من جهة الصّناعةِ، وفي الثّاني من جهة المعنى، ورجحانَهُ، وذلك في نحو قوله: فكونوا أَنْتم وبَني أبيكم، ونحو: قُمتُ وزيدًا؛ لِضَعْفِ العطف في الأوّل من جِهةِ المعنى، وفي الثّاني من جهةِ الصّناعةِ[2]. وامتناعُهُما[3] كقوله: "وَزَجَّجْنَ الحَواجِبَ والعُيُونَا"، أمّا امتناع العطف؛ فلانتفاء المشاركة، وأما امتناع المفعول معه؛ لانتفاء المعيّة في الأوّل، وانتفاء فائدة الإعلام بها في الثّاني . فإنّ العطف ممتنع لانتفاء مشاركة العيون للحواجب في التزجيج، والماء للتبن في العطف، والنّصب على المعيّة ممتنع لانتفاء المصاحبة في الثّاني، وانتفاء فائدة الإعلام بها في الأوّل؛ إذ من المعلوم أنّ العيون مصاحبة للحواجب، فيؤول العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما، فيؤول زججن

---

[1] من كلام الرّاعي النّمري من الوافر. انظر: أوضح المسالك (ج 2/ 208). حاشية الصّبان على شرح الأشموني (ج1/ 140). ارتشاف الضّرب (ج 3/ 1490). همع الهوامع (ج3/ 244). شرح التّسهيل (ج2/ 178). منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج557/2).

[2] ضياء السّالك (ج1/ 174).

[3] السّابق (ج1/ 174).

بزين، وعلفتها بأنلتها، أو يقدّر عامل ملائم لما بعد الواو ناصب له؛ أي وكحلن العيون، وسقيتها ماء[1]. هذا قول الفارسيَّ والفرّاء، ومَنَ تبعهما[2]. وذلك لأنّ " زجّجْن" غير صالح للعمل في العيون، وموضع الواو غير صالح لـ "مع" فيقدّر : و" كحلن"[3].

وذهب جماعةٌ؛ منهم أبو عُبَيْدَة، والأصمعي، وأبو محمّد اليزيدي، والمازني، والمبرّد إلى جواز العطف على الأوّل، بتضمين العامل معنى يتسلّط به على المتعاطفين. واختاره الجَرْميّ، وقال: يجوز في العطف ما لا يجوز في الأفراد نحو: أكلت خبزًا ولبنًا، فيضمّن وزجّجن: معنى حَسّنّ[4].

نلاحظ من الكلام السّابق أنهم استشهدوا بقول الشّاعر" وزجّجن الحواجب والعيونا" على امتناع العطف. ففي قوله: " العيونا"؛ لا يصح أن يعطف على الحواجب، لعدم مشاركته في التزجيج؛ ولا تصح المعية لعدم الفائدة في الإعلام بمصاحبة العيون الحواجب. ويجب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم على أنه مفعول به؛ أي: وكَحَّلن العيونا. هذا هو قول الفارسي والفرَّاء ومن تبعهما. وذهب جماعة منهم: أبو عبيدة والأصمعي واليزيدي والمازني والمبرّد، إلى جواز العطف على الأوّل، بتضمين العامل معنى يتسلط به على المتعاطفين. وقوله " العيونَ" مفعول به منصوب، وعامله محذوف، وأنّه لا يصح أن تكون "العيون" معطوفة على ما قبلها لعدم استقامة المعنى على ذلك؛ لأنّ المعطوف يشارك المعطوف عليه في الحكم، "والعيون" لا تشارك الحواجب في التّزجيج؛ إذ التّزجيج لا يكون للعيون. لذلك لا يصح أن تنصب على أنها

---

[1] الكامل في قواعد العربيّة نحوها وصرفها (ج1/ 314). انظر: أوضح المسالك (ج2/ 209).

[2] أوضح المسالك (ج3/ 209).

[3] همع الهوامع (ج3/ 245).

[4] المصدر السّابق (ج3/ 245). انظر: ارتشاف الضّرب (ج3/ 1490).

مفعول معه. ولأنّه معلوم أن العيون مصاحبة للحواجب. وكأننا قلنا: وزجّجن الحواجب مع العيون. وكقول امرئ القيس:

" ..... يُحلّينَ ياقوتًا وشذرًا مُفَقّرا

وريحَ سَنا في حُقَّةٍ حِميَريَّةٍ ..... [1]

فقوله:" يُحَلّينَ ياقوتًا مع ريح سنًا، فإنّه لا يلزم اشتراك ما بعد الواو المقدّرة تقدير"مع" مع ما قبلها في العامل.

ثالثًا: قول عبيد بن حصين الراعي[2]:

أَزْمانَ قومي والجماعَةَ كالّذي مَنَع الرِّحَالَةَ أنْ تِميْلَ مَميلا[3].

موضع الشّاهد: قوله:" أزمان قومي والجماعة"، فاستشهد به على أحد حالات الاسم الواقع بعد الواو وهي: رجحان العطف على النّصب على المعيّة، وذلكَ إذا أمكن العطف بلا ضعف من جهة المعنى، أو من جهة اللفظ، كما في نحو قولنا: جاء محمد وعلي، وجئت أنا وعلي، لأنَّه الأصل وقد أمكن بلا ضعف، ومنه قوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[4]، برفع ما بعد الواو على العطف، لأنّه الأصل، وقد أمكن بلا ضعف، ويجوز النّصب على المعيّة. ويترجح العطف أيضًا إذا وقع بعد "ما" الاستفهامية أو كيف. نحو: ما أنت وعلي؟، وكيف أنت وعلي؟ وبعض العرب ينصبه بعدهما قالوا: ما أنت وزيدًا؟، وكيف أنت وقصعة من تريد؟. وهو

---

[1] منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج2/558).

[2] الرّاعي النّميري هو عبيد بن حصين بن معاوية، من شعراء نمير، وسمي براعي الإبل لبيت قاله، وهو شاعر فحل من شعراء الإسلام، مات سنة تسعين للهجرة. انظر: الأعلام (ج4/ 188).

[3] البيت من الكامل، وهو للرّاعي النّميري، انظر: ديوان الرَّاعي النَّميري (234). **المعنى:** أيام كان قومي والجماعة ثابتين على موقفهم القاضي بطاعة الخليفة، لا يعصون، ولا يشاركون في فتنة. كالّذي تَمسَّك بالرِّحالة ومنعها من أن تميل وتسقط.

[4] سورة البقرة (آية: 35).

منصوب على المعيّة بفعل كون مضمر، والأصل: ما تكون وزيدًا، وكيف تكون وقصعة؟، فاسم (تكون) مستكنّ، وخبرها ما تقدّم عليها من اسم استفهام، فلمّا حذف الفعل من اللّفظ انفصل الضّمير. ومن ذلك قول الشّاعر: "أَزْمَانَ قَوْمِي وَالجَمَاعَةَ كالّذِي". فـ"الجماعة" منصوب على المعيّة بفعل كون مضمر، والتّقدير: "أزمان كان قومي والجماعة"[1].

قال سيبويه:" زعموا أنّ الرّاعي كان ينشد هذا البيت نصبًا: كأنّه قال: "أزمانَ كان قومي مع الجماعة". وحذف (كان)؛ لأنّهم يستعملونها كثيرًا في هذا الموضع، ولا لَبس فيه، ولا تغيير معنى"[2].

قال ابن عصفور:" وإنّما حمل على إضمار (كان)_ ولم يحمل على تقدير حذف مضافٍ إلى قومي، فيكون التّقدير: أزمان كون قومي والجماعة؛لأنّ المصدر المقدَّر بأن والفعل من قبيل الموصولات، وحذف الموصول وإبقاء شيء من صلته لا يجوز. فإن قلت: ما الدّليل "على أنّ قومي" من قوله: " أزمان قومي"؛ محمولٌ على فعل مضمر؟ قلتُ: لأنّه ليس من قبيل المصادر، وأسماءُ الزّمان لا يضاف شيءٌ منها إلّا إلى مصدر، أو جملة تكون في معناه، نحو: "هذا يومُ قدومِ زيد"؛ وقولهم: "يوم الجَمَل"، "ويوم حَليمة"، فهو عَلى حذف مضاف، أي: يوم حرب الجمل ونحوه[3].

فقوله: " الجماعة" نُصِبَ على المعية بفعل كون مضمر، والتّقدير:" أزمان كان قومي والجماعة" وهو أحد حالات وقوع الاسم بعد الواو. رجحان العطف على النّصب على المعية، من جهة المعنى، أو من جهة اللّفظ، كما في نحو: جاء محمّد وعلي، وقوله تعالى: ﴿اسْكُنْأَنتَ

---

[1] الكامل في العربيّة نحوها وصرفها (ج1/ 305).

[2] الكتاب (ج1/ 138).

[3] المقرّب (ج1/ 160).

وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾. فقوله: "وزوجك" عطف على المستتر في اسكن، وعَمِل فعل الأمر في الاسم الظّاهر إنّما يمتنع إذا لم يكن تابعًا. أمّا إذا كان تابعًا، فلا؛ لأنّه يغتفر في التّابع ما لا يغتفر في المتبوع فلا حاجة لما قيل إنّه فاعل محذوف؛ أي: وليسكن زوجك الجنّة على أنّه يلزم عليه حذف الفعل المقرون بلام الأمر وهو شاذ [1]، حيث رفع ما بعد الواو على العطف، لأنّه الأصل. ويجوز النّصَّب على المعيّة.

والاستشهاد هنا: في قوله: "والجماعة"، فإنّه منصوب على أنّه مفعول معه، والواو فيه بمعنى " مع" انتصب بـ "كان" المقدّرة الرّافعة لقومي؛ لأنّ تقديره: "أزمَان كان قومي والجماعة". فـ "الواو" جاءت أيضا بمعنى "مع"، كما في قولنا: "ما أنت وزيدٌ، وما بال عبد اللهِ وزيدٍ، وكيف أنت وعليٌ".

خامسًا: الاستثناء:

المقصود بالاستثناء: إخراج بـ "إلاَّ" أو إحدى أخواتها تحقيقًا أو تقديرًا "فالإخراج" جنس. " وإلاَّ" أو إحدى أخواتها: مخرج للتّخصيص ونحوه. والمراد بالمخرج " تحقيقًا" المتصل، وبالمخرج " تقديرًا" المنقطع، نحو: " ما لهم به من عِلم إلا إتباع الظّنّ"، فإنّ الظّن، وإن لم يدخل في العلم تحقيقًا، فهو في تقدير الدّاخل فيه؛ إذ هو مستحضر بذكره القيامة مقامه في كثير من المواضع [2]. " فالإخراج" جنس يشمل نوعي الاستثناء، ويخرج الوصف "بإلا" كقوله تعالى:

---

[1] انظر: حاشية الصّبان على شرح الأشموني (ج2/ 138). الإعراب: قوله: "أزمان": ظرف زمان منصوب متعلق بفعل ورد سابقًا. " قومي" اسم " كان" المحذوفة، أو فاعل لـ " كان" التّامة، وهو مضاف، والياء في محل جرّ بالإضافة. " والجماعة": الواو للمعيّة، " الجماعة": مفعول معه منصوب. " كالذي": جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر " كان" أو بمحذوف حال من " قومي". "منع": فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره :"هو". " الرّحالة": مفعول به. شرح كافية ابن الحاجب (ج2/ 44)

[2] توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك " للمرادي"، (ج2/ 103).

﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [1]. وقوله" بإلاّ، أو إحدى أخواتها": ليخرج التّخصيص بالوصف، ونحوه، ويدخل الاستثناء بـــ " غير، وسَوَى، وحاشا، وخَلاَ، وغَدَا، وليْسَ، ولا يَكُون" [2]. ومـــن الشّواهد الشّعريّة على الاستثناء أوّلًا قول الشّاعر:

مَالَكَ مِن شَيْخِكَ إلّا عَمَلُهُ إلّا رَسِيْمُهُ وَإلاّ رَمَلُهْ [3].

موضع الشّاهِدُ فيه: قوله:" إلّا عَمَلُهَ"، و " **إلاّ رَسِيْمُهُ** " و"**إلاّ رَمَلُـهُ** "، فقد كرّر "إلّا" في هـــذا الكلام مرتين، فتكرر "إلّا" بعد المستثنى لتوكيد، ولغير توكيد، وتكريرها للتّوكيد إمّا مع بدل، وإمّا مع معطوف بالواو، فالأوّل كقولك: "ما مررت إلّا بأخيك إلّا زيد"، تريد ما مررت إلّا بأخيك زيـــدٍ فأكّدت "إلّا" الأولى بالثّانية بين البدل والمبدل منه، والثّاني كقولك: ما قام زيد وإلّا عمرو، ومـــن الأوّل **قول الشّاعر:**

..... إلّا عَمَلُهْ إلّا رَسِيمُة وإلّا رَمَلُهْ[4].

وإذا تَكَرَّرَت " إلاَّ" فإن كان التّكرار للتّوكيد، وذلك إذا تَلَتْ عاطفًا، أو تلاها اسمٌ مماثـــل لما قبلها – ألغيت، فالأوّل نحو: "ما جاء إلّا زيد وإلّا عمرو". فما بعد " إلّا" الثّانية معطوف بالواو على ما قبلها، و"إلّا" زائدة للتّوكيد، وقد اجتمع العطف والبدل في قوله:" إلّا عَمَلُهْ" وقولـــه: "إلاَّ رَسِيمُهُ " وقوله:" وَإلاَّ رَمَلُهْ"، فـــ " رَسِيمُه" بدلٌ، و"رمَلُه" معطوف، و"إلاَّ" المقترنة بكـــل منهمـــا مؤكّدة[5]. فالاستشهاد فيه: على أنَّ " إلّا" المكررة فيه زائـــدة مؤكّـــدة للّتـــي قبلهـــا، ودخولهـــا كخروجها، ولا تعمل شيئًا فيما تدخل عليه[6].

---

[1] سورة الأنبياء (آية: 22).

[2] شرح ألفيّة ابن مالك – لابن النّاظم، (287).

[3] وهو من الرّجز بلا نسبة في المقاصد الشّافية (ج3/ 280)، انظر: شرح ألفيّة ابـــن مالـــك (262)، حاشـــية الصبيان على شرح الأشموني (ج1/ 151)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك (280/ 107). لوضع المسالك (ج2/ 1429). قوله:" رَسِيْمُهُ"." رَسَمَ"، والرَّسيم من سير الإبل: فوق الذَّميل، وقد رَسَمَ يَرْسِمُ، بالكسر، رَسيمًا، ولا يقال أَرْسَمَ. انظر: لسان العرب (ج6/155). (رسم).

[4] شرح التّسهيل (ج2/ 215). انظر: الكامل في قواعد العربيّة نحوها وصرفها (ج1/ 335).

[5] منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج2/582)، انظر: أوضح المسالك (ج2/ 227– 230).

[6] المقاصد النَّحويّة (ج2/ 346)

وإن كان التّكرار لغير توكيد – وذلك في غير بَابَي العَطف والبَدَلِ. فـإنّ كـان العامـل الّذي قبل" إلّا" مُفرَّغًا تَرَكْتَهُ يُؤَثِّرُ في واحد من المُستثْنَيَات، ونَصَبْتَ ما عدا ذلك الوَاحِدَ، نحـو:" مَا قَامَ إلاَّ زيْدٌ إلاَّ عَمْرًا إلاَّ بكرًا"، رفعت الأوّل بالفعل على أنّه فاعل، ونصبت الباقي، ولا يتَعبَّن الأوّل لتأثير العامل، بل يترجّح، وتقول: ما رأيت إلّا زيدًا إلاَّ عمرًا إلاَّ بَكْرًا" فتنصب واحدًا منها بالفعل على أنّه مفعول به، وتنصب البواقي بـ "إلّا" على الاستثناء[1].

وإن كان العامل غير مُفرَّغ، فإن تقدمت المستثنيات على المستثنى منه نُصِـبَتَ كلّهـا، نحو:" ما قامَ إلاَّ زيدًا إلاَّ عُمَرًا إلا بكرًا". وإن تأخّرت، فإن كان الكلام إيجابًا نصبت أيضًا كلّهـا نحو:" قاموا إلّا زيدٌ إلّا عمرًا إلّا بكرًا". وإن كان غير إيجاب أعْطي واحد منهما مـا يعطـاه لـو انْفَرَدَ، ونصب ما عداه، نحو: "ما قاموا إلّا زيْدٌ إلّا عَمْرًا إلّا بكرًا" لك في واحد منها الرّفعُ راجحًا والنّصب مرجوحًا، ويتعيّن في الباقي النّصب، ولا يتعين الأوّل لجواز الوجهين، بل يترجّحُ[2].

نلاحظ أنَّ "إلّا" المكررة فيه زائدة مؤكِّدة للّتي قبلها. فقد كرّر " إلّا" هنا مـرتين؛ المـرة الأولى في قوله :" إلّا رسيمة" والرّسيم بدل من العمل، والمرّة الثّانية في قوله:" وإلّا رمله" والواو المتقدّمة على "إلّا" عاطفة، والرّمل المتأخّر عن إلّا معطوف على الاسم المرفوع قبلها "رسـيمُهُ". لذلك اجتمع في الشّاهد نوعان تزاد فيهما "إلاَّ" وهما العطف والبدل.

وثانيًا قول الشَّاعر[3]:

خَلا اللهِ لا أرْجُو سِوَاكَ وإنَّما أُعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِن عِيَالِكا.

---

[1] أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك (ج230/2).

[2] السّابق (ج2/ 230). الإعراب: قوله:" مالك" كلمة "ما" للنفي وانتقض عملها بإلا وقد تكررت "إلا" فـي هـذا البيت للتوكيد، ولا عمل لها، بل الذي بعدها تابع للذي قبلها، إلا أنّ ههنا تابعين، أحدهما بدل، وهو رسـميةُ" فإنّ الرّسيم هو نوع من السّير. وهو نفس العمل، والثّاني معطوف بالواو وهو" رملة" وهو نوع آخـر مـن السير. المقاصد النّحوية، (ج2/ 345).

[3] البيت من الطّويل، وهو للأعشى في خزانة الأدب (ج3/ 295).

موضع الشّاهد: قوله: " خلا الله" حيث جرَّ لفظة " الله" بخلا [1]. و" خلا وعدا وحاشا" تستعمل أفعالًا، كما تستعمل حروف جرٍ[2]. وقال ابن الأعرابي: خلا فلانٌ إذا ماتَ، وخلا إذا أَكل الطَّيِّبَ، وخلا إذا تعيَّد، وخلا إذا تَبَرَّأ من ذنب قُرِفَ بِه. ويقال:" لا أَخْلى اللهُ مكانَك، تدعو له بالبَقاء. وخلا: كلمة من حروف الاستثناء تَجُرُّ ما بعدها وتنصِبُه، فإذا قلت ما خلا زيدًا فالنّصب لا غير. ويقال: ما في الدّار أحد خلا زيدًا وزيدٍ، نصْبٌ وجَرّ، فإذا قلت ما خلا زيدًا فانْصِبْ فإنّه قد بُيِّنَ الفِعْلُ. قال الجّوهري: تقول جاؤوني خلا زيدًا، تنصب بها إذا جَعَلتها فعلاً، وتضمر فيها الفاعل كأنّك قلت: خلا مَنْ جاءني مِن زيد؛ قال ابن بري: صوابه خلا بعضهُم زيدًا، فإذا قلت: خلا زيد فجررت فهو عند بعض النّحويين حرف جر بمنزلة" حاشى"، وعند بعضهم مصدر مضاف، وأما (ما خلا)، فلا يكون بعدها إلاّ النّصب، تقول:" جاؤوني ما خلا زيدًا"؛ لأن خلا لا تكون بعد "ما" إلاَّ صلة لها، وهي معها مصدر، كأنك قلت: جاؤوني خُلُوَّ زيد أي خُلُوَّهُم من زيد. قال ابن بري: ما المصدريّة لا توصل، بحرف الجر، فدلّ أن (خلا) فعل. وتقول: ما أردت مَسألتَك خلا أني وعَظْتك، معناه إلّا أَنّي وعظتك وأنشد:

خَلا اللهِ لا أرْجُو سِوَاكَ وإنَّما أُعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِن عِيَالِكا[3].

وفي المستثنى بـ"خلا" و "وعَدَا" وجهان:

أحَدهُمُا: الجرُّ على أنّهما حرفا جَرّ، وهو قليل، ولم يحفظه سيبويه في "عَدَا" وموضعهما نصب. فقيل: هو نصبٌ عن تمام الكلام، وقيل لأنّهما متعلقان بالفعل المذكور كقولنا: حضر القوم عدا

---

[1] منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج2/608). انظر: أوضح المسالك (ج2/241).

[2] الكتاب (ج2/ 349).

[3] لسان العرب (ج5/ 151).

زيد، وخلا زيد". والثّاني: النّصب على أنّهما فعلان جامدان؛ لوقوعهما مَوْقِـع "إلاَّ"، وفاعلهمـا ضمير مستتر، وفي مُفسِّره، وفي موضع الجملة[1].

وفي الشّاهد السّابق ثلاثة أدلّة في باب الاستثناء:

الأوّل: الجر بـ "خلا"، وقد نقل قوم أنّ سيبويه لم يحفظ الجر بـ " خلا"، وهو نقل غير صحيح، فقد ذكر سيبويه الجر بـ(خلا)، في كتابه حيث يقول:" وأمّا حاشا فليس باسـم، ولكنـه حرف جرّ ما بعده، كما تجر حتّى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وبعض العـرب يقـول:" مـا أتاني القوم خلا عبد الله " بالجر" فجعلوا (خلا) بمنزلة (حاشا)، فإذا قلت: (ما خلا) فليس فيه إلا النّصب، لأنّ ما اسم، ولا تكون صلتها إلّا الفعل هنا، وهي التي في قولك: تفعل مـا فعلـت، ألا ترى أنّك لو قلت: أتوني ما حاشا زيدًا، لم يكن كلامًا". والثّاني: مجيء "سوى" مفعولًا به، علـى أنّ سوى تخرج عن الظّرفيّة.

والثّالث: وقوع الاستثناء في أوّل الكلام، وتأخّر أركان الجملة التي يستثنى مـن شـيء فيها، ألا ترى أنّه قدّم "خلا الله" وهو الاستثناء_ على " لا أرجو سواك"، وهو أصل الكلام الـذي يستثنى منه، وهذا غير تقديم المستثنى على المستثنى منه وحده، وهي من صور تقديم المستثنى، واختلف الكوفيّون والبصريّون في جوازها، فذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز تقديم حرف الاستثناء أوّل الكلام. نحو قولك:" إلا طعامك ما أكل زيد" ونحو:" إلّا زيدًا ما حضر القوم"، وأنّهم اسـتدلّوا على ذلك بالسّماع. وبالقياس على تقديم المستثنى على المستثنى منه نحو:" ما لي إلّا مذهب الحق مذهب"، ونحو" أكرمت إلا زيدًا القوم" وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع الاسـتثناء فـي أوّل الكلام بحيث يتقدّم على المستثنى منه، وعلى العامل فيه جميعًا، واستدلّوا على ذلك بضروب

---

[1] الكتاب (ج2/ 239).

من القياس والتّعليل، وزعموا أنّ ما تمسك به الكوفيّون من الشّواهد مؤول، أو شاذ يحفظ، ولا يقاس عليه[1].

يتَّضح ممّا سبق أنَّ "خلا وعدا وحاشا" تستعمل أفعالًا، كما تستعمل حروف جر. والقول على أنَّها جر قليل . وقيل: غير صحيح. و"خلا وعدا وحاشا" أفعال جامدة لوقوعها موقع " إلاَّ" والفاعل ضمير مستتر.

أمَّا البصريّون فذهبوا إلى عدم جواز وقوع الاستثناء في أوّل الكلام، بحيث يتقدّم على المستثنى منه، والعامل فيها جميعًا، واستدلّوا على ذلك بضروب من القياس والتّعليل، وأن ما تمسّك به الكوفيّون من الشّواهد مؤول أو شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه[2] .

وثالثًا قول الشّاعر:

حاشا قُرَيْشًا فإنّ اللهَ فَضَّلَهُمْ علَى الْبَرِيَّةِ بالإحسان والخيرِ[3].

موضع الشَّاهد في قوله: "حاشا قُرَيشًا"، استشهد به – علَى أنّ" حاشا" تنصب، وهي حينئذ فعل، وفي الأشموني الجر بـ"حاشا" هو الكثير الرّاجح، وقد التزم سيبويه وأكثر البصريين حرفيها. ولم يجيزوا النّصب. لكنّ الصّحيح جوازه؛ فقد ثبت بنقل أبي زيد وأبي عمر الشّيباني والأخفش وابن خروف وأجازه المازني والمبرّد والزَّجاج[4]. وذهب جماعة – إلى أنّها مثل " خلا" تستعمل فعلا فتنصب ما بعدها– فتقول: قام القوم حاشا زيدًا، وحاشا زيدٍ[5].

---

[1] أوضح المسالك (ج2/ 234_240).

[2] انظر: النّحو الشّافي الشّامل (546).

[3] وهو من البسيط، بلا نسبة في: المقاصد الشّافيّة (ج3/ 412)؛ المقاصد النَّحويَّةَ (ج2/ 358)؛ شرح السّيوطي على ألفيّة ابن مالك (276)؛ شرح ابن عقيل (ج1/ 379). وقيل هو للفرزدق في ديوان (191)؛ وهناك بيت قريب فيه: إلا قريشًا فإن الله فضلها مع النبوة بالإسلام والخبر. إرشاد السّالك إلى حل ألفيّة ابن مالك (ج1/ 401)، الدّرر اللّوامع (ج1/ 196)

[4] الدُّرر اللوامع (ج1/ 196).

[5] شرح ابن عقيل (ج1/ 379).

و"حاشا وخلا وعدا" بالنّصب أفعال جامدة، قيل: بلا فاعل. والأصحّ أنّه ضمير البعض. وقيل المصدر والجرّ حروف متعلّقة كغيرها، أو لا كالزّائد، أو محلّها كـ " غير". ونفى الفرّاء حرفيّة " حاشا"، والجرّ بلام مقدّرة، والأكثرون على فعليّتها وحرفيّة تاليها، ويليان " ما"، وهي مصدريّة، ومن ثمّ تعيّن النّصب معها. وقيل: زائدة، فتجرّ، وقيل: بمعنى المدّة، ولا تدخل على "حاشا" خلافًا لبعضهم. وتدخل أيضًا "ما" على "خلا"، "وعدا". وتردّ "حاشا" فعلاً متصرّفًا وقيل: لام الجرّ فعلاً، أو اسمًا بمعنى التِّنزيه مبني إلّا في لغة أو اسم أو فعل. وبنصب المستثنى بها، ويجر[1]. واختار ابن هشام في "المغني": أنّها لا تتعلّق كالحروف الزّائدة، لأنَّها لا توصل معنى الفعل إلى الاسم، بل تزيله عنه، ولا فيها بمنزلة "إلّا"، وهي غير متعلّقة. وقيل: موضعها نصب من تمام الكلام كـ "غير" إذا استثنى بها، ومن النّصب بها قوله[2]: "حاشا قُرَيْشًا فإنّ الله فَضَّلَهُم"، وحُكِيَ:" اللّهم اغفر لي، ولمن يَسْمَعُني حاشا الشَّيطانَ وأبا الإصبع"، وفي ما ذهب إليه ابن خروف[3] في حاشا ما يدلّ على مخالفته للنّحويين من وجهين:

أحدُهما: أنَّه خالفَ أهلَ الكوفة القائلين بأنَّها فِعْلٌ أبدًا، إلّا أنّ منهم مَنْ قال: هو فِعلٌ ماضٍ، ومنهم من قال: هو فِعْلٌ استُعْمِلَ استعمال الأدوات، فأمَّا إذا انتصبَ ما بعدها فلا إشكالَ على مذهبهم، وأمَّا إذا انخفض فعلى تقدير اللام، ولذلك تظهر فتقول: حاشا لزيدٍ. والدّليل على أنّها مع الجَرِّ حرفٌ ، أنَّ الفعل لاَ ينْجَرُّ ما بعدَه أبدًا، وتقديرهم حرف الجر غير صحيح؛ لأنّ الجار في الأمر العام المطّرد إذا حذف زال عمله. وعندما يجر ما بعده باللام، فليست حينئذٍ أداة استثناء، ولا ما بعدها مستثنى؛ لأنَّها تقع في أوّل الكلام لزومًا أو غَلَبَةً، وليس ثَمَّ ما يستثنى منه. نجد

---

[1] المصدر السّابق (ج3/ 283).

[2] همع الهوامع (ج3/ 282).

[3] هو علي بن محمّد بن علي بن محمّد الحضرمي (524هـ/1130م_ 609هـ/1212م). عالم بالعربيّة، أندلسيّ من أهل إشبيليّة. من مؤلفاته: "شرح الجمل للزّجّاجي"، و"شرح كتاب سيبويه"، و"الممتع في التّصريف". وفيات الأعيان (ج100/7).

الاختلاف عند النّحاة في "حاشا"، فمنهم من قال أنّها تجر ما بعد، ومنهم من قال أنّها فعل استعمل استعمال الأدوات. وهما جائزان.

والثّاني: انَّه خالف سيبويه حيثُ التزم في حاشا الحرفيَّة، وجَرَّ ما بَعْدها؛ وذلك أنَّه لم يَحْكِ معها غَيْرَ الجر. ولم يُجزْ أنْ تَأتي بـ" ما" كـ" عدا وخلا"، فلم يكن لها وَجْهٌ يُحْكَمُ لأجله بفعليّتها، وحكى غيرهُ النّصب بعدها. فهي حُجَّةٌ للنّصب الذي أثبته النّاظم، ومن اقتفى أثره، ودليلٌ على فعليتها، قال الأخفش: "وأمَّا "حاشا" فقد سمعنا من ينصب بها". قال: وهذه أشبه، لأنَّها من "حاشيتُ"، فقد ثبت النّصب بها على الجملة، وإن كان قليلًا، فهي مثل "خلا" في جواز الوجهين، والحاصل أنَّ سيبويه لم يحل النّصبَ بها، وحكاه غيرُه، فلا مخالفة في الحقيقة بين سيبويه والأخفش[1].

نلاحظ أنّ "حاشا" مثل "خلا" في أنّها تنصب ما بعدها أو تجره، لكنّ بشرط ألّا تتقدم عليها "ما" كما تتقدّم على "خلا"، فلا نقول: "قام القوم ما حاشا زيدًا". وعندما تنصب " حاشا" فهي فعل، وعندما تجر فهي حرف جر. لذلك التزم سيبويه، وأكثر البصريين بجر حرفيتها. وبعضهم لم يجز النّصب وهو جائز، فمنهم أبو زيد، والشّيشاني، والأخفش وابن خروف والمازني والمبّرد والرَّجاج. وذهبت جماعة إلى أنّ "خلا" مثل "حاشا"، تستعمل فعلاً؛ فتنصب، وتستعمل حرف جر فتجر. ومنهم من قال " خلا وعدا وحاشا"، فهي جميعها مثل حاشا. وقيل: هما يليان "ما" وهي مصدريّة، ومن ثمَّ تعيّن النّصب. وقيل: زائدة فتجر. وذهب ابن هاشم إلى أنّها لا تتعلق كالحروف الزّائدة؛ لأنّها لا توصّل معنى الفعل إلى الاسم. بل تزيله، وهي بمنزلة "إلّا"، وأنّ موصوفها النّصب كـ "غير".

وفيما ذهب إليه ابن خروف في" حاشا" ما يدل على مخالفته للنّحويين نستخلص ذلك من وجهين:

---

[1] المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية (ج3/ 412-414).

أحدهما: مخالفته لأهل الكوفة؛ القائليين بأنّها فِعلٌ، ومنهم من قال: إنّها فعلٌ مـــاضٍ. وإذا انتصب ما بعدها، فلا إشكال على مذهبهم، وإذا انخفض فعلى تقدير اللام.

الثّاني: مخالفته لسيبويه حيثُ التزم في حاشا الحرفيَّة وجَرَّ ما بعدها؛ وذلك أنّه لم يَحْـكِ معها غير الجر. وأنّه لم يُجِز أن تأتي بـــ "ما" كَـــ "عدا" أو "خلا"، وقال غيره يـــأتي النّصـــب بعدها. كما مرّ في الشّاهد السّابق في قوله: "حاشا"، فإنّه وقع فعلاً، فلذلك نصب "قريشًا"، والأكثر أنّه لا يكون إلّا حرف جر. فنقول: "قام القوم حاشا زيدٍ"، بجر" زيد". ومن الشَّـــواهِد علـــى مـــا "حاشا". **قول لبيد**[1]:

ألا كل شيء، ما خلا الله، باطل وكل نعيم، لا محالة، زائل [2].

موضع الشّاهد: قوله: "ما خَلا اللهَ"، فعندما تدخل "ما" على "خـــلا"، و"عـــدا"، فيتعـــيّن النّصـــب بعدهما، لأنّها مصدريّة، فدخولها يعيّن الفعليّة[3]. وفي هذه الحالة يجب أن يكونا فعلين، وينصب ما بعدهما، كقولك: قام القوم ما خلا زيدًا، أو ما عدا زيدًا. والمصدر المؤول من " مـــا" والفعـــل منصوب: إمّا على الظّرفيّة على حذف المضاف، والتّقدير: قام القوم وقت مجاوزتهم زيدًا، وإمّـــا

---

[1] هو لبيد بن ربيعة بن عامر الكلابي أبو عقيل، الشّاعر المشهور. قيل فيه: كان فارسًا شجاعًا شـــاعرًا، قـــال الشّعر في الجاهليّة دهرًا ثمّ أسلم. انظر: ترجمته في الأغاني، أبو الفرج الأصبهاني، تحقيـــق: علـــى مهنـــا ومسير جابر، دار الفكر للطباعة والنشر – لبنان (ج 1/ 350).

[2] وهو للبيد في ديوانه، حققه وقدّم له: إحسان عباس. الكويت (1962م). (256). المعنى: يقول: إنّ إذا استثنينا الله تعالى، لم نجد لشيء في هذه الحياة الدّنيا حقيقة ثابتة، ولم نجد نعيمًا ممّا يتنعّم به النّاس في دنياهم باقيًـــا لأصحابه، ولا يريد أنّ الحياة وما فيها أوهام وخيالات، ولكنّه يريد أن حقائقها ليست مستقرّة ولا دائمة، وإنّما هي متغيّرة وصائرة إلى الفناء. أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك (ج2/ 243).

[3] همع الهوامع... (ج3/ 287)، انظر: شرح السّيوطي على الفيّة ابن مالك (275) فقوله: "ألّا" حرف اســـتفتاح وتنبيه، و"كل" مبتدأ وهو مضاف. " شيء مضاف إليه مجرور"، و"كلٌ" مبتدأ، و " باطل" خبره، وقوله: "ما": حرف مصدري. "خلا" فعل ماض مبني على الفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر، وفاعلة ضمير مســـتتر فيـــه وجوبًا تقديره: هو على خلاف الأصل. " الله": لفظ الجلالة، مفعول به مضاف: "نعيم" مضاف إليه مجـــرور. "لا" نافية للجنس. "محالة" اسم "لا" مبني على الفتح في محلّ نصب، وخبرها محذوف " زائل" خبـــر المبتـــدأ مرفوع. وجملة " كلّ شيء باطل" لا محل لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة "ما خلا الله" لا محل لها من الإعراب لأنّها اعتراضيّة، أو في محل نصب حال، والتّقدير "خاليًا". وجملة " كلٌ نعيم..." معطوفة على جملة "كل شيء" لا محلّ لها من الإعراب. وجملة " لا محالة" لا محل لها من الإعراب لأنّها اعتراضيّة. المفصّـــل في صنعة الإعراب، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، (103).

على الحاليّة بالتّأويل باسم الفاعل، والتّقدير: قام القوم مجاوزين زيدًا. ومنه قول لبيد السّابق. فلفظ الجلالة مفعول به لـ "خلا" منصوب على الاستثناء، وقد دخلت عليها "ما" المصدريّة[1].

موضع الشّاهد في قوله: "ما خلا الله"، ورد بنصب لفظ الجلالة بعد "خلا"؛ فدلّ على أن الاسم الواقع بعد " ما خلا" يكون منصوبًا، وذلك لأنّ "ما" هذه مصدريَّة، و "ما" المصدريَّة لا يكون بعدها إلّا فعل، ولذلك يجب نصب ما بعدها على أنّه مفعول به، وإنَّما يجوز جرّه إذا كانت حرفًا، وهي لا تكون حرفًا عندما يسبقها الحرف المصدري " ما". ومن الشّواهد أيضًا على " ما حاشا".

ورابعًا قول الأخطل[2]:

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعالًا

فأجاز بعضهم دخول "ما" المصدريّة على "حاشا" بقلّة تَمَسْكًا بقول الأخطل[3]. وأمّا حاشا فليس باسم، ولكنّه حرف يجر ما بعده كما تجرّ حتَّى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء. وبعض العرب يقول: ما أتاني القوم خَلا عبد الله، فيجعل "خَلاَ" بمنزلة "حاشَا". فإذا قلت" ما خَلاَ" فليس فيه إلاّ النّصب، لأنّ ما اسم، ولا تكون صلتُها إلّا الفعل هاهنا. وهي (ما) التي في قولك:" أفعل ما فعلتَ". ألا ترى أنّك لو قلت:" أتوني ما حاشا زيدًا"[4]

والاستشهاد في قول الأخطل:" ما حاشا قريشًا"، حيث دخلت "ما" على" حاشا"، وهو قليل، والأكثر أنّها مثل "خلا" في أنّها تنصب ما بعدها وتجرّ، لكن لا يتقدّم عليها "ما" كما يتقدّم

---

[1] في علم النّحو (ج1/ 319).

[2] البيت من الوافر، وهو للأخطل في خزانة الأدب (ج 358/3). وليس في ديوانه.

[3] همع الهوامع (ج3/ 287).

[4] الكتاب (ج 2/ 349).

على "خلا"[1]. فالشّاهد فيه: "ما حاشا قريشاً"، حيث دخلت "ما" المصدريّة على "حاشا"، وكما تقدّم الحديث سابقًا فهذا قليل.

وخامسًا قول النّابغة الجعدي[2]:

فتىً كَمُلَتْ أخْلاقُهُ غَيْرَ أنَّهُ جوادٌ فما يبقى من المال باقيا.

موضع الشّاهد قوله: "فتىً كَمُلَتْ أخْلاقُهُ غَيْرَ أنَّهُ"

قال ابن الحاجب:("غير" صفةٌ حُملت على "إلاَّ" في الاستثناء، كما حملت هي عليها في الصّفة، إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور، لتعذّر الاستثناء)[3]. مثل قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[4].

ويدل موضع الشّاهد في قول الشّاعر على أنّ ذلك لا يكون إلّا فيما يجوز فيه الإبدال، وذلك النّفي أو ما يُشبِهُ النّفي، وليس كذلك، بل الاستثناء المنقطع يكون في الموجب وغَير الموجب، نحو قول الشّاعر:

"فتًى كَمُلَتْ أخلاقُهُ غَيْرَ أنَّهُ"[5].

فظاهر ذلك أن الشّاعر قصد جعله من المتّصل مبالغة في المدح[6]، فاستثنى جوده وإتلافه للمال، من الخيرات التي كملت له، مبالغة في المدح، فجعلهما في اللّفظ كأنّهما من غير الخيرات، كما جعل تفلل السّيوف كأنّه من عيوب الممدوحين. وكأنّه قال: ولكنَّه مع ذلك جَوادٌ[7].

فسيبويه نصب (غير) على الاستثناء المنقطع، مبالغة في المدح.

---

[1] المقاصد النَّحوية (ج2/ 357).

[2] البيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي، ديوان النابغة الجعدي. جمعة وحققه: واضح الصّمد، دار صادر – بيروت. ط1 (1998م). (188).

[3] شرح كافية ابن الحاجب (ج2/ 155).

[4] سورة الأنبياء (آية: 22).

[5] منهج السَّالك (ج2/ 573).

[6] شرح كافية ابن الحاجب (ج2/ 123).

[7] الكتاب (ج2/ 327).

وحكمُ "غير" و"سوى" في الإعراب كحكم الاسم الواقع بعد "إلّا" فنقول: "جاء القوم غيرَ خالدٍ"، بالنَّصب؛ لأنَّ الكلام تامٌّ مُوجبٌ. وتقول: ما جاء غيرَ خالدٍ أحدٌ، بالنّصب أيضًا، وإن كان الكلام منفيًّا؛ لأنّها تقدَّمت على المستثنى منه. وتقول:" ما احترقت الدّارُ غيرَ الكتبِ"، بالنّصب، وإن كان الكلام منفيًّا، ولم يتقدّم فيه المستثنى على المستثنى منه؛ لأنّها وقعت في استثناء منقطع[1]. و"غيرَ": اسم منصوب على الاستثناء.وموطن الشّاهد فيه: نصب (غير) على الاستثناء المنقطع، مبالغة في المدح.

وسادسًا قول عمرو بن معدي[2]:

وَكُلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إلّا الفَــرْقَدَان[3].

موضع الشَّاهد: قوله: "إلّا الفرقدان" وجاء فيه عدد من الأوجه:

فقد حملوا "إلّا" – أيضًا – على "غير" في الصّفة، فقالوا: قام القوم إلّا زيدٌ، وإذا قال: ما أتاني أحدّ إلاّ زيدٌ، فأنت بالخيار إن شئت جعلت (إلّا زيدٌ بدلًا، وإن شئت جعلته صفةً. ولا يجوز أن تقول ما أتاني إلاّ زيدٌ وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة مِثْل، وإنَّما يجوز ذلك صفة. ونظير ذلك من كلام العرب" أجْمَعُونَ"، ولا يجري في الكلام إلّا على اسم، ولا يعمل فيه ناصبٌ ولا

---

[1] جامع الدّرس العربيّة (533– 534).

[2] البيت من الوافر، وهو لعمرو معدي كرب، بن ربيعة بن عبد الله الزّبيدي، أبو ثور (... –21هـ / 642م). فارس اليمن. وفد على النبي صلى الله عليه وسلم فأسلم، ثم ارتدّ، في اليمن، ثم رجع إلى الإسلام، فبعثه أبو بكر إلى الشّام، وبعثه عمر إلى العراق. له شعر جيد جمع في ديوان. انظر: الأعلام (ج8/ 86)، الشّعر والشّعراء: ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم)، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر. ط3 (1977م) . (379)؛ الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني (علي بن الحسين). تحقيق وإشراف لجنة الأدباء. الدّار التّونسيّة للنَّشر، ودار الثقافة – بيروت. ط 6 (1983م). (ج200/15).

[3] ديوان عمرو بن معد يكرب: شعر عمرو بن معدي يكرب الزّبيديّ، جمعه وحقّقه: مطاع الطّرابيش. مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة_ دمشق، (1394ه= 1974م).(167). المعنى أقسم بعمر أبيك أن لا بدّ للأخ أن يفارق أخاه يومًا، بسفر أو موت غير الفرقدين فهما لن يفترقان. الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، تأليف محمد محي الدّين عبد الحميد. (ج1/ 268).

رافعٌ ولا جارٌّ. واستشهد بقول الشّاعر: "إلّا الفرقدان"، كأنّه قال: وكلُّ أخ غيرُ الفرقدين مفارقُه أخوه، إذا وصفت به كُلاً[1].

فهو يريد أنَّ (إلّا) وما بعدها إنّما تكون صفة، إذا كان قبلها اسم موصوف مذكور، كما أن أجمعين لا يكون إلا تابعًا للأسماء المذكورة قبله، ولا يقوم مقام المنعوت يقام "مثل" و"غير" مقام المنعوت في قولك: مررت بمثل زيد وبغير زيد"، تريد "برجل مثل زيد، وبرجل غير زيد"؛ لأن "مثلًا" و"غيرًا" اسمان ينعت بهما، وهما يتصرفان تصرّف الأسماء والأحرف. فلمَّا كانت (إلّا) نفس "غير" إذا لم يكن قبلها اسم؛ لم تكن نعتًا. وليس باسم يلحقه ما يلحق الأسماء من دخول حرف الجر عليه، فلم يجز؛ "ما مررت بإلّا زيد"، كما جاز "ما مررت بزيد وبغير زيد"[2].

وذهب الكوفيون إلى أنَّ " إلّا" تكونُ بمعنى الواو، وذهب البصريُّون إلى أنّها لا تكون بمعنى الواو، أمّا الكوفيون، فاحتجُّوا بأن قالوا: إنّما قلنا ذلك لمجيئه كثيرًا في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾[3]؛ أي ولا الّذين ظلموا، يعني والّذين ظلموا لا يكون لهم أيضًا حجّةٌ، ويؤيِّدُ ذلك ما رَوى أبو بكر بن مجاهد عن بعض القرّاء أنّه قرأ: "إلى الّذين ظَلَمُوا ..." مخفّفًا، يعني مع الّذين ظلموا منهم، كما قال تعالى: ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾[4]. أي مع المرافق ومع الكعبين، وكقول الشّاعر:

وَكُلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أبيكَ إلا الفَرْقَدَانِ

---

[1] الكتاب (ج2/ 331– 335). منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج593/2).

[2] الكتاب (ج2/ 334).

[3] سورة البقرة (آية: 150).

[4] سورة المائدة (آية: 6/5)

أي والفرقدان، والشَّواهد على هذا في أشعارهم كثيرة جدًا. وأمَّا البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّ "إلّا" لا تكون بمعنى الواو لأنّ "إلّا" للاستثناء، والاستثناء يَقْتضي إخراجَ الثَّاني من حكم الأوّل، (والواو للجمع، والجمع يقتضي إدخال الثّاني في حكم الأوّل، فلا يكونُ أحدُهما بمعنى الآخر[1].

وأمّا الجواب عَنْ كلمات الكوفيين بقوله تعالى: ﴿إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ فَلاَ تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي﴾ فلا حجة لهم فيه؛ لأنَّ "إلّا" ههنا استثناء منقطع[*]، والمعنى: لكنّ الّذين ظلموا يحتجون عليكم بغير حجَّة، وهذا النَّوع من الاستثناء كثير في القرآن الكريم وكلام العرب. قال تعالى: ﴿وَمَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ﴾[2]. معناه: لكن يتّبعون الظّن. ويحَمل على ذلك أيضاً قول الشّاعر:

وَكُلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أخُوهُ لَعَمْرُ أبيكَ إلّا الفَرْقَدانِ

أراد: لكن الفرقدان، فإنّهما لا يفترقان، على زعمهم في بقاء هذه الأشياء المتأخّرة إلى وقت الفناء، ويحتمل أن تكون "إلّا" في معنى "غير"؛ ولذلك ارتفع ما بعدها، والمعنى: كل أخ غير الفرقدين مفارقة أخوه، كما قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[3]". أي لو كان فيهما غير الله، ولهذا كان ما بعدها مرفوعًا، ولا يجوز أن يكون الرّفع على البدل؛ لأنّ البدل في الإثبات غَيْرُ جائز؛ ذلك أنّ البدل يُوجِبُ إسقاط الأوّل، ولا يجوزُ أن تكون "آلهة" في حكم

---

[1] الأنصاف في مسائل الخلاف بين البَصْريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري (ت 577هـ) تحقيق ودراسة : جودة مبروك محمّد مبروك. راجعة: رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي – القاهرة، ط (2002م). (232– 233).

[*]المستثنى قسمان: مُتّصلٌ ومنقطع؛ فالمتَّصل: ما كان من جنس المستثنى منه نحو: جاء المسافرون إلا سعيدًا". والمنقطع: ما ليس من جنس ما استثنى منه، نحو: احترقت الدارُ إلا الكُتبَ" انظر: جامع الدُّروس العربيّة (523).

[2] سورة النّساء (أية: 157).

[3] سورة الأنبياء (أية: 22).

السَّاقط؛ لأنّك لو أسقطته لكان بمنزلة قولك: لو كان فيهما إلّا الله، وذلك لا يجوز، ألا ترى أنّك لا تقول:" جاءني إلا زَيْدٌ" لأنَّ الغرض في "إلّا" – إذا جاءت قبل تمام الكلام – أن تُثبِتَ بها ما نَفَيْتَهُ، نحو "ما جاءني إلا زَيْدٌ" على إسقاط " إلا" مثلاً حتى كأنّه قيل: جاءني زَيْدٌ وإلا مُرَيدٌ[1].

وبناءً على ما سبق فإنّ "إلّا" حُمِلَت على عدَّة معانٍ: وهي:

الأوّل: أنَّهم حَملوا "إلّا" على غير في الصِّفة، فقالوا: ما قامَ القوم إلا زيدٌ، فأنت بالخيار إن شئت جعلت "إلاَّ" على "وغير" الصِّفة أو البدل. ولا يجوز أن تقول: ما أتاني إلاّ زيدٌ وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة" مثل" وذلك يجوز بالصِّفة، وكأنَّ الشَّاعر قال: " وكلُّ أخ غيرُ الفرقدين مفارقُه أخوه"، إذا وصفت به (كُلًّا)، وهو يريد أن تكون "إلّا" وما بعدها صفة، وذلك إذا كان قبلها اسم موصوف مذكور. وتقام "غير" و"مثل" مقام المنعوت كما في قولنا: "مررت بمثل زيد وبغير زيد؛ أي برجل مثل زيد، وبرجل غير زيد؛ لأنّ "مثلاً" و"غيرًا" اسمان ينعت بهما، فهما يتصرّفان تصرّف الأسماء والأحرف، وإذا لم تسبق باسم، فهي لهم تكون نعتًا، ولم يكن المشبه به نعتًا، وحرف الجر أيضًا لا يدخل على "إلّا" فلا يجوز أن نقول: ما مررت بإلّا زيد، ولكن غير تُسَبق بحرف جر منقول: ما مررت بغير زيد.

ثانيًا: ذهب الكوفيون إلى أن "إلّا" تكون بمعنى الواو، والبصريّون خالفوهم إلى أنَّها لا تأتي بمعنى الواو.

ثالثًا: واحتج البصريون بأنْ قالوا: إنَّما قلنا أنَّ " إلّا" لا تكون بمعنى الواو، لأنّ " إلّا" تستخدم للاستثناء. والاستثناء يقتضي إخراج الثّاني من حكم الأوَّل، والواو تستخدم للجمع. والجمع يقتضي إدخال الثّاني في حكم الأوّل، فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر. وأجاب الكوفيون عن قوله تعالى: ﴿ إِنَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾ فلا حجّة لهم فيه.

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف (235– 236).

قوله: "إلّا": اسم بمعنى "غير" مبني في محل رفع صفة لـــ" كلّ". وقولـــه:" الفرقـــدان": مضاف إليه مجرور بالكسرة على لغة من يلزم المثنى الألف رفعًا ونصبًا وجرًا. وجملة " وكـــل أخ مفارقه أخوه" بحسب ما قبلها. وجملة " لعمر..." اعتراضية لا محـــل لهـــا مـــن الإعـــراب. وجمله" مفارقه أخوه" في محل رفع خبر لـــ " كلّ" [1].

الشَّاهد في قوله: " إلا الفرقدان" حيث جاءت "إلّا" بمعنى "غير" وهي صفةٌ لـــ " كُلّ" مع صـــحّة جعلها أداة الاستثناء.

سادسًا: الحال

الحالُ:" وصفٌ فضلةٌ يُذكرُ لبيان هيئة الاسم الذي يكون الوصف له، نحو:" رجع الجنديُّ ظافرًا، وأدِّب ولَدَك صغيرًا، ومررتُ بهند راكبةً، وهذا خالد مقبلاً". ولا فـــرق بـــين أن يكـــون الوصف مشتقًّا من الفعل، نحو:" طَلَعتْ الشَّمس صافيةً"، أو اسمًا جامـــدًا فـــي معنـــى الوصـــف المشتق، نحو:" عدا خليل غزالًا" أي: مسرعًا كالغزال"[2]. قال ابن مالك:

الحال وصفٌ فضلةٌ منتصب مفهِمُ في حالٍ كفردًا أذهبُ

الحال تذكَّر وتؤنَّث، وقوله: "وصف" كالجنس يشمل الحال، وبعض الأخبـــار، وبعـــض النّعوت، ونحو:" لله دَرُّهُ فارسًا"، من التّمييز. وقوله: "فَضلة"، أخرج الخبر، والفضلة مـــا يجـــوز الاستغناء عنها إلّا لعارض فلا يعترض بالحال في مثل:" ضربى زيدًا قائمًا"، فإنَّ امتناع حـــذفَها لسدِّها مسدّ الخَبر[3]. **وفي هذا المبحث مجموعة من الشّواهد الشّعرية، أوّلها قول الشّاعر[4]:**

لا يَرْكَنَنْ أحَدٌ إلى الإحْجَامِ يَوْمَ الوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمامِ[5]

---

[1] شرح كافية ابن الحاجب (ج2/ 160).انظر الهامش.

[2] جامع الدُّروس العربيَّة (486).

[3] توضيح المقاصد والمَسَالك بشرح ألفيَّة ابن مالك (ج2/ 131).

[4] البيت من الكامل، وهو من كلام أبي نعامة قطري بن الفجاءة المازني الخارجي، رواها أبو تمّام حبيـــب بـــن أوس الطّائي في ديوان الحماسة للتبريزي(ج131/1). **المعنى:** لا يسوغ أن يفكِّر أحد في التّأخر والتّخلّـــف، وعدم الإقدام، وقت الحرب، خوفًا من الموت؛ فإنّ هذا عار لا يليق بالرِّجال، ولكل أجل كتاب.

[5] منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج659/2).

موضع الشّاهد قوله: "يَوْم الوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ"، فلمَّا كانت الحالُ خبرًا في المعنى، وصاحبُها مُخْبَرًا عنه أشبه المبتدأ، فلم يجز مجيء الحال من النَّكرة غالبًا إلا بمسوَّغ من مسوّغات الابتداء بها. ومن النَّادر قولهم: "عليه مائةٍ بيضًا"، وفيها رجلٌ قائمًا". واختار أبو حيّان الحال من النّكرة بلا مسوّغ كثيرًا قياسًا، ونَقَلَهُ عن سيبويه، وإن كان دون الاتباع في القوّة. ومن المسوغات النّفي، كقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ﴾[1]. والنّهي[2] كقول الشاعر :

لا يَرْكَنَنْ أحدٌ إلى الإحجْام يَوْمَ الوَغَى مُتَخوِّفًا لِحِمامِ

فالشّاهد فيه: قوله: "مَتَخِّوفًا": حيث وقع حالاً من النكرة، وهي " أحد"، والمسوغ وقوعها بعد النَّهي بـ"لا". ومضمون قول ابن مالك: صاحب الحال لا يكون إلّا معرفة، ولا تجيء الحال من النّكرة مع وجود المسوّغ. فمن المسوّغات: تقدم الحال على النّكرة، أو تخصيصها بوصف، أو إضافة، أو تقدّم النَّفي، أو النّهي، أو لا الاستفهام عليها، ويقي من المسوّغات كون الحال جملة بعد الواو وكون الوصف بها على خلاف الأصل (هذا خاتمٌ حَديدًا)، وكون النّكرة مشتركة مع معرفة أو نكرة. مخصصة، كقولنا: "هذان غلام ومحمد"، أو "غلام صالح ورجل منطلقين"[3].

فنلاحظ من البيت السَّابق أنَّ النّحاة استشهدوا به على أنَّ النَّفي من مسوغات الابتداء بالنّكرة. وقوله:" متَخوِّفًا" حال، وصاحبه قوله:" أحد"، والّذي سوّغ مجيء الحال من النّكرة وقوع هذه النّكرة بعد النَّهي الذي هو شبيه بالنّفي" لا يَرْكَنَن". ومن الشّواهد على مسوّغات الابتداء بالنَّكِرة. وثانيها قول الشَّاعر:[4]

---

[1] سورة الحجر (آية:4).

[2] همع الهوامع (ج4/ 21)

[3] شرح ابن عقيل (ج1/ 389)، (الهامش).

[4] قيل هو لرجل من طيء، وهو من البسيط. انظر: شرح ابن عقيل (ج1/ 388)؛ الدُّرر اللّوَامِع (ج1/ 201)؛ أوضح المسالك (ج2/ 265)؛ همع الهوامع (ج4/ 22).

يا صاحِ هَل حُمَّ عيشٌ بَاقيا فَتَرى لِنَفْسِكَ العُذر في إبْعَادِهَا الأملاَ [1].

موضع الشَّاهد قوله:" يا صاحِ هَل حُمَّ عيْشٌ باقيًا فَتَرَى"، حيث وقع (باقيا) حَالاً عن النَّكرة، وهو قوله:" عيشٌ" وهو في سياق الاستفهام، والمسوِّغ الوقوع بعد الاستفهام. وفي الشّاهد قوله: (باقيًا)، فجاء الحال من النّكرة، وهي:عيش، والمسوّغ الوقوع بعد الاستفهام.

وثالثها قول كثير عزَّة[2]:

لئن كان برد الماء هيمان صاديا إلي حبيبا، إنها لحبيب [3].

موضع الشَّاهد قوله:" هَيْمَان" حيث وقع حالًا عن الياء في "إليّ" وتقدَّمت عليه مع كونه مجرورًا، والتّقدير: لئن كان برد الماء حبيبًا إلى حال كوني هيمان صاديًا إنّها لحبيب[4]. وفي تقدّم الحال على عاملها. وعلى صاحبها قال ابن الحاجب:

ولا يتقدَّم الحال على العامل المعنوي، بخلاف الظّرف، ولا على المجرور في الأصحّ[5]. فمذهب جمهور النّحويين أنّه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف، فلا

---

[1] قوله: "صاح": صاحبي، رخّم ترخيمًا، غير قِيَاسي، لأنّه غير علم. وقوله:" حُمّ" بضم الحاء وتشديد الميم، ومعناه: هل قُدِّر، معناه:" حُمَّى الفراق": "ما قُدِّر وقُضي. انظر: لسان العرب العرب (ج4/ 232)، (حَمَمَ). قوله: "صاح": صاحبي، رخّم ترخيمًا، غير قِيَاسي، لأنّه غير علم. وقوله:" حُمّ" بضم الحاء وتشديد الميم، ومعناه: هل قُدِّر، معناه:" حُمَّى الفراق": "ما قُدِّر وقُضي. **المعنى:** هل قدّر الله تعالى عيشًا، وهيّأه، وأعدّه، حتى ترى لنفسك عذرًا في الأمل البعيد؟. شرح أَلفِيَة ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السّيد محَمَّد عَبْد الحَميد (ج2/ 203). منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج2/659).

[2] المقاصد النَّحويَّة (ج3/ 369)، انظر: أوضح المسالك (ج2/ 267)، وهو من الطّويل، وهو لكثير عزة في ديوانه، جمعة: إحسان عبّاس، دار الثّقافة- بيروت. (1391هـ - 1971م). (522) اللُّغة:" هيمان"، والهُيَهام – بالضَّم- أشد العطش- والهِيام، بالكسر: الإبل العطاش، الواحد هيمان. لسان العرب (108/ 125)، (هَيَمَ).

[3] المعنى: بقدر ما كنت أحب الماء في فمي العَطِش، أي عندما أكون شديد العطش، فهي محبوبة لديّ أكثر. شرح ألفيّة ابن مالك: عبد الحميد السيد (ج2/ 305) انظر الهامش.

[4] حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج1/ 177).

[5] شرح كافية ابن الحاجب (ج2/ 63).

تقول في " مررت بهند جالسة" :" مررت جالسة بهند". وذهب الفارسي، وابـــن كيســـان، وابـــن برهان إلى جواز ذلك، وتابعهم ابن عقيل، وذلك لورود السّماع بذلك، ومنه قوله:

لَئن كان بردُ الماء هيمانَ إليّ حبيبًا.....

وقوله:" هيمان، وصاديًا" حالان من الضّمير المجرور بـــ"إليّ"، وهو الياء[1].

فقول ابن الحاجب:" بخلاف الظّرف"، يعني أن الحال، وإن كان مشابهًا للظّرف من حيث المعنى، لأنّ " راكبًا" في " جئتك راكبًا"، بمعنى وقت الرّكوب، إلّا أنّ الظّرف يتقدَّم على عاملـــه المعنويّ، الّذي هو الظّرف، أو الجار خاصة، سواء كان بعد المبتدأ، نحو:" زيـــد يـــوم الجمعـــة عندك"، أو قبله، كقوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾[2]، وقولهم :" كلَّ يوم لك ثوب"، والحال لا يتقدّم عليه عند سيبويه مطلقًا، ويتقدّم عند الأخفش بشرط تأخرّه عن المبتدأ، وذلك لتوسعهم فـــي الظّرف بخلاف الحال[3].

وأمَّا عند البصريين، فالحاليَّة راجحة على الخَبَريّة، لا واجبة؛ لأنّ الاسم إذن يكون خبرًا بعد خبر، والظّرف الثَّاني متعلِّق بالخبر، أو يكون الظّرف الأوّل متعلَّقًـــا بـــالخبر الـــذي بعـــده، والثّاني تأكيد للأوّل، والتّأكيد غير عزيز في كلامهم، وإذا كان الظّرف في الظَّاهر غير مســـتقر، ومعنى قوله:" المستقر" أن يكون متعلّقًا بمقدَّر؛ فخبريَّة الاسم الّذي يلي المبتدأ الّذي يلي الظّرف واجبة عندهم، نحو: " فيك زيدٌ راغبٌ"، ليكون الظّرف متعلقًا بذلك الخبر[4].

وأجاز الفرَّاء والكسائي نصب ذلك الاسم، نحو:" فيكَ زيد راغبًا"، على تقدير: فيك رغبة زيد راغبًا، والحال دال على المضاف المحذوف؛ أي: هو يرغب فيك خاصة في حال رغبته في

---

[1] شرح ابن عقيل (ج1/ 390). انظر: منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج665/2).

[2] سورة الرحمن (آية: 29).

[3] شرح كافية ابن الحاجب (ج2/ 65).

[4] شرح كافية ابن الحاجب (ج 2/ 66).

شيء، أي إن رغب في شيء، فهو يرغب فيك. وقوله: "ولا على المجرور في الأصح" الّذي تقدمَّ، كان أحكام تقدم الحال على عامله، وتأخُّره عنه، وهذا حكم تقدُّم الحال على صاحبها. والكوفيون منعوا تقديم الحال على صاحبها، إذا كان صاحبها ظاهرًا؛ مرفوعًا كان، أو منصوبًا، أو مجرورًا، إلا في صورة واحدة، وهي: إذا كان ذو الحال مرفوعًا، والحال مؤخّر عن العامل، فيجوّزون:"جاء راكبًا زيد"، ولا يجوّزون: راكبًا جاء زيد" وبعضهم يجوّز أيضًا تقديم الحال على ذي الحال المنصوب المظهر، إذا كان الحال فعلاً، نحو: " ضربت، وقد جرِّدَ، زيدًا"[1].

وإن كان ذو الحال ضميرًا، فجوَّزوا تقديم الحال عليه، مرفوعًا كان، أو منصوبًا، أو مجرورًا، وأمَّا البصريَّة فأجازوا تقديم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب، سواء كان مظهرًا أو مضمرًا، لأنّ النيَّة في الحال التّأخير عن صاحبه، فلا يكون إضمارًا قبل الذّكر نحو:" في داره زيد"، وفي الفاعل والمفعول نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى ﴾[2].

وأمَّا إن كان ذو الحال مجرورًا، فإن انجرَّ بالإضافة إليه، لم يتقدَّم الحال عليه اتفاقًا، سواء كانت الإضافة محضة، كما في قوله تعالى: ﴿ واتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً ﴾[3]، أو "لا" نحو:" جاءتني مجرَّدًا ضاربة زيد"، وذلك لأنّ الحال تابع، وفرع لذي الحال، والمضاف إليه لا يتقدَّم على المضاف، فلا يتقدَّم تابعه أيضًا. وإن اتّخذ ذو الحال بحرف الجر، فسيبويه وأكثر البصريَّون يمنعون أيضًا. ولعلَّ الفرق بين حرف الجر والإضافة أنَّ حرف الجر معدٌّ

---

[1] المصدر السّابق (ج2/ 66).

[2] سورة طه (آية: 67).

[3] سورة النّساء (آية: 125).

للفعل كالهمزة والتَّضعيف، فكأنّه من تمام الفعل، بعض حروفه، فإذا قلت:" ذهبت راكبة بهنـــد"، فكأنَّك قلت: أذهبت راكبةً هندًا"[1]. واستشهد على ذلك بقول كثير عزة:

هَيْمان صاديًا إليَّ حبيبًا.....

حيث تقدَّمت الحال على صاحبها، وهو الضَّمير المجرور. فقوله: "هيمان" حال من الياء في قوله: " إليّ"، وتقدمت عليه مع كونه مجرورًا تقديره: لئن كان برد الماء حبيبًا إلـــيّ حـــالَ كوني هيمان صاديًا إنها لحبيبٌ. و" صاديًا" أيضًا حال؛ إمّا من الأحوال المرادفة، أو من الأحوال المتداخلة. وقد أوّل الجمهور هذا بأنّ " برد" في " برد الماء" مصدر، وأنّ " هيمـــان" منصـــوب على أنّه مفعول به، وكأنّه قال: لئن كان بردُ الماء جوفًا هيمان صاديًا إليّ حبيبًا إنّهـــا لحبيـــب، فحذف الموصوف، وأقام الصّفة مقامه، وأراد بالجوف جوفَ نفسه[2].

وقال أبو الفتح: يجوز أن يكون "حرّان "حالاً من الماء، أي: في حـــال حـــرارة المـــاء، وصداه على حدّ المبالغة، لأنّه إذا عطش فالماء هو الغاية، وفيه بعد، وهذه التأويلات كلّها لأجـــل الهروب عن القول بجواز وقوع الحال من المجرور المتقدمة عليه، فلذلك أوّلوا هذا التأويـــل[3].

---

[1] شرح كافية ابن الحاجب (ج2/ 67). قوله: " لئن" اللام موطّئة للقسم، " إن" شرطيّة جازمة " كـــان" فعـــل ماضٍ ناقص " بردُ" اسم كان مرفوع بالضمة، وهو مضاف، "الماء" مضاف إليه مجـــرور. "هيمـــان" حـــال منصوب بالفتحة، " صاديًا" حال ثانٍ منصوب، أو صفة لهيمان منصوبة. " إلى" جار ومجرور متعلّقان بـــ " حبيبًا"، و " حبيبًا" : خبر" كان" منصوب " إنها": " إن" حرف مشبه بالفعل و " ها" ضمير متصل مبنـــي فـــي نصب اسمها. " لحبيب" اللام مزحلقة للتوكيد. " حبيب" خبر" إن " مرفوع بالضَّمة، والجملة من إن واســـمها وخبرها جواب القسم. شرح ابن عقيل (ج1/ 390).

[2] المقاصد النَّحويَّة (ج2/ 373).

[3] السّابق (ج2/ 373).

وهذا الرأي يمكن أن يؤخذ به. ومن الشّواهد على الكلام السّابق، وهو تقدّم الحال على صاحبها بحرف الجر. **كقول الشاعر** [1]:

تَسَلّيتُ طُرّا عنكم بَعْد بَيْنكم بِذِكْرَاكُم حَتَّى كَأَنَّكُم عِنْدي

موضع الشّاهد فيه: قوله:" طُرًّا" الأصل فيها ألّا تستعمل إلا حالاً؛ تقول: جاء القوم طرًّا، تريد أنّهم جاؤوا جميعًا[2]. وقوله: "طرًّا" فإنّه حال، ومعناه جميعًا، وصاحب هذا الحال "الكاف" التي هي ضمير المخاطب في قوله: "عنكم" وهذه الكاف مجرورة المحل بـ "عن"، وقد تقدّم الحال على صاحبه، وذكر أنّه غير جائز إلّا في الشّعر، وحكي عن الفارسي وابن جني وابن كيسان تجوّز ذلك في السّعة. وشاركهم القول بجواز التّقديم ابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين. وابن مالك صحح قولهم في هذه المسألة، وذلك أنّه قال في شرح التّسهيل:" جواز التّقديم هو الصّحيح لوروده في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾[3]. فـ "كَافَّةً" – على هذا – حال من النّاس، وصاحب الحال مجرور باللّام، وقد تقدّم الحال على صاحبه المجرور[4].

نلاحظ أنّ كلمة "طرًّا" لا تستعمل إلّا حالًا، وهي هنا جاءت حالًا، وصاحب هذه الحال "الكاف" الّتي هي ضمير المخاطب في قوله: (عنكم)، وهذه الحال مجرورة المحل، وقد تقدّم

---

[1] وهو من الطَّويل. ولم يذكر قائله انظر: أوضح المسالك (ج2/ 269)؛ حاشية الصّبان على شرح الأشموني (ج1/ 177)؛ الكامل في النَّحو العربي (ج1/ 321)، ضياء السَّالك إلى أوضح المسالك (ج1/ 227). اللُّغة: قوله " تسلّيت" تصبَّرت وتكلفت العزاء والجلد والسّلوان[1] قوله: " طُرًّا": معناها جميعًا لسان العرب (ج102/9)، (طُرًّا).

[2] أوضح المسالك إلى ألفية (ج270/2). قوله "بينكم" البين – وهو الانفصال والبعد والفراق– وتقول بان الشّيء عن الشيء يبين بينًا وبينونة، إذا انفصل عنه بعد اتصال. لسان العرب (ج2/ 195). (بَيَنَ). منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج666/2).

[3] سورة سبأ (آية:28).

[4] أوضح المسالك.. (ج270/2).

الحال على صاحبه. وما ورد تقديم الحال على صاحبها المجرور. فقولـه: "طُـرًّا" حـال مـن الضَّمير المجرور بـ"عن" في قوله " عنكم"، ولا تأتي " طُرًّا" إلا حالاً، و" عنكم" متعلّق بتسلّيت، و" بعد" ظرف زمان منصوب وهو مضاف، وقوله " بينكم" فـ "بين": مضـاف إليـه مجـرور بالكسرة الظّاهرة. وهو مضاف وضمير المخاطبين (ك) مضاف إليه مبني على الضَّم في محـل جر، والميم حرف عماد[1]. وهناك المزيد من الشَّواهد الواردة في كتاب مـنهج السَّـالك علـى الحال.

سابعًا: التَّمييز:

وهو النّوع الثَّامن من المنصوبات الّتي ينصبُها كلُّ فعلٍ متعدّيًا أو غير متعدٍّ، وهو آخرها، ولـم يأتِ بحد أو رَسمٍ من حيث هو تَمييز، وإنّما رَسَمَ ما يَصُحُّ أن يكون تمييزًا. وذلك قوله:

اسم بمعنى من مبني نكرة ينصب تمييزا بما فسره

كشبر أرضا وقفيز برا ومنوين عسلا وتمرا [2]

يقال تمييز ومميّز، وتبيين ومبيّن، وتفسير ومفسّر. وهو في الاصطلاح (اسْمٌ بمعنى مِنْ مُبيّنٌ نِكِرَة)، فاسم جنس، وبمعنى (مِن) مخرج لما ليس بمعنى كالحال، فإنّه بمعنى في. ومبـين مخرج لاسم لا التبرئة، ونحو ذنبًا من قوله:" أستغفرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيةَ". ونكرة مخرج لنحو الحسن وجهه. ثمّ ما استكمل هذه القيود (يُنْصَبُ تمْيِيزًا لِمَا قَدْ فَسَّرَه) مـن المبهمـات، والمـبهم المفتقر للتّمييز نوعان: جملة ومفرد[3]. وقوله: " نكرة" مخرج للمعارف، فإنَّها لا تكون تمييـزًا،

---

[1] المصدر السّابق (ج2/ 270)، انظر الهامش، ضياء السّالك إلى أوضح المسالك (ج1/ 227)، انظر الهامش.

[2] المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية (ج3/ 524).

[3] حاشية الصبّان على شرح الأشموني (ج2/ 194). انظر: ارتشاف الضّرب (ج4/ 1621)؛ شرح السُّـيوطي على ألفيّة ابن مالك (292).

وإن كانت أسماء منصوبة مبنية لما أنبهم من الذوات، نحو: أزيد حَسْن الوَجْه" إلا نصبت الوجه، فلو قلت: " زيد حسن وجهاً" كان تمييزاً، لأنّه نكرة، هذا هو المذهب الوحيد[1].

وخالفه الكوفيون وابن الطراوة[2]، فأجازوا تعريف التّمييز، واستدلوا بحكاية أبي زيد[3] "ما فعلتُ الخمسة عشر الدّراهم، والعشرون الدّراهم". وقد تأوّل البصريون ذلك على زيادة (لا)، والحكم بانفصال الإضافة اعتقاد التنكير[4].ومن الشّواهد الشّعريّة على التّمييز:

أوّلًا قول أُميَّةُ بن أبي الصَّلت[5]:

إلى رُدُحٍ من الشِّمَيْزَى مِلاءٍ لُبَابَ البُرّ تُلْبُكُ بالشِّهادِ

موضع الشّاهد قوله: " لُبابَ البُرِّ يُلبَكُ بالشِّهادِ"، والشّاهد في البيت السَّابق: اقتران التَّمييز بـــ " أل" في قوله:" البُرِّ" فرأى البصريون أن " أل" زائدة للضرورة، وأما الكوفيون فيجيزون تعريف

---

[1] شرح اللمحة البدرية في علم اللّغة العربية، هادي نهر. دار اليازوري العلميّة للنشر والتوزيع – عقاب. (2007م). (ج2/ 186).

[2] (ابن الطراوة): هو سليمان بن محمد بن عبد الله السّبائي المالقي أبو الحسين، ولد بمالقة، ورحل إلى قرطبة، توفي بمالقة سنة (528هـ). انظر: ترجمة بغية الوعاة (ج1/ 404).

[3] (أبو زيد): سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن قيس بن زيد بن النّعمان بن الخزرج أبو زيد الأنصاري، الإمام المشهور، كان نحويًا صاحب تصانيف أدبيّة ولُغويّة، وغلبت عليه اللّغة والنّوادر والغريب روى عن أبي عمر بن العلاء توفي بالبصرة سنة (215هـ). انظر: ترجمته في أنباه الرّواة (ج2/ 30– 35).

[4] شرح اللُّمحة البدريَّة (ج2/ 189).

[5] البيت من الوافر لأمية بن أبي الصّلت بن أبي ربيعة بن عوف بن عُقْدة بن غيَرة بن قسيّ، وقسيّ هو ثقيف بن منيّة. أُمُّه رُقَيّة بنت عبد شمس بن عبد مناف. كان أمية يعمل في التّجارة بين الشّام واليمن، ثمَّ تزَهّد وتسلّه، ولبس المسموح ونبذ عبادة الأوثان، وحرّم على نفسه الخمرة، قرأ الكتب المتقدّمة من كتب الله عز وجل. وكان يخبر بأن نبيًّا يُبْعَثُ قد أطلّ زمانه ويؤمّل أن يكون هو ذلك فلمّا بلغة بعثة النّبي محمّد ﷺ؛ تكبدّ وأغمي عليه. وكفر به جسدًا شعره أشبه بالآراء المنثورة، وليس له مقاييس فنّية، يعكس فيه آراءه العقائديّة التّوحيديّة التي تشبه العقيدة الإسلاميّة، ولما أنشد الرّسول ﷺ شعره قال: مَنَ لسانه وكَفَرَ قلبه. انظر: معجم الشّعراء الجاهلين (38– 39). اللُّغة: قوله: "رُدُح": جمع رداح، ودوْحةٌ رَداحٌ: عظيمة. وجَفنَة رداح: عظيمة، والجمع رُدُحُ. انظر: لسان العرب (ج6/ 132) (رَدَعَ). وقوله: " الشَّيزى" شجرة يقال لها الآبَنوس، ويقال السَّاسَم، والشّيزَى: شجر تتّخذ منه الجِفان، وأراد الجفاف أربابها الذين كانوا يُطعمون فيها قُتلُوا ببَدر، وألقوا في القَليب، فهو ترْثيهم وسمَّى الجِفانَ شِيْزَى باسم أصلها.انظر: المصدر السّابق (ج8/ 174)(شَيزَ). والمشمعل: المتفرّقَ والسَّريع المصدر السّابق (ج 8/ 134) (شمعل)..

التّمييز. والجواب أنَّ هذه المواضع شاذّة، فوجب تأويلها لتلتحق بالقالب وتأويلها على زيادة (أل). ويحمل قوله: (الباب البرِّ) أن يكون مفعولاً بعد إسقاط الخافض أي:" بلباب البر"[1].

وذهب الكوفيون إلى جواز تعريفه. والصّحيح ما أشار إليه النّاظم من لزوم التّنكير بالقياس والسَّماع. أمّا القياس: فإنّ التّمييز إنَّما وَضعُهُ أن يكونَ بيانًا لما استبهم، وهذا المعنى يمكن مع التّنكير، وإذا كان كذلك فالعدُول إلى التّعريف من غير حاجةٍ إلى تَكَلّف تأباه حكمة العرب، وأيضًا فإنّ التّمييز لم يوضع ليخبر عنه أصلاً، والتّعريف إنَّما يدخل على الاسم من حيثُ تحصل الفائدة بالإخبار عنه، فما يُخْبَرُ عنه لا حاجة إلى تعريفه، ولذلك لم يصح تعريف الأفعال، وأيضًا هو تفسير لمبهم، فلم يحتج إلى التْعريَف قياسًا على الحال، وأيضًا لو صحّ تعريفهُ لصحّ إضمارُه، لكن إضماره لا يصح ولم يأتِ في كلامهم _أعني مضمرًا_ فثبت أنّه لا يصحّ تعريفه[2].

فإن قيل: القياس إنما يَصحُّ إذا عضده السَّماع، والسَّماع موجود بخلاف ما زُعِمَ، فقد قالت العرب:" غَبِنَ فلانٌ رَأيْه، ووجع بطنَه ورأسَه". وفي القرآن الكريم:﴿ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾[3].

وفي الحديث: (تهراقُ الدِّماءَ). وجاء في كلامهم: قبضتُ الخمسةَ عشرَ الدّرهمَ[4].

وقال الكسائيُّ:" هو أحسنُ النّاس هاتين، يريد عينين. وأنشد السّيرافي:

رأيتُك لما أن عرفت جلادَنا رضيتَ وطبت النّفس يا بكر عن عمرو

---

[1] شرح اللّمحة البدريّة (ج2/189). منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج2/757).

[2] المقاصد الشّافية (ج3/526). منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج2/757).

[3] سورة البقرة (130).

[4] المقاصد الشّافية (ج3/ 526).

وأيضًا قالوا: مررتُ برجل حسنٍ وَجْهَه، والسَّماعُ بمثل هـذا كثيـر، فـدَلَّ علـى أنَّ التّعريف في التّمييز جائز. فالجواب أن يقال: إنَّ ما فيه الألف واللام عند البصـريين محمـول على زيادة الألف واللام[1].

ثانيًا قول الشَّاعر:[2]

أتهجُرُ لَيلى بالفراقِ حَبِيْبَها وما كان نَفسًا بالفِراقِ تطيبُ [3].

موضع الشَّاهد قوله:" وما كَان نفسًا بِالفِراق تطِيبُ"، واستُشْهِد به على تقديم التّمييز على عامله الفعل المتصرّف. واختلف الكوفيون في جواز تقديمِ التّمييز إذا كان العامل فيه فعـلاً متصـرفًا نحو" تَصبَّبَ زيد عرقًا، وَتَفَقَّأ الكبش شحمًا": فذهب بعضهم إلى جوازه، ووافقهم على ذلـك أبـو عثمان المازني وأبو العباس المبرد من البصريين. وذهب أكثر البصريين إلى أنّه لا يجوز[4].

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدّليل على جواز التّقديم النّقل والقياس. أمّا النّقـل فقـد جاء ذلك في كلامهم، في قول الشَّاعر:

أَتَهْجُرُ سلَمْى بالفِرَاقِ حَبِيبَها وَمَا كَانَ نَفْسًا بالفِرَاقِ تَطيبُ

وَجْهُ الدَّليل أنَّه نصب " نَفْسًا" على التّمييز، وقدّمه على العامل فيه وهـو " تطيـبُ" لأنّ التّقدير فيه: وما كان الشّأنُ والحديثُ تطيب سلمى نفسًا؛ فدلَّ على جوازه[5].

---

[1] المقاصد الشّافية (ج3/ 527– 528).

[2] البيت من الطّويل، وقد نسب لأكثر من شاعر: فهو لأعشى همدان في المقاصد النَّحويَّة (ج1/ 421). وقيـل هو للمخيَّل السَّعدي، واسمهُ ربيعُ بن ربيعة بن مالك، انظر: الإنصاف فـي مسـائل الخـلاف (ج2/ 824)؛ حاشية الصَّبان على شرح الأشموني (ج1/ 201).

[3] المعنى: أتهجر ليلى عاشِقَها في الفراق، وما كان الشَّأن تطيب ليلى نفسًا بـالفراق، والمـراد بالحبيـب هنـا المحبّ، وهو العاشق. انظر: المقاصد النّحويّة (ج2/ 422).

[4] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين والبصريين والكوفيين (ج2/ 829). انظر مسألة (120). (القـول في تقديم التّمييز إذا كان العامل فعلاً متصرفًا). منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج774/2).

[5] الإنصاف في مسائل الخلاف (ج2/ 830).

وأما القياس فلأنّ هذا العامل فعل متصرّف؛ فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرّفة، ألا ترى أنّ الفعل لمَّا كان متصرّفًا– نحو قولك:" ضَرَبَ زَيْدٌ عمرًا" – جاز تَقدُّمُ معموله عليه، نحو" عمرًا ضَرَبَ زيدٌ"، ولهذا فإنّه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلاً متصرفًا نحو" راكبًا جاء زيد" [1]. فنلاحظ في القياس أنه يجوز تقديم معمول التمييز عليه، مثل سائر الأفعال المتصرفة.

وقالوا: ولا يجوز أن يقال: " تقديمُ الحال على العامل فيها لا يجوز عندكم ولا تقولون به، فكيف لكم الاستدلال بما لا يجوز عندكم، ولا تقولون به؟" لأنا نقول: كان القياس يقتضي أن يجوز تقديمُ الحال على العامل فيها، إذا كان فعلاً متصرفًا، إلّا أنّه لم يجز لدليل دل عليه، وذلك لما يؤدي إليه من تقديم المضمر على المظهر[2].

فيتّضح من قولهم عدم جواز تقديم الحال على العامل؛ وذلك لأنّ القياس يقتضي أن يجوز تقديم الحال على العامل إذا كان فعلاً متصرفًا وبسبب وجود دليل ذهبوا إلى عدم جواز تقدمه. وما يؤدّي إليه من تقديم المضمر على المظهر.

وأمّا البصريون، فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّه لا يجوز تقديمُه على العامل فيه، وذلك لأنّه هو الفاعل في المعنى، أَلَا ترى أنّك إذا قلت " تصَبَّب زيد عرقًا، وتفقّأ الكبش شحمًا" أن المتصبب هو العرق والمتفقّئ هو الشّحم، وكذلك لو قلت: "حَسُنَ زيد غلامًا، ودابة"، لم يكن له حظ في الفعل من جهة المعنى، بل الفاعل في المعنى هو الغلام والدّابة، فلمّا كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه، كما لو كان فاعلاً لفظًا. قالوا: ولا يلزم على كلامنا الحالُ حيث يجوز تقديمها على العامل فيها نحو" راكبًا جاء زيد" فإن راكبًا فاعل في المعنى ومع هذا يجوز تقديمه؛

---

[1] المصدر السّابق (ج2/ 830).

[2] نفسه (ج2/ 830)

لأن نقول: الفرق بينهما ظاهر، وذلك لأنّك إذا قلت" جاء زيد راكبًا" فزيد هو الفاعل لفظًا ومعنى، وإذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى صار "راكبًا " بمنزلة المفعول المختص لاستيفاء الفعل فاعله من كل وجه، فجاز تقديمه كالمفعول نحو"عمرًا ضرب زيد"، بخلاف التّمييز ؛ فإنّك إذا قلت " تصبب زيد عرقًا، وتفقّأ الكبش شحمًا، وحسن زيد غلامًا" لم يكن هو الفاعل في المعنى، بل الفاعل في المعنى هو العرق والشّحم، فلم يكن عرقًا وشحمًا وغلامًا بمنزلة المفعول من هذا الوجه؛ لأنّ الفعل استوفى فاعله لفظًا لا معنى، فلم يجز تقديمه، كما جاز تقديم الفاعل، وكذلك قولهم" امتلأ ماء الإناء" فإنّه وإن لم يكن مثل "تصبب زيد عرقًا"، لأنّه لا يمكن أن تقول:" امتلأ ماء الإناء" كما يمكن أن تقول:" تصبب عرقُ زيدٍ" إلّا أنّه لمّا كان يملأ الإناء كان فاعلاً على الحقيقة[1].

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين على ما استدلّوا به من قول الشّاعر، فإنّ الرّواية الصّحيحة خبر إن. فقوله:" وَمَا كان نَفسِي بالفِرَاق تطيب"، فذلك لا حجة فيه، ولئن سلمنا صحّة ما رويتموه فنقول: نصب " نفسًا" بفعل مقدّر، كأنّه قال أعني نفسًا، على التّمييز، ولو قدرنا ما ذكرتموه، فإنّما جاء في الشّعر قليلاً على طريق الشّذوذ، فلا يكون فيه حجّه، وأمّا قولهم: " إنّه فعل متصرّف فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرّفة". والفرق بينهما واضح لأنّ المنصوب في" ضَرَب زيد عمرًا" منصوب لفظًا ومعنى، وأمّا المنصوب في نحو: " تصبّب زيد عرقًا"؛ فإنّه، وإن لم يمكن فاعلاً لفظًا فإنّه فاعل معنى. فظهر الفرق بينهما[2].

ذهب سيبويه وجمهور البصريين والكوفيين إلى منع تقديم التّمييز على عامله وإن كان فعلاً متصرّفًا، وذلك لأنّه في الغالب محول عن فاعل، فكما لا يصح تقديم الفاعل على فعله لا

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف (ج1/ 830- 831).

[2] المصدر السّابق (ج2/ 831).

يصح هنا، وأنّه قد أوهن بزوال رفعه وإلحاقه بالفضلات، فلا يزاد وهنًا بتقديمه على الفعل، وذهب المازني، والكسائي، والمبرد، والجرمي إلى جواز تقديمه، وذلك؛ لأنّ الفعل عاملٌ قوي بالتّصرف، فمنع تقديم معموله – وليس فاعلاً في اللّفظ لا موجب له[1]. وعلى الكلام السّابق فإنّ ابن الأنباري عقد لهذا الخلاف مسألة بيّن فيها أدلة كل فريق وحجته وهي المسألة (120)، والشّارح كأنّه أراد الجمع بين المذهبين؛ إذ لم يقل بالمنع البات، ولم يعبّر بما يدل على التّساوي. وأمَّا موضع الشّاهد في قول الشّاعر:

قوله " نفسًا" فإنّه تمييز، وقد تقدّم على عامله" تطيب" وفي بعض الرّوايات " سلمى" موضع "ليلى" وفي بعضها " كاد" موضع " كان"، وفي بعضها" يطيب" " موضع" " تطيب"، وبهذا البيت ونحوه احتج الفريق القائل بجواز تقديم التّمييز على عامله، إذا كان فعلاً متصرفًا[2].

والاستشهاد في البيت، وفقًا لما تقدّم، في قوله: "نفسًا"، فإنّه تمييز عن قوله:" تطيب"، وتقدّم عليه، والقياس: تطيب نفسًا، وهذا قد جوّزه الكوفيون والمازني والمبرد، وتبعهم ابن مالك والجمهور.

ومن الشَّواهد على ذلك أيضًا قول الشّاعر:

أنفْسًا تَطِيْبُ بِنَيلِ المُنى ودَاعِي المَنُونِ يُنَادِي جِهَارًا [3].

وقول ربيعة بن مقروم الضَّبِي:

وَوَارِدَةٍ كَأنّها عُصَبُ القَطا تُثِيرُ عَجَاجًا بالسَّنابِكَ أصْهَبا.

---

[1] إرشاد السّالك إلى حل ألفيّة ابن مالك (ج1/ 436). انظر (الهامش).

[2] المرجع السّابق (ج1/ 437). انظر (الهامش). **الإعراب:** قوله:" أتهجر" الهمزة للاستفهام. و" تهجرُ" فعل مضارع، "ليلى" فاعل، وقوله: " حبيبها" مفعول به. قوله: "للفرق" في محل النّصب على التّعليل. " وما كان" ما: نافية، واسم كان هو ضمير الشّأن المستتر فيه، وخبرها " قطب"، " نفسًا" نصب على التّمييز. و "بالفراق" يتعلق بتطيب المقاصد النّحويّة (ج2/ 422).

[3] منهج السّالك (ج2/ 782).

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيْدِ نَهْدٍ مُقَلَّصِ كَمِيْشٍ إذا عِطْفاهُ مَاءً تَحَلَّبا[1].

فالاستشهاد في البيت الثّالث بقوله "نفسًا"؛ إذ نصب على التّمييز، وقد قدّم على عامله، وفيه الخلاف الّذي تقدّم، وكذلك الأمر في قول ربيعة (ماء) فإنّه نصب على التّمييز، وقد تَقَــدَّمتْ على عامله وفيه خلاف ذكرناه[2].

[1] منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج2/ 782).

[2] انظر: المقاصد النّحويّة (ج2/ 425)؛ الكامل في قواعد العربيّة نحوها وصرفها (ج1/ 403) توضيح المقاصد والمسالك (ج1/ 186)، شرح ألفيّة ابن مالك – دار الجبل (351).

الفصل الثالث

الشاهد الشعري في المجرورات

والمجرورات في اللّغة العربيّة ثلاثة وهي:" الكلمات الواقعة بعد حروف الجر. والكلمات الواقعة في موقع المضاف إليه. والكلمات التّابعة للمجرورات (هي التّوابع) [1].

أوّلًا: المجرورات: حروف الجر:

حروف الجر عشرون حرفًا، يجمعها قول ابن مالك:

هَاكَ حُرُوفُ الجَرِّ وهي: مِنْ إلى حَتَّى خَلَا حَاشا عَدا في عَنْ عَلى

مذ منذ رب اللام كي واو وتا والكاف والبا ولعل ومتى[2]

وتقدم الكلام على ثلاثة منها في باب الاستثناء، وهي: "خلا" و"عدا" و"حاشا".

هذه الحروف كلّها مُسْتَوية في الاختصاص بالأسماء، والدّخول عليها لمعان في غيرها، فاستحقت أن تعمل؛ لأنّ كل ما لازم شيئًا، وهو خارج من حقيقته أثّر فيه غالبًا. ولم تعمل الرَّفع لاستئثاء العمدة به، ولا النّصب، لإبهام إهمال الحرف، فتعيّن الجر[3].

وأمَّا حروف الجر الثَّلاثة الشَّاذة، فهي: " مَتى" في لُغة هُذَيل، وهي بمعنى (مِنْ) الابتدائية. و"لَعَلَّ" في لغة عُقَيْل. و"كي" فتكون حرف جر في موضعين: أحدهما: قولهم في الاستفهام عن علة الشّيء:" كَيْمَه؟" بمعنى: لِمَهْ؟ "فكي" هنا حرف جر، دخل على "ما" فحذفت

---

[1] التّمهيد في النَّحو والصَّرف، محمّد مصطفى رضوان، عبد الله درويش، محمّد الترنجي، منشورات جامعة قاربوس – بنغازي (423).

[2] منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج788/3).

[3] شرح ألفيّة ابن مالك لابن الناظم (ط. دار الجيل – بيروت)، (354)؛ انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج1/ 204).

ألفها، وزيدت هاء السّكت وقفًا. والثّاني: قولهم "جئتُ كي تفعَـل" بمعنـى: لأن تفعـل، "فـأن" المضمرة والفعل بعدها في موضع جر بِـ "كَي"[1]. ومن الشّواهد عليها، قول الشّاعر:

لعلَّ اللهِ فَضَّلَكُم عَلَينا بشيء أنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ [2].

الشّاهد فيه: قوله: "لعل" حيث استعملها حرف جر، فجر بها الاسم الكريم [3]. والجر لغة عقيل، ومعناها التّرجي، وتعرب حرف جر زائدًا، وما بعدها مبتدأ [4] فقوله : " لعل" هنا حـرف جر، فلذلك جر لفظ الجلالة " الله" وهي لغة عقيل. ويجوز في لامه الأولى الإثبـات والحـذف، وفي لامه الثّانية الفتح والكسر على لغتهم. قوله:" فضّلكم": جملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ لفظ الجلالة "الله".....[5]. نستنتج أنّه اسْتَشْهَدَ بقوله: "لعلّ" هنا على كونـه حرف جر. وهي على لغة عقيل. فتأتي "متى" حرف جر بمعنى (مِنْ) في لغة هـذيل[6]، ومـن الشّواهد الشّعريّة عليها **قول الشّاعر**[7]:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ، ثُمّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ [8]

---

[1] شرح ألفيّة ابن مالك لابن الناظم (ط. دار الجيل – بيروت)، (354).

[2] انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج1/ 204)؛ المقاصد النّحويّة (ج2/ 229) ؛ فـي علـم النّحـو (ج1/ 343)

[3] المقاصد النَّحوِيَّة (ج2/ 430).

[4] في علم النّحو (ج1/ 343).

[5] المقاصد النّحويّة (ج 2/ 430).

[6] شرح ألفيّة ابن مالك (دار الجيل)، (356).

[7] البيت من الطّويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في المقاصد النّحويّـة (ج2/ 53)، مـنهج السّـالك (ج3/ 807) توضيح المقاصد والمسالك (ج1/ 214)، شرح ابن عقيل (ج1/ 413).

[8] المعنى: يدعو لامرأة – ذكرها في بيت قبل الشّاهد باسم أُمِّ عمرو – بالسّقي بماء سـحب؛ موصـوفة بأنّهـا شربت من ماء البحر، وأخذت ماءها من لجج خضر، ولها في تلك الحال صوت مرتفع عال. انظر: توضيح المقاصد والمسالك (ج1/ 212).

موضع الشّاهد:

قوله: "متى لجج" حيث جر بـــ " متى" ما بعدها على لغة هــذيل [1]. فـــ "متـــى" فـــي حروف الجر، وقد تقرّر أنّها اسم ظرف زمان، وأنّها تكون اســتفهامًا، نحـــو: "متـــى القتتـــالُ"، وشرطًا، نحو: "متى تَقُمْ أقُمْ مَعكَ". وأمّا كونها حرف جرٍّ فهي لغة لهذيل، يجرّون بها في معنـــى "من"، ومن كلامهم: "أخرجها متى كُمِّه"[2]. فقوله " متى" حرف جر شبيه بالزَّائد بمعنى " مـــن"، و"لجج" اسم مجرور بـــ "متى" [3]. فنرى أنّ الشّاهد في قوله:" متى لجج" حيث استعملت "متـــى" حرف جر، كما في لغة هذيل. لا خلاف في استعمالها حرف جر.

والأربعة عشر الباقية قسمان: سبعة تجر الظّاهر والمضمر، وهـــي:" مـــن"، و" إلـــى"، و"عن"، و"على"، و"في"، و"الباء"، و"اللام". وسبعة تختص بالظّاهر، وهي:" مذ"، و"منذ"، و"حتى"، و"ربّ"، و"الكاف"، و"الواو"، و"التَّاء"، وتنقسم أربعة أقسام: أوّلها: ما لا يختص بظاهر بعينه وهو ثلاثة: "حتى"، و"الكاف"، و"الـــواو". كقولـــه: ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾[4]. ﴿ وَالطُّورِ وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ ﴾[5].

وثانيها: ما يختص بالزّمان وهو "مذ"، و"منذ". وثالثها: ما يختص بالنّكرات وهـــو "رُبَّ" نحـــو: (رُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيته)، وشذّ جَرُّها ضمير الغيبة. ورابعها: ما يختص بـــــ " الله"، و" رُبَّ"،

---

[1] شرح ابن عقيل (ج1/ 414) انظر الهامش.

[2] منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج806/3).

[3] شرح ابن عقيل (ج1/ 414). انظر الهامش.

[4] سورة القدر (آية: 5).

[5] سورة الطّور (آية:1-2).

مضافًا للكعبة أو لـــ "ياء" المتكلّم وهو التّاء، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾، وترب الكعبة لأفعلن كذا [1].

تذكر الدّراسة بعض الشّواهد على حروف الجر السَّابقة، وهناك حروف جر اختلف في عملها منها (لولا)، وهي لا تجر إلّا المضمر نحو:" لولاي"، و" لولاك"، " ولـــولاه"، فالضّـــمائر الثّلاثة التي بعد (لولا) في موضع جر بـــ " لولا"، ومن شواهد ذلك[2] **قول عمرو بن العاص[3]:**

أَتُطْمِعُ فينا مَنْ أراقَ دِمَاءَنَا ولوْلاَكَ لَمْ يَعْرِضْ لأحْسَابِنا حَسَنْ

موضع الشَّاهد قوله:

ولَوْلاَكَ لَمْ يَعْرِضْ لأحْسَابِنَا حَسَنْ

والشَّاهد فيه قوله:" لولاك" حيث جر الكاف بـــ " لولا" [4]، و" لولا" معناها امتناع الشّيء لوجود غيره[5] ، قوله:" لولا" الأصل فيه أن يكون فيما يليه ضمير الرّفع، و" لولاك" و" لولاه" و" لولاي" قليل. وأنكره المبرّد وقال: لا يوجد في كلام من يحتج بكلامه [6]. وهذا مخـــالف لكـــلام سيبويه والكوفيين، فمذهب سيبويه أنّها من حروف الجر، لكن لا تجر إلّـــا المضـــمر، فتقـــول:" لولاي"، و" لولاك"، و" لولاه"، فـــ " الياء"، و" الكاف"، و" الهاء"، عند سيبويه مجـــرورات بـــــ " لولا"، وزعم الأخفش، أنّها في موضع رفع بالابتداء، ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرّفـــع، فلم تعمل (لولا) فيها شيئًا، كما لم يعمل في الظّاهر نحو:" لولا زيد لأتيتك"، وزعم المبرّد أن هذا

---

[1] الكامل في قواعد العربيّة نحوها وصرفها (ج1/ 413- 415).

[2] في علم النّحو (ج1/ 342).

[3] قائلة عمرو بن العاص، وهو من قصيدة من الطّويل، يخاطب بها عمرو معاوية بـــن أبـــي ســـفيان. انظـــر: المقاصد النّحويَّة (ج2/ 438).

[4] شرح ابن عقيل (ج1/ 414).

[5] فرائد النّحو الوسيمة شرح الدُّرَّة اليتيمة، أرجوزة نحويّة للشّيخ سعيد بن سَعْد الخضرمي. تأليف: محمَّـــد بـــن علي بن حسين المالكي المكي. تحقيق: محمـــود نصّـــار. دار الكتـــب العلميّـــة- بيـــروت. ط1 (2008- 1429هـــ) (330).

[6] شرح ابن عقيل (ج1/ 414)، انظر: المقاصد النّحويّة (ج2/ 432)؛ الكتاب (ج1/ 373).

التّركيب؛ أي: لولاك ونحوه لم يرد في لسان العرب. وهو محجوج بثبوت ذلك كما جاء في قول عمرو بن العاص، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلتَ:" لولا أنتَ"، كما قال سبحانه: ﴿ لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [1]. ولكنّهم جعلوه مضمرًا مجرورًا. والدّليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكون علامة مضمر مرفوع. قول الشّاعر يَزيد بن الحكم:

وكَم مَوْطِنٍ لولاي طِحْتَ كما هَوَى بأَجْرامِهِ من قُنَّةِ النّيْقِ مُنْهَوِى[2].

موضع الشّاهد: قوله: "وكَم مَوْطِنٍ لولاي طِحْتَ كما هَوَى"، قوله: "لولاي". الإتيان بضمير الخفض بعد " لولا"، وهي من حروف الابتداء. ووجه ذلك أن المبتدأ بعد " لولا" لا يذكر خبره، فأشبه المجرور في انفراده. وهذا قول الخليل ويونس رحمهما الله [3].

فسيبويه قد ذهب إلى أنّ " لولا" حرف جر، إذا وليها ضمير متَّصل، كقولنا: لولاي، ولولاك، ولولاه. فالضّمائر مجرورة عند سيبويه، وأمّا الأخفش، فهي عنده في موضع رفع بالابتداء، وَوَضع ضمير الجر موضع ضمير الرَّفع، ولا عمل لـ " لولا" فيها، وكما لا تعمل " لولا" في الظّاهر، والمبرّد زعم أن تركيب (لولاك، ولولاي، ولولاه) فاسد لم يرد في لسان العرب، ولا يوجد في كلام من يحتج به.

قوله: " ولَوْلاَكَ" : الأصل فيه أن يكون فيما يليه ضمير الرّفع. و(لولا): حرف جر، و" الكاف" ضمير متّصل في محل جر بحرف الجر كما ورد عن سيبويه[4]. فقوله: " لولاي" لولا: لربط امتناع الثّانية بوجود الأولى، نحو:" لولا زيدٌ لهلك عمروٌ"؛ أي " لولا زيدٌ موجودٌ"، ثمَّ إنّها

---

[1] سورة سبأ (آية:31).

[2] يعاتب أخاه، أو ابن عمّه. وقوله: " كم" لإنشاء التّكثير، خبرها تقديره لي. والموطن: الموقف من مواقف الحرب. طاح يطوح ويطيح: هلك. والجملة وصف الموطن، وقد سدت مسد جواب لولا عند من يجعلها على بابها، أو الجملة الشرطية كلها موقع الصّفة. والأجرام: جمع جِرْم، بالكسر وهو الجسد. والقنّة: ما استدار من رأس الجبل. والنّيق: أعلى الجبل. انظر: الكتاب (ج 2/ 374).

[3] الكتاب (ج2/ 374).

[4] المقاصد النّحويَّة (ج 2/ 442).

ههنا وليها مضمر، والأصل فيه أن يكون ضمير رفع، نحو: ﴿ لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [1]. وأما " لولاي" و" لولاك" و" لولاه" فقليل. ثم ذهب سيبويه والجمهور إلى أنّها جارة للضّمير مختصة به[2]، كما اختصّت "حتّى" و" الكاف" بالظّاهر، ولا يتعلّق " لولا" بشيء، وموضع المجرور بها رفع بالابتداء، والخبر محذوف[3].

وقال الفرّاء:" لولاي" و" لولاك": المضمر في موضع رفع، كما تقول: لولا أنا، ولولا أنت. قوله:" طحت" جواب "لولاي"، وهي جملة من الفعل والفاعل. قوله (كما هوى): الكاف للتّشبيه، " وما" يجوز أن تكون مصَدرِيَّة، وأن تكون موصولة. قوله:" هوى" فعل ماض... [4].

وبناءً على ما سبق، فموضع الشّاهد في قول الشّاعر: " لولاي " فإن فيه حجة على المبرِّد؛ حيث أنكر مجيء الضمائر المتّصلة بـ" لولا" بالضّمير الذي يقع في محل جر بها، ورفع على أنَّه مبتدأ.

ومن الشّواهد الشّعريّة على أحرف الجّر الأخرى، قول زهير بن أبي سلمى[5]:

لِمَن الدِّيارُ بِقنَّة الحجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ

اللّغة: قوله:" بقنّة الحجر" القُنَّةِ، بضم القاف وتشديد النّون أعلى الجبل[6]، وقوله: " أَقْوَيْنَ"؛ أي خَلَوْنَ. وأقوى الرّجل إذا أنزل بالقفر[7]. قوله:" من حجج" أي مذ سنين، وهي جمع حجة[8]. والمعنى: أقوت من أجل مُرور السّنين والدّهور وتعاقبهما عليها[9].

---

[1] سورة سبأ (آية:31).
[2] الكتاب (ج2/ 373- 376).
[3] المقاصد النّحويّة (ج2/ 441).
[4] المصدر السّابق (ج2/ 441- 442)؛ شرح ابن عقيل (ج1/ 415- 416).
[5] ديوان زهير بن أبي سلمى (81).
[6] لسان العرب (ج12/ 195).(قنأ).
[7] المصدر السّابق (ج12/ 231). (قوا).
[8] نفسه (ج4/ 37) (حجج).
[9] المقاصد النّحويّة (ج2/ 473).

موضع الشّاهد: قوله: أَقْوَيَنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْر

قوله:" منْ" للابتداء، كثيرًا ما يجري في كلامهم أنّ " مـن" لابتـداء الغايـة، و " إلـى" لانتهاء الغاية، ولفظ يستعمل بمعنى النّهاية، وبمعنى المـدَى، كمـا أنّ الأمَـدَ والأجـل أيضًـا يستعملان بالمعنيين؛ والغاية تستعمل في الزّمان والمكان بخلاف الأمد والأجل، فإنّهما يستعملان في الزّمان فقط. والمراد بالغاية في قولهم: ابتداء الغاية، وانتهاء الغاية [1].

و" من" للابتداء في غير الزّمان عند البصريين، سواء كان المجرور بها مكانًـا، نحـو: "سرت من البصرة"، ونحو قولهم: "هذا الكتاب من زيد إلى عمرو". وهو علـى مجـيء "مـن" لابتداء الغاية في الأشخاص. وأجاز الكوفيون استعمالها في الزّمـان، أيضًـا، اسـتدلالاً بقولـه تعالى: ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ [2]، وقوله تعالى: ﴿ إِذَا نودِيَ لِلصَّلاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾ [3]. وقول زهير بن أبي سلمى السّابق. ولا يرى رضي الدِّين في " شرح الكافية" في الآيتين معنى الابتداء، إذ المقصـود مـن معنى الابتداء في" من"، أن يكون الفعل المتعدِّي بـ " من" الابتدائية شيئًا ممتدًّا، كالسَّير، والمشي ونحوه، ويكون المجرور بـ " من" الشّيء الذي منه ابتداء ذلك الفعـل، نحـو: " سـرت مـن البصرة"، أو يكون الفعل المتعدي بها أصلاً للشّيء الممتدّ، نحو: " تبرَّأت من فلان إلى فـلان"، وكذا " خرجت من الدَّار"؛ لأنّ الخروج ليس شيئًا ممتدًّا؛ إذ يقال: " خرجـت مـن الـدّار"، إذا انفصلت عنها[4] ولو بأقل من خطوة، وليس التّأسيس والنّداء حدثين ممتدين، ولا أصلين للمعنـى الممتدّ، بل هما حدثان واقعان فيما بعد " من"، وهذا معنى " في"، و " من" في الآيتـين بمعنـى"

---

[1] شرح كافية ابن الحاجب (ج4/ 266). منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج820/3).

[2] سورة التوبة (آية:108).

[3] سورة الجمعة (آية:9).

[4] شرح كافية ابن الحاجب (ج 4/ 267 – 268)، انظر: خزانة الأدب (ج9/ 241). منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج820/3).

في"، و ذلك لأنّ" مِنْ" في الظّروف كثيرًا ما تقع بمعنى " في" وإقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة، وكذا الإقواء لم يبتدئ من الحجيج قبل. المعنى: من أجل مرور حجج وشهر؛ والظّاهر مذهب الكوفيين، إذا لا مانع من مثل قولك: " نِمت من أوّل اللّيل إلى آخره"؛ و" صمت من أوّل الشّهر إلى آخره" وهو كثير الاستعمال؛ وتعرف " من" الابتدائية، بأن يحسنُ في مقابلتها" إلى" أو ما يفيد فائدتها، نحو قولك: أعوذُ بالله من الشَّيطان الرّجيم"، لأن معنى أعوذ به": ألتجي إليه وأفِرُّ إليه. والباء أفادت معنى الانتهاء[1]. ووردَ هذا الشاهد برواية أُخرى وهي:

أَقْوَيْنَ مُذ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرٍ[2].

أكثر العرب على وجوب جر مذ ومنذ للحاضر، وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه[3]. وتستعمل مذ ومنذ اسمين، إذا وقع بعدهما الاسم مرفوعًا، أو وقع بعدها فعل، فمثال الأوّل: ما رأيته مذ يوم الجمعة، أو مذ شهرًا، فمذ مبتدأ خبره ما بعده، وكذلك منذ، وجوّز بعضهم أن يكونا خبرين، لما بعدهما مجررو، فهما حرفا جر بمعنى "من"، إن كان المجرور ماضيًا، نحو، ما رأيته مذ يوم الجمعة، أي من يوم الجمعة، وبمعنى "في"، إن كان حاضرًا، نحو ما رأيته مذ يومنا أي في يومنا [4].

نرى في قوله:" مذ حجج ومذ دهر" فإنّ " مذ" ههنا لابتداء الغاية في الزّمان الماضي، وجرها الماضي، وهو قليل، وذلك لأن أكثر العرب على وجوب جرها للحاضر، وعلى ترجيح جر " منذ" للماضي على رفعه، وجر" مذ" ههنا من القليل.

---

[1] شرح كافية ابن الحاجب (ج 268/4).

[2] الكامل في قواعد العربيّة نحوها وصرفها (ج1/ 430). المقاصد النّحويّة (ج2/ 472).

[3] الكامل في قواعد العربيّة نحوها وصرفها (ج1/ 430).

[4] شرح ابن عقيل (ج1/ 429).

وقال الشَّاعر[1]:

إذا رَضِيتْ عَليَّ بنو قُشَير لَعَمْرُ الله أعْجَبَني رِضَاها[2].

استعمل " على" بمعنى "عن". وكان أبو علي يستحسن قول الكسائي في هذا؛ لأنّه لمّا كان " رضيت" ضدّ "سَخِطت"، "عدَّى " رضْيت" و" على"، حملاً للشّيء على نقيضه، كما يحمل على نظيره. وقد سلك سيبويه هذه الطّريق في المصادر كثيرًا، فقال: قالوا: كذا، كما قالوا: كذا، وأحدهما ضدُّ الآخر[3].

موضع الشَّاهد: قوله: " إذا رَضِيَت عَليَّ بنو قُشَيرٍ"

قوله: " رضيت عليّ" حيث جاءت " على" بمعنى " عن"، وذلك حملاً لـ "رضي" الّذي يتعدّى بـ" عن" على ضدّه "سخط"، الّذي يتعدّى بـ" على" [4]. وذكر لـ" على" ثلاثة معان، وهي:

أحدها: أن تكون للاستعلاء، وذلك قولُه: (على للاستعلاء) بمعنى أنَّ ما يقع مجرورًا بها مُسْتَعْلى عليه، إمَّا حِسًّا، كقولك: صَعَدْتُ على الحائط، وجلست على الحصير، وصليت على الأرض. وقوله تعالى:﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾[5]. وثانيها: من معاني (على) أن تقع موقع (في) الظّرفيّة، وذلك قولُه: (ومعنى في) معطوف على الاستعلاء؛ أي: ولمعنى (في)، وذلك قولك: كان هذا على عهد فلان، وتقديره في عهد فلان. وقوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ

---

[1] قائلة هو القحيف العقيلي، وهو (من الوافر)، المقاصد الشّافية (ج3/ 652)؛ ارتشاف الضّرب (ج 4/ 1734) شرح التّسهيل (ج3/ 28)، المقاصد النّحويّة (ج2/ 453)، خزانة الأدب (ج10/ 145). شرح كافية ابن الحاجب (ج4/ 275).

[2] قوله: " بنو قُشير" المراد به: قُشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صَعصَعَة بن مُعاوية بن بكر بن هوازن بن منصور. المقاصد النَّحويَّة (ج2/ 454).

[3] منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج875/3). انظر: خزانة الأدب (ج10/ 146).

[4] شرح كافية ابن الحاجب (ج 4/ 276)، انظر: الهامش.

[5] سورة الرّحمن (آية:26).

سُلَيْمَانَ﴾[1]. وقوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾[2]. وثالثها: أن يكون بمعنى (عن)؛ أي: تَسُدَّ مسدَّها في معنى المجاوزة الذي يذكره، ومثال ذلك:" بَعُدَ عليَّ المكانُ، وتَعَذّر عليه الأمر، وأبطأ عليه، وخَفِيَ عليَّ مكانك "، ومنه أيضًا قول القُحَيْف العُقَيلي:

" إذا رضيت عليَّ بنو قشير "[3].

وأنشد سيبَويه:

أرمي عليها وهي فَرْعٌ أَجْمَعُ وهي ثلاث أذرع وإصْبَعُ

التّقدير: أرمي عنها، لقولهم: رميتُ عن القوس[4]. فنستنتج من الكلام السّابق، أنّ الّذي يحدد معنى "على" هو سياق الجملة. و(على) جاءت بمعنى (عن) في قول الشاعر:" أرمي عليها" بمعنى "أرمي عنها".

وقد أفرد له ابن جني (392ه) بابا سمّاه:" باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض" وقال فيه: هذا باب يتلقَّاه الناس معسولاً، وما أبعد الصَّواب عنه، وذلك أنَّهم يقولون: إنّ " إلى" بمعنى "مع"،[5] ويحتجُّون بقوله تعالى: ﴿ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾[6].

---

[1] سورة البقرة (آية:102).

[2] سورة القصص (آية:15).

[3] المقاصد الشّافية (ج3/ 650- 652).

[4] الكتاب (ج226/4).

[5] الخصائص (ج2/ 312).

[6] سورة الصف (آية:14).

وقال النَّابغة الذّبياني[1]:

فلا تَتْرُكَنِّي بالوَعيدِ كَأَنَّني إلى النّاس مطليٌّ به القارُ أجْرَبُ [2].

موضع الشّاهد قوله: " إلى النّاس مطليٌّ به القارُ أجْرَبُ"

قيل:" إلى" فيه بمعنى " في"، والوجه أن تكون على أصلها للانتهاء؛ لأنّ قوله:" مطليٌّ به القار"، معناه مكَرَّهٌ مَبغّض. وهو يتعدى بـــ "إلى"[3]، وتوجيه ابن عصفور، قـــال فـــي " كتـــاب الضّرائر" إنَّما وقَعَت فيه " إلى" موقع في، لأنّه إذا كان بمنزلة البعير الأجـــرب المطلـــيّ الّـــذي يُخاف عدواه، فيطردُ عن الإبل، إذا أراد الدّخول بينها، كان مبغضًا إلى النّاس، فعومـــل مطلِـــيّ كذلك معاملة " مبغض". وقال في موضع آخر: هو على تضمين " مطلي" معنى " مبغض". ولـــو صحَّ مجيء " إلى" بمعنى " في"، لجاز زيد إلى الكوفة[4].

وزَعَمَ الأخفش أن (إلى) تكون بمعنى الباء، وخَرَّجَ عليه قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا لَقُواْ الَّذِينَ آمَنُواْ قَالُوٓاْ آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ ﴾[5]، أي بشياطينهم[6] وذكر ابن مالك: أنّها تأتي للتبين؛ قـــال: وهـــو المتعلِّقة في تعجب، أو تفضيل كقوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ﴾[7] ،وأنّهـــا تكون بمعنى (في)، كما في قول النّابغة الذُّبياني: (....إلى النّاس)؛ أي في النّاس، وأنَّها قد تكون موافقة (اللام) [8].

---

[1] البيت نسب إلى النّابغة الذّبياني، وهو من الطّويل، ديوانه (73)، انظر: شرح التّســـهيل (ج3/ 13)؛ خزانـــة الأدب (ج2/ 466)؛ شرح كافية ابن الحاجب (ج2/ 275)، ارتشاف الضّرب (ج4/ 732).

[2] المعنى: أرجو ألا تهدّدني، فيتحاشاني النّاس، كما يتحاشون الجمل الأجرب المدهون بالقار ليشفى. شرح كافية ابن الحاجب (ج4/ 275).

[3] خزانة الأدب (ج 9/ 466).

[4] شرح أبيات المغني(ج2/ 123- 124).

[5] سورة البقرة (آية:14)

[6] ارتشاف الضّرب (ج4/ 1732).

[7] سورة يوسف (آية:33).

[8] شرح التّسهيل (ج3/ 13_14).

والّذي يلاحظ أنّ (إلى) في قول الشّاعر: (إلى النّاس)، جاءت بمعنى الانتهاء، وأنّ (إلى) تأتي بمعنى (في). والشّواهد كثيرة، ومنها:

أوّلًا: قول طرفة بن العبد:

وإن يَلتق الحيُّ تلاقِني إلى ذَروةِ البيت الكريم المَصَمَّدِ[1].

والشاهد على أن (إلى) فيه على أصلها، ومع مجرورها حال من الياء في تلاقني، متعلقة بمحذوف تقديره:" تلاقني منتسبا إلى ذروة البيت"، و" إلى" ليست بمعنى (في) كما قيل، حكاه ابن السراج، قال في الأصول، وقالوا في قول طرفة: وإن يلتق الحي الجميع تلاقني

وإنّ (إلى) بمعنى (في) [2]

ثانيًا قول عنترة:

بَطَلٌ كَأَنَّ ثيابَهُ في سَرْحَةٍ يُحْذَى نِعَالَ السبتِ ليسَ بتوأَمِ [3].

موضع الشّاهد: قوله " في سَرْحَةٍ"، حيث قيل إن " في" بمعنى "على"، والرّضي يرى أنّها للظَّرفيّة، لأنّ ثيابه إذا كانت على السّرحة، فقد صارت السَّرحَة موضعًا لها، والسَّرحة: الشّـــجرة العظيمة العالية[4].

ثالثًا: قول امرؤ القيس[5]:

ألا هَلْ أتاها والحَوادثُ جَمَّةٌ بَأنَّ امْرَأَ القيْس بنَ تملُك بَيْقَرا

---

[1] ديوان طرفة بن العبد (80). انظر منهج السَّالك (ج841/3).

[2] خزانة الأدب (ج9/ 470).

[3] ديوان عنترة (152).

[4] شرح كافية ابن الحاجب (ج4/ 283) انظر الهامش.

[5] ديوان امرؤ القيس، محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف– مصر، ط1 (1958م)، (392). وخزانة الأدب (ج9/ 524– 527). منهج السَّالك (ج3/ 872).

موضع الشّاهد فيه قوله: " بَأنَّ امْرَأَ القيْس بنَ تملُك بَيْقَرا "، حيث زاد الباء في المصدر المنسبك من " أنّ" واسمها وخبرها، الَّذي هو في موضع رفع على أنّه فاعل (أتاها)، وهذه الزّيادة من القليل الشّاذ الّذي لا يقاس عليه[1].

ثانيًا: الإضافة

الإضافة: نسبةٌ بين اسمين على تقدير حرف الجر، توجبُ جرَّ الثَّاني أبدًا، نحو: " هذا كتابُ التِّلميذ. لَبِستُ خاتم فِضَّة. لا يقبلُ صيامُ النّهار ولا قيامُ اللَّيل، إلا من المُخلصين". والتّقدير: كتاب للتلميذ، وخاتمًا من فضّة، الصيَّام في النّهار، والقيام في اللَّيل. ويسمّى الأوَّل مضافًا، والثّاني مضافًا إليه. فالمضاف والمضافُ إليه اسمان بينهما حرفُ جَرّ مُقدَّرٌ. وعامل الجر في المضاف إليه هو المضاف، لا حرف الجرِّ المقدَّرُ بينهما على الصَحيح[2].

والإضافة نوعان: إضافة معنويَّة، وإضافة لفظيّة. ويقال للإضافة المَعَنويَّة: المحضة وهي إضافة حقيقية تكسب المضاف معنى معيناً؛ فإمّا أن تكسبه تخصيصًا، كقولنا: كتاب تاريخ، وإمَّا أن تكسبه تعريفًا، وذلك إذا كان المضاف إليه معرفة، نَحو: زادُ الرِّحلة [3]. وتأتي الإضافة المعنوية على أربعة أنواع: لاميّة وبيانيّة وظرفيّة وتشبيهيّة.

فاللاميّةُ: ما كانت على تقدير" اللام". وتفيدُ المِلكَ أو الاختصاصَ. فالأوّل نحو:" هذا حصانُ عليٍّ"، " والثّاني نحو:" أخذت بلجام الفرس". والبيانيّة: ما كانت على تقدير " من" وضابطها أن يكون المضاف إليه جنسًا للمضاف، حيث يكون المضاف بعضًا من المضاف إليه،

---

[1] شرح كافية ابن الحاجب (ج4/289_ 290).

[2] جامع الدُّروس العَرَبيَّة (584).

[3] النّحو الشّافي الشّامل، محمود حسني مغالسة. دار المسيرة – عمّان. ط 4. (2014– 1435هـ). (447).

نحو:" هذا بابُ خشبٍ. ذاك سِوارُ ذَهبٍ". (فجنس الباب هو الخشب، وجنس السّوار هو الـذَّهبَ، والباب بعضٌ من الخشب، والسِّوار بعض من الذَّهب) [1].

والظّرفية: ما كانت على تقدير" في"، وضابطُها أن يكون المضاف إليه ظرفًا للمضـاف. وتفيدُ زمانُ المضاف أو مكانه، نحو:" سَهَرُ اللّيل مُضنٍ، وقعود الدّارِ مُخْمِلٌ". والتشـبيهيّة: مـا كانت على تقدير " كاف التَّشبيه"، وضابطها أن يُضافَ المُشبّهُ به إلى المشبَّه، نحو:" انتثر لُؤْلُـؤُ الدّمع على وردِ الخدود". وكقولنا: ذهَبُ الأصيل، أي: ذهب كالأصيل[2].

وأما النوَّع الآخر من الإضافة فهو الإضافة اللّفظيّة: ويقال لها غير المحضة، وهي مـا يغلب أن يكون فيها المضاف وصفًا يدل على الحدوث في زمن الحال، أو المستقبل، أو الـدّوام؛ أي مشبّهًا للفعل المضارع في العمل والدّلالة الزّمنية[3]. وهذه الإضافة لا تفيدُ تعريف المضـاف ولا تخصيصهُ، وإنَّما الغرض منها التّخفيفُ فـي اللّفـظ، بحـذف التنـوين، أو نـوني التّثنيـة والجمع[4].

---

[1] جامع الدُّروس العَرَبيَّة (584).
[2] المرجع نفسه (584– 585). انظر: النّحو الشّافي الشّامل (447).
[3] النّحو الشّافي الشّامل (449).
[4] جامع الدّروس العربيّة (586).

شواهد الإضافة:

أوّلًا: قول الشّاعر[1]:

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرًا فَلَبَّى، فَلَبّي يَدَيْ مِسْوَرِ

موضع الشّاهد: قوله: "فلبّى يَدَيْ مِسْوَر": حيث جاء " لبّى" الثّانية مضافًا إلى ظاهر، وهو نادر شاذّ، لأنَّ هذا من الأسماء التي تلزم الإضافة إلى المضمر، نحو:" دوالَيْك وسَعْدَيْك وحَنَانَيْك وهَذانَيْك"[2] وفي شرح الكشّاف كتب ابن الحبيب الكاتب:" فلبّى الأولى بالألف، والثّانية بالياء على إضافتها إلى "يدي" إضافة المصدر إلى المفعول وصحّحه الصّغاني. قلت: الأوّل فعل، وإن كانت الألف رابعة، ولعل ذلك لتمييز أن الأوّل فعل. وأنّ الثّاني مصدر منصوب. وعلامة النّصب فيه الألف[3].

قيل: إن اللّازم للإضافة على نوعين ما يختصّ بالإضافة إلى الجمل، وما يختصّ بالمفردات وهو ثلاثة أنواع: ما يضاف للظّاهر والمضمر وذلك نحو: كلا، وكلتا، وعند، ولدى، وسوى، وقصارى الشّيء، وحماداه؛ بمعنى غايته، وما يختص بالظّاهر وذلك نحو أولي، وأولات، وذي، وذات، وما يختص بالمضمر وإليه الإشارة بقوله: " وبعض ما يضاف حتمًا، أو وجوبًا (امتنع إيلاؤه اسمًا ظاهرًا حيث وقع)، وهذا النّوع على قسمين: قسم يضاف إلى جميع الضّمائر (كَوَحْدَ) نحو: جئت وحدي، وجئت وحدك، وجاءه وحده، وقسم يختصّ بضمير

---

[1] قيل: قائلة هو رجل من بني أسد، قاله أبو تمام. وهو من المتقارب، انظر: المقاصد النّحويّة (ج2/ 518)، وانظر: لباب الإعراب، تاج الدّين محمد بن أحمد الإسفراييني (ت: 684هـ). تحقيق: بهاء الدين عمر الوهاب الرحمن. دار الرفاعي – المكتبة التراثية، ط 1(1405– 1984). (280) قائله غير معروف. **اللُّغة:** قوله نابني : أصابني، وقوله:" لبّى" يعني: قال: لبيك. قال: وقولهم لبّيك مثنى قال ولو كان بمنزلة "على" لقال:" فَلَبَّى يَدَيْ مسور"، لأنك مسور لأن تقول:" على زيد" إذا أظهرت الاسم، وإذا لم تظهر تقول "عليه"، كما قال الأسدي أيضًا:

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرًا فَلَبَّى، فَلَبّي يَدَيْ مِسْوَر

انظر: لسان العرب (ج300/13)، (لبّى). وقوله:" يدي مسْوَر" مسور: اسم رجل، وأصله أنّه رجل لزمته ديّة فطلب من مسور أن يعيْنه فيها فأجابه إلى ذلك، وخصّ اليدين بالذِّكر لأنهما هما اللتان دفعتا له المال. لسان العرب (ج13/ 167)، (لبّى).

[2] المقاصد النّحويّة (ج 2/ 519).

[3] المصدر نفسه (ج 2/ 519). انظر: منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج982/3).

المخاطب نحو: (لبَّيْ) و(دَوَالَي)، و(سَعْدَي)، و(حناني)، و(هذاذي). تقول" لبّيك" بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة، من ألب بالمكان، إذا أقام به و(دواليك) بمعنى تداولا لك بعد تداول، و(سعديك) بمعنى إسعادًا لك بعد إسعاد، ولا يستعمل إلا بعد "لبيك" و"حنانيك" بمعنى تحنّنا عليك بعد تحنن، و"هذاذيك" بذالين معجمتين بمعنى إسراعًا لك بعد بعد إسراع "وشَذَّ إيلاءُ يَدَي لِلَبَّى".[1] كقوله:

دَعَوْت لِمَا نَابني مِسورًا فَلَبَّى فَلَبَّىْ يَدَي مِسْوَرِ

قوله: (فَلَبَّى) أي فَلَبَّاني، فحذف المفعول؛ أي قال: لبّيك قوله:" فلبَّى يَدَي مِسْور" أي فأجابة منّي إجابة له، إذا سألني في أمر نابه، فدعا له جزاء لصنعه، وذكر اليدين على سبيل الإقحام والتّأكيد؛ فإن قلت: ما الفرق بين الفاءين؟ قلت: الأولى للعطف المؤذن بالتعقيب، والثّانية سببية على حذف الفعل، وإقامة المصدر مقامه، فدعا له أن يكون مجابًا كما كان مُجيبًا، يقول: دعوت مِسْورًا لينصرني لمّا نابني من الشّدائد، فأجابني، فأجاب الله دعاءه[2].

وزعم الخليل –رحمه الله– أنَّ معنى التّثنية أنّه أراد تحنّنا بعد تحنّن، كأنّه قال: كلّما كنتُ في رحمةٍ وخير منك، فلا يَنْقَطِعَنَّ، ولَيَكُنْ موصولًا بآخر من رحمتك. ومثلُ ذلك:" لَبّيك" و"سعديك"، وسمعنا من العرب من يقول: سبحان الله وحنانيه، كأنّه قال: سبحان الله واسترحامًا، كما قال: سبحانَ الله وَرِيْحانَه، يريد: واسترزاقَه[3].

وزعم يونس أنَّ لَبَّيك اسمٌ واحدٌ، ولكنَّه جاء على (هذا) اللفظ في الإضافة، كقولِكَ: علَيك. وزعم الخليل أنها تثنيةٌ بمنزلة "حَوالَيْكَ"؛ لأنَّا سمعناهم يقولون: حنانٌ، وبعض العرب يقول: " لَبٌّ" فيُجريه مجرى " أمس" و" غاق"، ولكنّ موضعه نصبٌ. و" حواليك" بمنزلة "حَنَانَيْك". ولست تحتاج في هذا الباب إلى أن تُفرد، لأنّك إذا أظهرت الاسم تَبَيّن أنّه ليس بمنزلة

---

[1] حاشية الصبّان على شرح الأشموني (ج1/ 251).

[2] المقاصد النّحويّة (ج519/2).

[3] الكتاب (ج348/1).

" عَلَيْكَ" و" إِلَيْكَ"؛ لأنّك (لا) تقول: لَبَّى زيدٍ وسَعْدى زيدٍ. وقوله: "فَلَبَّى فَلِبَّى يَدَيْ مِسْوَرِ" ولو كان بمنزلة على لقال: فَلبَّى يَدَيْ مسور، لأنك تقول: عَلى زيدٍ، إذا أظهرت الاسم[1].

وموضع الشَّاهد فيه قوله: " فلبّى" بإثبات الياء للتّثنية، فهو ردٌّ على يونس في زعمه أن " لبّيك" بمنزلة "عليك"، ولو كان بمنزلتها لأثبت الألف، كما تقول على زيد في الإظهار. وقال الرّماني:" فهذا شاهد على أنّ الياء تثبت مع الإضافة إلى الظاهر، وقد ثبت به أيضًا أنّ التّثنية تكون للمبالغة[2].

ثانيًا: قول النّابغة الذّبيانيّ:

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا فَقُلْتُ: أَلَمَّا تَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ؟ [3]

موضع الشَّاهد: قوله: (على حين عاتبت) فإنّ الرّواية وردت فيه بفتح "حين" على أنّه مبني على الفتح؛ لأنّه اكتسب البناء مما أضيف إليه[4]. وأنّ "حين" تضاف إلى الجمل، وأنّ الارجح فيها البناء إذا أضيفت إلى جملة مبنية الصّدر[5].

وفي إضافة أسماء الزّمان إلى الجمل، فَشَرْط أسماء الزَّمان أَنْ تكون مبهمة وتشمل ما لا يختصّ بوجه ما كـ " حينَ" ، و" مُدَّة" و" زَمن"، وما يختصّ بوجه دون وجه كـ " غداةَ" و"

---

[1] المصدر السّابق (ج1/ 351– 352).

[2] نفسه (ج1/ 352). منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج982/3).

[3] البيت للنَّابغة في ديوانه (53). اللّغة: قوله:" على حين" على ههنا بمعنى في، مثلها في قوله تعالى: ﴿عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ ﴾سورة القصص (آية:15). تقول: عاتبت فلانًا على كذا، إذا لمته على فعله وأنت ساخط على ما كان منه، والمشيب، وقت حلول الشَّيب برأسه، أو هو الشيب نفسه، والصِّبا – بكسر الصَّاد – الصَّبوة – والميل إلى الهوى، " أَلَما" الهمزة في هذه الكلمة للإنكار، ولما: حرف حالٌّ على النّفي مثل "لم"، لكن يتفارقان في أن مدخول " لما" متوقع الحصول، والأصل في مدخول " لم" أن يكون غير متوقع الحصول عنده.....وقوله: " وازعُ " اسم فاعل فعله " وزع – يزع"، مثل:" وضع – يضع"، بمعنى زجر وكفّ ونهى، ويروى" ألما تصح والشَّيب وازع" بتاء المضارعة الدَّالة على الخطاب، على الالتفات. أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك (ج3/ 113).انظر الهامش

[4] منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج1011/3). انظر: أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك (ج114/3)، انظر الهامش.

[5] ارتشاف الضّرب (ج1825/3)، انظر الهامش.

عَشِيَّة"، فلو تخصّص بتصريف كـ " سَحَر" من يوم بعينه، أو كان محدودًا بالتّثنية كـ" يومين" لم يجز إضافته، خلافًا لابن كيسان في المثنى، فإنَّه يجوز عِنده إضافته إلى الجملة، والصحيح المنع، إذ لَمْ يُسْمَعْ، فإن كان غَيْرَ مثنى، ودلَّ على استحضار ما تحته من العدد استحضارًا أوّليًّا كأسبوع، وشهر، وعام وسنة، فَنصّ على جواز إضافته إلى الجمل[1].

ونص غيرهم على المنع في كلّ ما دلَّ على عدد دلالة صريحة نحو شهر، وأسبوع، وجمعة، وسئل المبرد هَلْ يجوز:" أَتَيتُكَ شَهْرَ زَيْدٌ أميرٌ وسنة زَيْدٌ أَمِيرٌ"، فقال: كل ما كان في معنى " إذ" فجيد، فلا يجوز قوله:" أتيتك"؛ لأنّها جعلت في موضع (إذا) فيما ساواهما في الإبهام، أو قاربهما جازت إضافته، ولو كان لازمًا إضافة لم يصنّف حتَّى يكفّ بـ (ما) نحو:" قَبْلَ ما وبَعْدَ مَا"، وهذا الظّرف الذي تجوز إضافته، وهو ما بَقي على ظرفيّته، فانتصب ظرفًا، وحقيقي وهو ما استعمل فاعلًا ومفعولًا ومبتدأ ومجرورًا [2]. لقوله تعالى: ﴿ هَذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴾[3].

ويجوز في الزّمان المحمول على (إذا)، أو (إذْ) الإعراب على الأصل، والبناء حَمْلًا عليهما، فإن كان ما وليه فِعْلًا مبنيًّا؛ أرْجَحَ للتناسب فقوله[4]: " على حين" الرِّواية وردت فيه بفتح" حينَ" على أنه مبني على الفتح، لأنّه اكتسب البناء ممّا أضيف إليه[5]. فقوله:" حين" ظرف زمان مبنيّ على الفتح في محل جرّ بـ" على"، "عاتبت" فعل ماضٍ مبنيّ على فتح مقدّر على آخره لا محلّ له من الإعراب، وتاء المتكلّم فاعله، والجملة في محل جر بإضافة حين[6].

نستنتج من الشّاهد السّابق: أنّ قوله:" على حين" مبني على الفتح؛ لإضافته إلى فعل بناؤه لازم، ويجوز كسر (حين) للإعراب. فعلى الأوّل ظرف كفى، كما في" ودخل المدينة على

---

[1] المصدر السّابق (ج3/ 1825).

[2] أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك (ج113/3). انظر: ارتشاف الضّرب (ج3/ 1825– 1826).

[3] سورة المرسلات (آية: 35).

[4] أوضح المسالك (ج112/3)

[5] المصدر السّابق (ج3/ 112_ 114).

[6] نفسه (ج3/ 113) انظر الهامش.

حين غفلة"، والمعنى في وقت عاتبت، وعلى الثّاني أي لأجل الصّبا، كما في قوله تعالى:﴿ ولِتُكبّروا الله على ما هداكم﴾[1] . والهمزة للاستفهام، و" لمّا" من الجوازم. و" أصبح" مجزوم به، والواو للحال، و"وازع" من وزعت الرّجل إذا كففته[2].

ثالثًا: قول عبد الله بن الزّبعري:

إنَّ للخيرَ وللشّرِ مدى وكِلا ذلك وَجْهٌ وقبلْ[3].

موضع الشّاهد: قوله: " وكلا ذلك" فأضاف" كلا" إلى " ذلك" وهو مفرد في اللّفظ لأنّ المراد به اثنان، وهو شبيه بقوله تعالى:﴿عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾[4]. ولا يضافان إلى نكرة فلا يقال" مررت بكلا رجلين ولا كلتا امرأتين"، ولا يضافان أيضًا إلى مفترقين، فلا يقال" مررت بكلا زيد وعمرو"، وربّما جاء مثل هذا في الشّعر[5]. قال الفارسي: فهذا يراد به التّثنية كما أريدت بالضّمير في" كلانا" التّثنية، وإن كانت اللّفظة تقع على الجميع[6].

فالاستشهاد فيه في قوله: " وكلا ذلك" أنّ " كلا" فيه أضيف إلى اسم الإشارة" ذلك" وهو وإن كان مفردًا في اللّفظ، ولكنّه يرجع إلى شيئين في المعنى، لأن المذكور هو الخير والشّر. كما ذكر في قوله تعالى: ﴿قالوا ادعُ لنا ربّك يبيّن لنا ما هي قال إنّه يقول إنّها بقرة لا فارض ولا بكرٌ عوانٌ بَيْنَ

---

[1] سورة البقرة (آية:69) .

[2] حاشية الصّبّان على شرح الأشموني (ج2/ 256).

[3] البيت من الرمل، وهو لعبد الله بن الزّبعري، من قصيدة طويلة يخاطب بها حسّان بن ثابت – رضي الله عنه– يذكر فيها ما نال المسلمين في وقعة أحد من الإنكسار، ويعرض فيها بالنبي ﷺ وأصحابه وهو يومئذ على الشّرك، ثمّ أسلم بعد ذلك وقَبِل النّبيﷺ إسلامه وأمّنه انظر: المفصل في علم العربيّة (88)، المقاصد النّحويّة (ج5/ 543).

[4] شرح التّسهيل (ج 3/ 107).

[5] المقاصد الشّافية (ج4/ 101). منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج1020/3).

[6] شرح التّسهيل (ج 3/ 107).

ذَلِكَ فافعلوا ما تؤمرون﴾[1]. أي بين ما ذكر من الفارض والبكر. وإنما قدِّر هكذا؛ لأنَّ" كلا" و" كلتا" ممّا يلازم الإضافة إلى مُعَرَّف مثنى لفظًا ومعنى نحو:" كلا الرّجلين" و" كلتا المرأتين"، أو معنى دون لفظ كما في قولك:" كلانا فعلنا" كما جاء في البيت المذكور[2].

وبحسْب ما ذكر سابقًا، فإن موضع الشَّاهد في قوله " كلا" قد أضيف إلى ذلك وهو وإن كان مفرداً في اللّفظ فإنه في المعنى مثنى؛ لأنّه يرجع إلى شيئين هما: الخير والشّر، والمعنى أن لكل من الخير والشّر غاية ينتهي إليها، فلا هذا يدوم، ولا ذاك، وكلا الأمرين له وجه من المصلحة، فربّما نزل بالإنسان مكروه آلمة وأزعجه وهو في الحقيقة خير له. ومن الشَّواهد على "كلا" قول الشَّاعر:

كِلا أخي وخَليلي وأجدِي عَضُدًا في النَّائِباتِ وإلْمامِ المُلِمَّاتِ[3].

موضع الشَّاهد: قوله:" كلا" فإنّ " كلا" أضيف إلى كَلمتين، ولا يجوز ذلك، فلا يقول: كلا زيد وعمرو قاما، وهذا الّذي جاء ضرورة نادرة، وأجاز ابن الأنباري إضافتها إلى المفرد بشرط تكرّرها؛ نحو: كلاي وكلاك مُحسنان[4] فشرط ما يضاف إليه" كلا" و" كلتا" أن يكون معرفة دال على اثنين غير متفرّق بعطف، نحو قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ﴾[5] و" كلاهما أخوك"، ولا يجوز " كلا ثوبين اشترين" ولا " كلا النّاس أكرمت"، ولا " كلا زيد وعمرو عندي، " لعدم التّعريف في الأوَّل؛ وعدم التَّثنية في الثّاني، والتَّفريق بالعطف في الثّالث، كقول الشّاعر السَّابق:" كلا أخي وخليلي"؛ حيث أضاف" كلا" إلى متفرَّق بالعطف، وهذا في النّادر[6].

---

[1] سورة البقرة (آية:69).

[2] المقاصد النَّحويَّة (ج2/ 543).

[3] وهو بالنسبة في أوضح المسالك، وهو من البسيط، (ج3/ 119) وهو لأبي الشعر الهلالي في المقاصد النَّحويَّة (ج4/ 104) منهج السَّالك (ج3/ 1023).

[4] المقاصد النَّحويَّة (ج2/ 544).

[5] سورة الكهف (آية: 33).

[6] إرشاد السَّالك إلى حل ألفيّة ابن مالك (ج1/ 496).

فنجد أنَّ " كلا" أُضيف إلى كلمتين، ولا يجوز ذلك، فلا يقال: كلا زيد وعمرو قاما، وهذا الذي جاء ضرورة نادرة. وأُجيز إضافتها إلى المفرد بشرط تكرّرها، نحو: كلاي وكلاك محسنان[1].

لذلك فإنّ ما يلزم الإضافة " كلا" و" كِلتا"، ولا يضافان إلّا لما استكمل ثلاثة شروط؛ أوّلها: التَّعريف؛ فلا يجوز" كِلا رَجُلَيْنِ"، ولا" كِلتْا امْرَأتين". خلافًا للكوفيين. وثانيها: الدَّلالَةُ على اثنين، إمّا بالنَّص نحو: (كِلاَهُمَا) وقوله تعالى:﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ﴾[2]، أو بالاشتراك كقولنا:" كلانا"؛ فإنّ كلمة (نا) مشتركة بين الاثنين والجماعة، وإنمّا صحَّ قوله: " كلا ذلك وَجهُ وقَبَل"؛ لأنّ (ذا) مُثنّاة في المعنى؛ مثلهَا في قوله تعالى: ﴿ لاَّ فَارِضٌ وَلاَ بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾[3]. وثالثها: أن يكون كلمة واحدة فلا يجوز (كِلاَ زَيْد وَعَمرو) وأن قوله: كلا أخي وخِليلي واجِدِي عَضدًا، فمن نوادر الضرورات[4].

رابعًا: قول الرَّاعي النَّميري:

فَريشِيَ مِنْكُمُ وَهَوَايَ مَعْكُمْ وإنْ كانت مَوَدَّتُكُم لِمَامَا[5].

موضع الشَّاهد: قوله: " مَعْكُم" حيث بني على السُّكون، وهذا لغة ربيعة وتميم[6]، وعند الجمهور عينها مفتوحة معربة[7]. فإنّ مِنْ ظروف المكان اللازمة للإضافة" مع"، إذا لاقت متحرّكًا،

---

[1] أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك (ج119/3).

[2] سورة الكهف (آية: 33).

[3] سورة البقرة (آية: 68).

[4] أوضح المسالك (ج3/ 117).

[5] البيت من الوافر، وهو للرَّاعي النّميري في معلق ديوانه، (311). اللّغة:" فريشي": الرِّيش – بكسر الراء– اللّباس الفاخر،ومثله الرِّياش، وفي القرآن الكريم: ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾سورة الأعراف والريش أيضًا: المال والخصب والمعاش. لسان العرب (ج278/6)، (رَيَشَ).

[6] إنّها لغة ربيعة بن نزار وغَنْم بن ثعلب. انظر: الكتاب (ج287/3)، شرح التّسهيل (ج552/2) منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج1037/3).

[7] المقاصد النَّحويّة في شرح شواهد شروح الألفية (ج2/ 552).

والأشهر فيها الفتح، نحو:" وهو معكم"[1]. والإسكان قليل، كما في قول الشَّاعر السّابق" فريِش منكم" ؛ قال بعضهم: وهي لغة ربيعة، وهي على هذه اللّغة مبنية، وإن لاقت ساكنًا فهي على اللّغة المشهورة باقية على فتحها، نحو: قوله تعالى: ﴿ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم ﴾[2] وعلى لغة الإسكان يجوز الفتح تخفيفًا، والكسر على أصل التقاء السّاكنين، وقد تقطع عن الإضافة، فتنصب حالاً، نحو:" جاء زيد وعمر معًا"[3].

" وسئل الخليل عن" مَعَكُمْ" و" مَعَ"، لأيِّ شيء نصبَتَها؟ فقال: لأنَّها استُعملتَ غيرِ مضافة اسمًا كـ" جميع"، ووقعت نكِرة، وذلك قولك:" جَاءا معًا، وذَهَبا معًا، وقد ذهَب مَعَه، ومَن مَعَه"، صارت ظرفًا، فجعلوها بمنزلة:" أمامَ" و" قُدَّامَ"؛ فجعلها كَـ" هلْ" حين اضطُرّ، كما جاء في قول الرّاعي:

وريشى منكمُ[4] وهَوايَ مَعْكُمْ وإن كانت زِيارتُكُمْ لِمامًا[5].

ففي قول الشّاعر" وَهوايَ مَعْكُم" يتّضح في الشَّاهد تسكين" معْ" تشبيهًا لها بحروف المعاني المبنية على السّكون مثل:" هلْ" و"بلْ"، لأنّها في الأصل غير متمكّنة، وإنّما أعربت في أكثر الكلام بوقوعها مفردة في قولهم:" جاءوا معًا وانطلقوا معًا"، فوقعت موقع جمع فأعربت لذلك[6].

---

[1] سورة الحديد (آية:40).

[2] سورة النساء (آية: 69).

[3] إرشاد السَّالك إلى حَلِّ ألفية ابن مالك (ج1/ 500_ 501).

[4] ويروى: "فريش منكم".

[5] الكتاب (ج3/ 286_ 287).

[6] المرجع السّابق (ج3/ 287). انظر: الهامش. "فريشي" ريش: مبتدأ مرفوع بضَمَّة مقدَّرة على آخره ومنع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم وهو مضاف، وياء المتكلِّم: مضاف إليه مبني على السّكون في محل جر،" منكم" جار ومجرور وهو متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، و "هواي": الواو حرف، هوى: مبتدأ مرفوع بضَمة مقدّرة، وهو مضاف وياء المتكلِّم مضاف إليه مبني على الفتح، في محل جر بالإضافة." معكم": مع: ظرف متعلِّق بمحذوف خبر المبتدأ، ومع: مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه..." أوضح المَسَالك (ج3/) (126/ 127).

فقوله: (مَعَكُم)، جاء فيها وجهان؛ أوّلهما: مبنيَّة على السُّكون على لُغة ربيعة وتميم " مَعْ "، وثانيهما: أنّها جاءت عينها عند الجمهور مفتوحة مُعْرَبة " مَعَ"، وتُعَدُّ "مَعَ" من ظروف الزَّمان اللازمة للإضافة، وأنّه عند التقاء متحَرِّكين، فإن الأشهر فيها الفتح، كقولنا:" وهو مَعَكُم". وأنّ التَّسكين قليل. وأجاب الخليل عندما سُئل عَن" مَعَكُم" و" مَع"، لأيِّ شيء نصبتها؟ قال: لأنَّها استخدمت غير مضافة اسمًا كـ" جميع"، ووقعت نكرة فجعلوا " مع" بمنزلة "أمام" و " قدَّام" كما في قولهم:" جاءا معًا وذَهَبَا معًا"، فصارت ظرفًا مثل:" أمام" و"قدَّام"، وعند تسكين" مَعْ"، فإنَّه شبهها بحروف المعاني المبنية على السكون مثل " هَلْ" و" بَلْ".

ومن الشَّواهد الشّعريِّة على الإضافة قول امرئ القيس:

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبلٍ مُدْبِرٍ مَعًا كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ[1].

الاستشهاد فيه في قوله:" مِنْ عَلِ"؛ فإنّه معرب؛ لأنّه أريد به النّكرة؛ إذ المراد تشبيه الفَرس في سرعته بجلمودٍ انحطّ من مكانٍ عالٍ، لا من عُلُوٍ مخصوص، كقوله:" من عَلِ" [2]، وهذه الأسماء التي بنيت على الضّم حين حذف ما تضاف إليه، وأنّ شرطه أن يكون معرفة إذا نكّرت بأن حذف ما تضاف إليه، وكان نكرة، فإنّها تكون معربة بالنّصب، فتقول:" قَعَدَتُ أمامًا"، و" سِرْتُ قدّامًا"، لا تريد: قدّامَ شيءٍ معروفٍ. كما في قول الشّاعر: يريد: "من فوق"، ولا يريد: " من فوق شيء بعينه" [3]. حيث قطع في قوله:" مِن عَلِ"، عن الإضافة لفظًا ومعنى، وهو هنا معرب منوّن إلاّ أنّ تنوينه حذف هنا للوقف[4] و"عَلِ" هي اسم مكان بمعنى" فوق"، ولها أحكام أربعة توافق (فوق) في اثنين منها؛ وتخالفها في اثنين آخرين، والتّفصيل فيما يأتي:

---

[1] وهو من الطويل، ديوان امرؤ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط1(د ت)، (19).

[2] المقاصد النَّحويّة (ج2/ 564).

[3] مهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج1049/3).

[4] إرشاد السَّالك إلى حلِّ ألفية ابن مالك (ج1/ 506).

أوّلًا: وجها الاتفاق:

الأوّل: -كل منهما- كما سبق بمعنى واحد، فهي مثل (فوق) في الدّلالة على العلُــوّ. والآخــر: تبنى (علُ) على الضّم، إذا كانت معرفة، فإن دلَّتْ على علوّ معين والسّبب في البناء قطعها عــن الإضافة لفظًا ونية معنى المضاف إليه. بدليل تنظيرها بكلمة "فوق". فقوله: "مِن علِ" كان حــقّ الكلمة التّنوين" من علٍ" لكنّه حذف للشّعر[1].

ثانيًا: وجها الاختلاف:

أوّلًا: لا تستعمل "علُ" إلّا مجرورة بالحرف "مِنْ". ثانيًا: أمّا "فوق" فإنّها تجر بالحرف "مِن" كقوله تعالى: ﴿إذ جَاؤُوكُمْ من فَوْقِكُمْ ومن أسْفَلَ منكم﴾ [2].أو تنصب على الظّرفيّة، مثل: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوا إلى الطّيْرِ فَوْقَهُم صافّاتٍ﴾ [3].

وقبل وبعد وحسب وأوّل ولدن وعل، وأسماء الجهات السّت (وهي فــوق وتحــت وأســفل وأمام، وقدّام ووراء وخلف، ويمين وشمال)، لها أربعة أحوال:

الأول: أن تضاف لفظا، نحو حضرت بعد العصر، وجئت من قبل، على قوله تعالى: ﴿ ولتعلمن نبأه بعد حين ﴾ [4]. والثاني: أن يحذف ما تضاف إليه، وينوى لفظه كقوله:

ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف[5]

---

[1] نحو الألفيّة (ج 2/ 574).

[2] سورة الأحزاب (آية: 10).

[3] سورة الملك (آية: 19). نحو الألفيّة (ج575/2).

[4] سورة ص (آية: 88).

[5] منهج السَّالك (ج3/ 1064) وهو بلا نسبة في منهج السَّالك، انظر: الكامل في قواعــد العربيّــة (ج1/ 454) المقاصد النّحويّة (ج2/ 553).

(فالاستشهاد فيه) في قوله:" ومن قبل"، فإنه معرب؛ لأن المضاف إليه منوي تقديره: من قبل ذلك، ونحوه[1]. والثالث: أن يحذف ما تضاف إليه ولا ينوى لفظه ولا معناه، كقوله:

مكر مفر مقبل مدبر معا كجلمود صخر حطه السيل من عل

وورد ذكرها سابقًا في هذا الباب، وقرئ قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾[2]. بجر" قبل" و" بعد"، وتنوينهما، وحكى أبو عليّ: ابدأ بذا من أوّل، بالفتح على الإعراب ممنوعًا من الصّرف للوصفيّة ووزن أفعل، فقوله تعالى: (مِنْ قبل) مبني على الضمَّ لما قطع المضاف، وقوله: (قبل) عن الإضافة. والرّابع: أن يحذف ما تضاف إليه، وينوى معناه، وتبنى في هذه الحالة على الضَّم، لشبهها حينئذ بحروف الجواب في الاستغناء بها عَمّا بعدها، مع ما فيها من شبه الحرف في الجمود والافتقار، نحو قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾ في قراءة الجماعة، ونحو قبضت عشرة فحسب؛ أي فحسبي ذلك، وحكى أبو علي: ابدأ بذا من أوّلُ بالضَّم، وتقول: سرت مع القوم ودون؛ أي: ودونهم، وجاء القوم، وزيد خلف أو أمام، أي خلفهم أو أمامهم [3].

وهناك المزيد من الشواهد الشعرية على موضوع " الإضافة" والموضوعات الأخرى. لا يتسع المقام لذكرها جميعا.

ثالثا: المضاف إلى ياء المتكلم:

عندما يضاف الاسم إلى ياء المتكلم يكسر ما قبل الياء؛ أي آخر الاسم، وذلك لأن الياء يناسبها الكسر، مثل: كتاب وقلم، نقول: كتابي وقلمي (بكسر الباء والميم). ولكن بعض الأسماء وبخاصة المعتلة، أو ما صار آخرها حرف علة لسبب من الأسباب- فإن حرف العلة في آخر الاسم المضاف لا يكسر[4]. وهناك كلمات يجب كسر آخرها كـ " غلامي"، ويجوز فتح الياء

---

[1] المقاصد النّحويّة (ج2/ 554).

[2] سورة يوسف (آية: 4).

[3] الكامل في قواعد العربيّة نحوها وصرفها (ج1/ 454- 455).

[4] التّمهيد في النَّحو والصّرف (455).

وإسكانها. ويستثنى من هذين الحكمين أربع مسائل، وهي: المقصور كفتى وقذى، والمنقوص كرام وقاض، والمثنى كابنين وغلامين، وجمع المذكر السالم كزيدين ومسلمين، فهذه الأربعة آخرها واجب السكون، والياء معها واجبة الفتح، وندر إسكانها بعد الألف في قراءة نافع، كقوله تعالى: ﴿ومحياي﴾[1]. وكسرها بعدها في قراءة الأعشى والحسن؛ كقوله تعالى:﴿قال هي عصاي﴾[2]وهو مطرد في لغة بني يربوع في الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم، وعليه قراءة حمزة كقوله تعالى:﴿بمصرخي إني﴾[3].وتدغم ياء المنقوص، والمثنى، والمجموع في ياء الإضافة، كقاضي، ورأيت ابني وزيدي، وتقلب واو الجمع ياء، ثم تدغم[4] وسوف أتناول شاهدين في هذا الباب؛ أولهما

قول أبي ذؤيب الهذلي[5]:

أودى[6] بني وأودعوني[7] حسرة عند الرقاد[8] وعبرة ما تقلع.

---

[1] سورة الأنعام (آية : 162).

[2] سورة طه (آية: 18).

[3] سورة إبراهيم (أية: 22).

[4] أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك (ج3/ 167).

[5] هذا الشاهد من كلام أبي ذؤيب الهذلي – واسمه خويلد بن خالد بن محدث – وكان له أبناء خمسة هلكوا جميعاً بالطَّاعون في عام واحد، فيهم مرثيَّة يعدها بعض العلماء في الذروة العليا من شعر الرثاء. انظر: أوضع المسالك... (ج3/ 168)؛ منهج السَّالك في الكلام على ألفية ابن مالك (ج3/ 1079)، الدرر اللوامع (ج1/ 116) ارتشاف الضرب.. (ج4/ 1848).

[6] أودى" هَلَكَ. انظر: أوضح المسالك (ج3/ 168). أصله بعد الإضافة " نبوي" فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسّكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ثم كسرت النّون لمناسبة الياء. انظر: لسان العرب (ج1/ 190) (أَوَدَ).

[7] جاءت برواية وأعقبوني، انظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني (ج2/ 281)، شرح السيوطي على ألفية ابن مالك (336). " أعقبوني" حلفوا لي وأورثوني لسان العرب (ح10/ 215) (عقب).

[8] قوله:" الرُّقَادِ" النَّوم، وإنّما خصّ الحسرة أو الغصّبة بوقت الرّقَاد وهو اللَّيل لأنّه عندهم مثار الهموم والأشجان. المصدر السّابق (ج6/ 201).

موضع الشاهد قوله: قوله:" بني" حيث قلبت واو الجمع ياء عند إضافة هذا الجمع لياء المتكلم، فأصل" بني" بعد الإضافة" بنوي" فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما السكون فقلب الواو ياء وأدغمت في الياء ثم كسرت النون لمناسبة الياء[1].

لذلك فإن المضاف إلى ياء المتكلم ليس مثنى، ولا مجموعا على حد المثنى، فيه أربعة مذاهب:

أحدها: مذهب الجمهور أنه معرب في الأحوال الثلاثة مقدر فيه الحركات الإعرابية لشغل آخره بالحركة التي تقتضيها ياء المتكلم.

والثاني: مذهب الجرجاني، وابن الخشاب، والمطرزي، وظاهر كلام الزمخشري أنه مبني.

والثالث: مذهب ابن جني أنه لا معرب، ولا مبني، إذ الاسم لا ينحصر عنده في معرب ولا مبني، بل له حالة ثالثة مثل هذا.

والرابع: ما ذهب إليه ابن مالك من أنه ظاهر الحركة الإعرابية حالة الجر مقدرة فيه حالة الرفع والنصب، ويقول في المثنى: قام غلاماي، ورأيت غلامي، ومررت بغلامي، والخلاف الذي في إعراب المثنى جار فيه إذا أضيف إلى الياء. وتقول في الجمع الذي على حد التثنية هؤلاء ضاربي، ورأيت ضاربي، ومررت بضاربي اللفظ واحد، والخلاف فيه مضافا إلى الياء كالخلاف مضافا إلى غير الياء [2].

وَزَعَمَ أَبُو عمرو بن الحاجب، وتبعه ابنُ مالك أن هذا الجمع حالة الرَّفع إعرابه بالحرف المقدّر، وكما أنّ الحركة تُقَدَّرُ وكذلك الحرف يقدّرُ، وهذه الياء في (ضاربي)، وشبهه مفتوحة كما في قوله:" بَنِيَّ"، وفي الحديث:" أَوَ مُخرجيَّ هم" وقراءة

---

[1] أوضح المسالك (ج3/ 168 – 169). انظر: المقاصد النَّحويَّة (ج3/ 6). منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج1079/3).

[2] ارتشاف الضّرب (ج4/ 1847)

حمزة في قوله تعالى: ﴿بِمُصْرِخِيِّ﴾[1]. بكسر الياء أجازها أبو عمرو بن العلاء، والفرّاء، وقَطرب، وهي لغة بني بَرْبُوع، وقال الفرَّاء: قرأ بها الأعمش، ويَحيْىَ بن وثَّاب[2] قال: وَزَعَمَ القاسم بن معن أنَّها صواب، وكان ثقة بصيرًا [3].

فنلاحظ أن موضع الشاهد قوله:" بني" حيث قلبت واو الجمع ياء عند إضافة هذا الجمع لياء المتكلم، بني أصلها " بنوي" بعد الإضافة، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء." بنوي" – " بني" – وأدغمت الياء في الياء " بني" ثم كسرت النون لمناسبة الياء فأصبحت " بني".

والثّاني قول زياد بن واصل السلمى :

فَلَمَّا تَبيَّنَّ أصواتَنا بَكَيْنَ وفَدَّيْنَنَا بالأبِينَا [4].

---

[1] سورة إبراهيم، (آية: 22).

[2] هو القاسم بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الصحابي، كان من علماء الكوفة بالعربيّة واللّغة والفقة. انظر ترجمته في بغية الوعاة (ج263/2).

[3] ارتشاف الضّرب (ج4/ 1848) الإعراب:" أودَى" فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التّعذر، و"بنيّ" فاعل مرفوع بالواو المنقلبة ياء المدغمة في ياء المتكلم نيابة عن الضمّة لأنّه جمع مذكر سالم، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر، " وأعقبوني" الواو حرف عطف، أعقب: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله، والنون للوقاية، وياء المتكلّم مفعول به مبني على السكون في محل نصب، " حسرة" مفعول ثان لأعقب منصوب بالفتحة الظاهرة، " عند" ظرف متعلّق بأعقب منصوب بالفتحة الظّاهرة، وهو مضاف و" الرِّقاد" مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، " وعبرة" الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب،" عبرة": معطوف على حسرة منصوب بالفتحة الظاهرة،" لا" حرف نعني مبني على السكون لا محل له من الإعراب، " تفلح" فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هي يعود إلى عبرة، والجملة في محل نصب صفة لعبرة. أوضح المسالك...(ج 3/ 168– 169).

[4] البيت من المتقارب، وهو لزياد بن واصل في الكتاب (ج3/ 1082). شرح كافِيةَ ابن الحاجب (ج2/ 301). اللّغة: تبَيَّنَّ: معناه تعرّفْنَ، وبه روي أيضًا قوله: " فَدَّيْننا" أي قُلْنَ: جَعَلَ الله آباءنا فِداءً لكم. المعنى البيت من أبيات يفخر فيها الشَّاعر بآباء قومه وأمهاتهم، وأنه قد أبلوا في الحرب، فلمّا عادوا إلى نسائهم، وعرَفن أصواتهم، فَدَّينهم، لأنّهم أبلوا في الحرب. انظر: شرح كافية ابن الحاجب (ج2/ 301).

موضع الشّاهد: "بكيْنَ وفَدَّينَنا بالأبِينَا"، جمع " أب" مُسَلَّمًا، وهو جمع غريب، لأن جمع السَّلامة إنّما يكون في الأعلام والصّفات المشتقّة الجارية على الفعل كـ " مسلمين" و " مسلمات" [1].

قال سيبويه في كتابه: " اعلم أنَّك إذا جمعتَ اسم رجل فأنت بالخيار: إن شئت ألحقته الواو والنون في الرَّفع، والياء والنون في الجرّ والنّصب، وإن شئت كسّرته للجمع على حدّ ما تكسَّر عليه الأسماءُ للجمع"[2]. وسُئل سيبويه عن رجل يسمى بِابْنٍ فقال: إن جمعت بالواو والنون قلت: بَنُونَ كما قلت قبل ذلك، وإن شئت كسرت فقلت: أبناءٌ [3].

وسألت الخليل، عن" أب" فقال: إن ألحقت به النون والزيادة التي قبلها قلت: أبُونَ، وكذلك" أخٌ" تقول:" أخُونَ"، لا تغيِّر البناءَ، إلا أنْ تُحْدث العرب شيئًا، كما تقول:" دَمُون". وكذلك أخٌ تقول: أخُونَ، لا تغيّر البناء، إلّا أن تُحْدِثَ العربُ شيئًا، كما تقول:" دَمُونَ" ولا تغيِّر بناء" الأبِ" عن حالِ الحرفين؛ لأنه عليه بُني، إلاَّ أن تُحدث العربُ شيئًا، كما بنوه على غير بناء الحرفين[4].

قال ابن الحاجب: وأمَّا الأسماء الستة، فـ " أبي" و " أخي"، وأجاز المبرّد: " أبيَّ"، و " أخيَّ"، وتقول: " حمِي" و " هنِي"، ويقال:" فيَّ"، في الأكثر، و"فمي" [5].

قال الرّضي: هذا حكم الأسماء الستة عند إضافتها إلى ياء المتكلِّم، وهي باعتبار الإضافة على ضربين: ضرب لا يقطع الإضافة، ولا يضاف إلى مضمر، وهو: " ذو" وحدَه، فلا كلام فيه هذا الباب؛ إذ نحن نتكلم على المضاف إلى ياء المتكلّم، وهي ضمير وضرب يقطع، ويضاف إلى مضمر، وهو الخمسة الباقية، وهي على ضربين: ضرب إعراب عين

---

[1] منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج3/1082). شرح كافية ابن الحاجب (ج2/ 301).
[2] الكتاب (ج3/ 395).
[3] المصدر السّابق (ج3/ 400).
[4] المصدر السَّابق (ج3/ 405).
[5] شرح كافية ابن الحاجب (ج2/ 296).

الكلمة؛ أي: الواو، ولأمها محذوفة، وهو: " فوك"، وضرب إعرابه لام الكلمة، وهو الأربعة الباقية، وهو: " أبوك، و" أخوك" و" هنوك"، و" حَمُوك"[1].

وأمّا بقيَّة الأسماء السّتة، فلها أيضًا ثلاثة أحوال؛ أحداها القطع عن الإضافة، والأعرف فيها حذف لاماتها، وقد ثبتت في بعضها، كما يجيء في ذكر لغاتها، وثانيتها: الإضافة إلى غير ياء المتكلم، فالأعرف إذن، في:" أبوك" و" أخوك" جعل لامَيْهما إعرابًا؛ وفي " حم"، و " هن" حذف اللام، كما يجيء في لغاتهم. وثالثتها: الإضافة إلى ياء المتكلّم، قال الجمهور: يجب حذف اللامات، إذ ردّها في حال الإضافة إلى غير ياء المتكلّم، وذلك لغرض جعلها إعرابًا، والإعراب لا يظهر في المضاف إلى ياء المتكلم، فلا معنى لردِّها معها[2]، وأجاز المبرِّد قياسًا على الإضافة إلى غير ياء المتكلّم، كما نقل عنه ابن يعيش [3]، وابن مالك، وفي " أب" و " أخ" فقط كما نقل عنه جار الله وابن الحاجب، ولمّا ردّها ألزم الياء، لما قلنا في "فيَّ" على الأصح، وشبهته[4]، قول الشاعر:

قَدَرٌ أحلَّكَ ذا المَجَازَ وقَدْ أرَى وأبيَّ مَالَكَ ذُو المَجَازِ بِدَارِ[5].

موضع الشّاهد فيه قوله: "وأبيَّ" حيث ردّ لام " أبو" في حالة النّصب، وهي الياء، ثمَّ أدغمها في ياء المتكلم [6]. لذلك فإنّه يحتمل إن يكون جمعًا بـ " أب" مضافًا إلى الياء، إذ يقال في " أبي": " أبونا"، كما قيل في الشّاهد السّابق في " أخ":" أخونا".

---

[1] المصدر السّابق (ج2/ 296)

[2] نفسه (ج2/ 300).

[3] شرح المفصّل، ابن يعيش (يعيش بن علي). عالم الكتب – بيروت، ومكتبة المتنبي – القاهرة، لاط. د. ت. (ج3/ 36).

[4] شرح كافية ابن الحاجب (ج2/ 300).

[5] انظر: منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك (ج3/ 1081)، حاشية الدسوقي (ج3/ 45).

[6] شرح كافية ابن الحاجب... (ج2/ 301) انظر: الهامش.

نستنتج من الكلام السَّابق في موضع الشَّاهد قوله: " بأبينا" جمع " أب" مُسَلَّمًا، وهذا جمع غريب لأنّ جمع السَّلامة إنما يكون في الأعلام والضّمان المشتقة الجارية على الفعل، قيل: مسلمين، ومسلمات... كما ذكر. وسيبويه قال: إذا جَمَعْتَ اسم رجل، فأنتَ مُخَيَّر بإضافة الواو والنون في حالة الرَّفع، والياء والنّون في الجر والنّصب، وإن شئت – كسرته للجمع وجمع كلمة " ابن"– " بنون". والخليل عندما سئل عن جمع " الأب"، فإنّه جميعها " أبون" ،" وأخ" " أخونا". فهذه الأسماء السِّتة، عند إضافتها إلى ياء المتكلّم فهي: على ضَرْبَيْن الضّرب الأوّل: لا يقطع عن الإضافة، ولا يضاف إلى مضمر وهو " ذو " وحدَه. والضّرب الآخر، لا ضمير يضاف إلى مضمر، وهو الأسماء الخمسة الباقية وهي: " أخوك"،" أبوك "، فضرب اعرب عين فعله؛ أي " الواو"، مثل " فوك"، وضرب لامه، وهي الأسماء السّتة الباقية: " أبوك"، " أخوك"، " حموك"، " وفوك".

النتائج والتوصيات:

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصّالحات، والصلاة والسّلام على سيّد الخلق أجمعين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد:

فبعد هذا التّطواف في الشّواهد الشّعريّة التي تعالج قضايا النّحو في كتاب "منهج السّالك" لأبي حيّان الأندلسيّ، تخلص الدّراسة إلى جملة من النتائج، لعلّ أهمها:

أوّلًا: كان لأبي حيّان الأندلسيّ آراء خاصة في توجيه بعض الشّواهد.

ثانيًا: استشهد أبو حيان بشواهد مجهولة القائل، واستشهاده بها لا يعني التّشكيك فيها؛ لأنّها لم تؤخذ إلّا من رواة ثقاة، وكما أنّها مبثوثة في كتب النّحاة القدامى.

ثالثًا: هناك شواهد استشهد بها النّحاة، وعند دراسة أبي حيّان لها لم يجد فيها قضيّة نحويّة، بل عدّها من الضّرورات الشّعريّة.

قائمة المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم.

2- الأستراباذي، رضي الدّين محمّد بن الحسن(ت:686هـ). شرح كافية ابن الحاجب. قدّم له: إميل بديع يعقوب. بيروت: دار الكتب العلميّة. ط1(1419 هـ =1998م).

3- الأستراباذي، ركن الدّين الحسن بن شرف العلوي(ت:715 هـ). الوافية في شرح الكافية. تحقيق: عبد الحفيظ شلبي. عمّان: وزارة التّراث القومي والثّقافة. د.ت.

4- الإسفراييني، تاج الدّين محمّد بن محمّد بن أحمد(ت:684 هـ). لباب الإعراب. تحقيق: بهاء الدّين عبد الوهّاب عبد الرّحمن. الرّياض: المكتبة التراثيّة، دار الرّفاعي. ط1، (1405هـ= 1984م).

5- امرؤ القيس، ابن حجر بن الحارث الكندي. الدّيوان. تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف. ط1(1958م).

6- الأنباري، أبو البركات (ت:577 هـ). الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. تحقيق ودراسة: جودة مبروك محمّد مبروك. راجعه: رمضان عبد التّواب. القاهرة: مكتبة الخانجي. ط1(2002م).

7- الأنباري، أبو البركات عبد الرّحمن بن محمّد بن أبي سعيد (513 هـ -577 هـ). أسرار العربيّة. عني بتحقيقه: محمّد بهجة البيطار. دمشق: مطبعة التّرقي. ط2، (1377 هـ -1957م).

8- الأنباري، كمال الدّين أبي البركات عبد الرّحمن بن محمّد بن أبي سعيد (ت:577 هـ). الإنصاف في مسائل الخلاف ومعه كتاب الإنصاف. تأليف: محمّد محيي الدّين عبد الحميد.

9- الأنصاري، الأحوص. شعر الأحوص لأنصاري. جمعه وحققه: عادل سليمان جمال. القاهرة: مكتبة الخانجي، ط2(1411 هـ =1990م).

10- أنيس، إبراهيم. منتصر،عبد الحليم. الصّوالحي، عطيّة. أحمد، محمّد خلف الله. المعجم الوسيط. أشرف على الطّبع: حسن علي عطيّة، محمّد شوقي أمين. مصر: دار المعارف. ط2(1927م).

11- بابتي، عزيزة فوال. معجم الشّعراء الجاهلين. بيروت: دار صادر. ط1(1998م).

12- البغدادي، إسماعيل باشا. هديّة العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين. بغداد: منشورات مكتبة المثنى. د.ت.

13- البغدادي، عبد القادر بن عمر(1030 هـ -1093 هـ). خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب. قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: محمّد نبيل طريفي. إشراف: إميل بديع يعقوب. بيروت: دار الكتب العلميّة. ط1(1418 هـ =1998م).

14- شرح ديوان الحماسة لأبي تمّام. شرحه: أبو زكريا يحيى بن علي التّبريزي الشّهير بالخطيب.(د.ن). (1900م).

15- ابن ثابت، حسّان. الدّيوان. شرحه وكتب هوامشه وقدّم له: عبده مهنّا. بيروت: دار الكتب العلميّة. ط1(1406 هـ =1986م).

16- الجرجاني، علي بن محمّد. التّعريفات. بيروت: دار الكتب العلميّة. ط1، (1408 هـ =1988م).

17- الجُشمي، دريد بن الصمّة. الدّيوان. قدّم له: شاكر الفحّام. جمع وتحقيق وشرح: محمّد خير البقاعي. دار قتيبة. (1411 هـ =1990م).

18- الجعدي، النّابغة. الدّيوان. جمعه وحققه: واضح الصّمد. بيروت: دار صادر. ط1(1998م).

19- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. الخصائص. تحقيق: محمّد علي النّجار. إدارة التّراث: الهيئة المصريّة العامة للكتاب. ط4(1999م).

20- الجوهري، إسماعيل بن حمّاد. الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار. بيروت: دار الكتب العلميّة. ط1(1419 هـ =1998م).

21- حاتم الطّائي. ديوان حاتم الطّائي وأخباره. صنعه: يحيى بن مدرك الطّائي. دراسة وتحقيق: سليمان جمال. القاهرة: مطبعة المدني.

22- الحاوي، إيليا. ديوان الفرزدق. بيروت: مكتبة المدرسة، دار الكتاب اللّبنانيّة. ط1 (1983م).

23- ابن حجر العسقلاني، شهاب الدّين أحمد بن محمّد(ت: 852 هـ). الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثّامنة. بيروت: دار إحياء التّراث العربي. د.ت.

24- الحديثي، خديجة. أبو حيّان الأندلسيّ. بغداد: مكتبة النّهضة. ط1(1425 هـ =2004م).

25- الحنبلي، أبو الفلاح عبد العماد(ت: 1089م). شذرات الذّهب في أخبار من ذهب. بيروت: دار الميسر. ط4(1399 هـ =1979م). د.ت.

26- أبو حيّان الأندلسيّ، محمّد بن يوسف الغرناطي(1256ه-1344ه). تفسير البحر المحيط؛ وبهامشه النّهر الماد من البحر المحيط. القاهرة: دار الكتب. ط2(1983م).

27- أبو حيّان الأندلسيّ، محمّد بن يوسف الغرناطيّ(654 هـ -745م). تذكرة النّحاة. تحقيق: عفيف عبد الرّحمن. بيروت: مؤسّسة الرّسالة. ط1(1406 هـ -1986م).

28- أبو حيّان الأندلسيّ، محمّد بن يوسف بن علي الغرناطي (ت:745 هـ)، منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك. تحقيق: شريف عبد الكريم النّجار، ياس أبو الهيجاء. إربد: عالم الكتب الحديث. ط1(2015م).

29- أبو حيّان الأندلسيّ، محمّد بن يوسف بن علي الغرناطيّ (ت:654 هـ). ارتشاف الضّرب من لسان العرب. تحقيق: رجب عثمان محمّد. مراجعة: رمضان عبد التّواب. القاهرة: مكتبة الخانجي. ط1(1418م=1988م).

30- ابن الخبّاز، أحمد بن الحسين. توجيه اللّمع، شرح كتاب اللّمع. لأبي الفتح بن جنّي. دراسة وتحقيق: فايز محمّد دياب. القاهرة: دار السّلام. ط1(1423 هـ =2002م).

31- الخويسكي، زين كامل. ألفيّة ابن مالك في النّحو والصّرف. الإسكندريّة: دار الوفاء. ط2، (2003م).

32- رضوان، محمّد مصطفى. درويش، عبد الله. التّونجي، محمّد. التّمهيد في النّحو والصّرف. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس.

33- رزق، أحمد خضر أحمد. الشّواهد الشّعريّة في كتاب الدر المصون. عمّان: دار كنوز المعرفة. ط1 (1431هـ=2010م).

34- الزّبيديّ، عمرو بن معد يكرب. شعر عمرو بن معد يكرب الزّبيديّ. جمعه وحقّقه: مطاع الطّرابيشي. دمشق: مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة.(1394 هـ =1974م).

35- الزّبيري الأسدي، عبد الله. الدّيوان. جمع وتحقيق: يحيى الجبوري. بيروت: دار الحريّة. (1394 هـ =1974م).

36- الزّركلي، خير الدّين. الأعلام. بيروت: دار العلم للملايين. ط6(1984م).

37- الزّمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت 538 هـ). المفصّل في صنعة الإعراب. قدّم له: إميل بديع يعقوب. بيروت: دار الكتب العلميّة. ط1،(1420 هـ = 1999م).

38- الزّمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر(ت:538 هـ). المفصّل في صنعة الإعراب. بيروت: دار الجبل. ط2(د.ت).

39- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر.الكتاب. تحقيق: محمّد كاظم البكّار. بيروت: مؤسّسة الرّسالة. ط1(1420 هـ =2004م).

40- سيبويه، أبو بشر عمرو عثمان بن قنبر. الكتاب. تحقيق وشرح: عبد السّلام هارون. القاهرة: دار الكتب العلميّة. ط3(1408 هـ =1988م).

41- السيّد، أمين علي. في علم النّحو. القاهرة: دار المعارف. ط4(1977م).

42- السّيرافي، أبو محمّد يوسف بن أبي سعيد (330 هـ -385 هـ). شرح أبيات سيبويه. حققه وقدّم له: محمّد علي سلطان. دمشق: دار العصماء. ط1(1429 هـ =2009م).

43- السّيوطي، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر بن محمّد (911 هـ). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق: عبد العال سالم مكرم. القاهرة: عالم الكتب. (1421 هـ =2001م).

44- السّيوطي، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر(ت:911ه). بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة. تحقيق: مصطفى عبد القادر. بيروت: دار الكتب العلميّة. ط1 1425 هـ =2004م).

45- السّيوطي، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر(ت:911). شرح شواهد المغني. لجنة التّراث العربي. د.ت.

46- سليمان، عدنان محمّد. التوابع في كتاب سيبويه. جامعة بغداد _ بغداد. (د.ط).(1991م).

47- الشّاطبي، أبو اسحاق إبراهيم بن موسى (ت:79 هـ). المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية. تحقيق: عيّاد بن عيد. (د.ن).

48- الشّافعي، محمّد بن محمّد الخضري. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على شرح ألفيّة ابن مالك. تحقيق: تركي فرحات المصطفى. بيروت: دار الكتب العلميّة. (2009م).

49- ابن شدّاد، عنترة. الدّيوان. تحقيق: عبد المنعم عبد الرؤوف شلبي. قدّم له: إبراهيم الأبياري. بيروت: دار الكتب العلميّة. ط1(1400 هـ =1985م).

50- الشّنتمري، الأعلم. شرح ديوان علقمة بن عبد الفحل. قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حنا نصر الحتي. بيروت: دار الكتاب العربي. ط1(1414 هـ =1993م).

51- الشّنقيطي، أحمد بن الأمين. الدّرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربيّة. بيروت: دار المعرفة. د.ت.

52- الصّبان، محمّد بن علي (ت:1206 هـ). حاشية الصّبّان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك ومعه شرح الشّواهد للعيني. بيروت: دار إحياء الكتب العربيّة. (1970م).

53- الصّفدي، صلاح الدّين بن أيبك.(696 هـ -764 هـ). نكت الهميان في نكت العُميان. تحقيق: طارق طنطا. القاهرة: دار الطّلائع. د.ت.

54- الصّفدي، صلاح الدّين بن خليل بن أيبك(ت: 764 هـ). أعيان العصر وأعوان النّصر. تحقيق: علي أبو زيد، نبيل أبو عمشة، محمّد موعد، محمود سالم. قدّم له: مازن عبد القادر المبارك. دمشق: دار الفكر. ط1(1998م). د.ت.

55- صفوت، أحمد زكي. الكامل في قواعد العربيّة نحوها وصرفها. مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر. ط 4 (1383هـ - 1963م).

56- ابن طولون، أبو عبد الله شمس الدّين محمّد بن علي بن طولون الدّمشقي الصّالحي. شرح ابن طولون على ألفيّة ابن مالك. تحقيق: عبد الحميد جاسم محمّد الفيّاض الكبيسي. بيروت: دار الكتب العلميّة. ط1(1432 هـ = 2002م).

57- العبّاس بن مرداس. الدّيوان. جمع وتحقيق: يحيى الجبوري. بغداد: وزارة الثّقافة والإعلام. د.ت.

58- عبد السّتّار عبد اللّطيف أحمد. مباحث في اللّغة العربيّة. طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة.(1996).

59- عبد العزيز، محمّد. ضياء السّالك إلى أوضح المسالك وهو صفوة الكلام على توضيح ابن هشام. مصر: مطبعة السّعادة. ط2(1393 هـ =1973م).

60- العجّاج. الدّيوان. رواية الأصمعي. عني بتحقيقه: عزّة حسن. بيروت: مكتبة دار الشّرق.(1971م).

61- العجّاج، رؤبة بن عبد الله بن رؤبة(ت:145 هـ). مجموعة أشعار العرب: وهو ما اشتمل على ديوان رؤبة بن العجّاج. اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي. بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة. (1979م).

62- أبو العدوس، يوسف. البلاغة والأسلوبيّة. عمّان: الأهليّة للنّشر والتّوزيع. ط1 (1999م).

63- ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت:669هـ). المقرّب. تح: أحمد عبد السّتّار الجواري، وعبد الله الجبوري. مطبعة العاني _ بغداد.

64- ابن عقيل العقيلي الهمذاني المصري، بهاء الدّين عبد الله (ت:769 هـ). شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك. تحقيق: محمّد محمّد خليفة. مكتبة الجامعة الأزهريّة (1393 هـ =1973م).

65- عيد، محمّد. نحو الألفيّة شرح معاصر وأصيل لألفيّة ابن مالك(600 هـ –672 هـ). القاهرة: مكتبة الشّباب. (1990م).

66- العيني، بدر الدّين محمود بن أحمد بن موسى. المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة المشهورة بـ "شرح الشّواهد الكبرى". تحقيق: محمّد باسل عيون السّود. بيروت: دار الكتب العلميّة. ط1(1436 هـ =2005م).

67- الغرسي، محمّد صالح بن أحمد. شرح السّيوطي على ألفيّة ابن مالك المسمى البهجة المرضيّة من النِّكات والرّموز الخفيّة. القاهرة: دار السّلام. ط1(1421 هـ =2000م).

68- الغلاييني، مصطفى. جامع الدّروس العربيّة: موسوعة في ثلاثة أجزاء. إربد: دار الأمل.

69- أبو الفرج الأصفهاني، علي بن الحسين. الأغاني. تحقيق وإشراف لجنة الأدباء. بيروت: الدّار التّونسيّة للنّشر، ط6(1983م).

70- الفرزدق. الدّيوان. شرحه وضبطه وقدّم له: علي الفاعوري. بيروت: دار الكتب العلميّة. ط1(1992م).

71- القاضي، أحمد عبد الله. التّذييل والتّكميل في شرح التّسهيل، اختيارات أبي حيّان النّحويّة من كتابه. عمّان: دار اليازوري. د.ت.

72- ابن قتيبة الدّينوري، أبو محمّد عبد الله بن مسلم. الشّعر والشّعراء. تحقيق وشرح: أحمد محمّد شاكر. القاهرة: دار المعارف. ط2(1982م).

73- القفطي، جمال الدّين أبي الحسن عليّ بن يوسف. إنباه الرّواة على أنباه النّحاة. تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار الكتب الوثائق القوميّة. (1428 هـ =2007م).

74- ابن قيّم الجوزي، برهان الدّين إبراهيم بن محمّد بن أبي بكر بن أيوب (719هـ-767هـ). إرشاد السّالك إلى ألفيّة ابن مالك. تحقيق: محمّد بن عوض السّهيلي. الرّياض: مكتبة أضواء السّلف. (2002م).

75- الكتبي، محمّد بن شاكر(ت: 764 هـ). فوات الوفيات والذّيل عليها. تحقيق: مصطفى عبد القادر. بيروت: دار الكتب العلميّة. د.ت.

76- كثير عزّة، كثير بن عبد الرّحمن بن الأسود (ت:105 هـ). الدّيوان. جمعه وشرحه: إحسان عبّاس. بيروت: دار الآفاق الجديدة.(1391 هـ =1971م).

77- الكلابي، لبيد بن ربيعة. شرح الدّيوان. حققه وقدّم له: إحسان عبّاس. الكويت. (1962م).

78- ابن مالك الأندلسيّ، جمال الدّين محمّد بن عبد الله ابن مالك الطّائي الجياني الأندلسيّ (ت:672هـ). شرح التّسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. تحقيق: محمّد عبد القادر عطا، طارق فتحي السّيّد. بيروت: دار الكتب العلميّة. ط1(1422 هـ =2001م).

79- محمّد، أبو عبد الله بدر الدّين. شرح ألفيّة ابن مالك. تحقيق: عبد الحميد السّيد محمّد عبد الحميد. دار الجبل. د.ت.

80- المُرادي، ابن أم قاسم (749 هـ). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك. شرح وتحقيق: عبد الرّحمن علي سليمان. مكتبة الكليات الأزهريّة.ط2(د.ت).

81- المراغي، مصطفى. علي، محمّد سالم. تهذيب التّوضيح. عني بضبطه: حسين بركات. مكتبة الرّشد.

82- مغالسة، محمود حسني. النّحو الشّافي الشّامل. عمّان: دار الميسرة للنّشر والطّباعة. ط4 (1435 هـ =2014م).

83- المكّي، محمّد بن علي بن حسين. فرائد النّحو الوسيمة شرح الدّرّة اليتيمة، أرجوزة نحويّة. للشّيخ سعيد بن سعد الحضرمي. تحقيق: محمود نصّار. بيروت: دار الكتب العلميّة. ط1(1429 هـ =2008م).

84- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم. لسان العرب. بيروت: دار صادر. ط4(2004م).

85- النّابي، علي محمود. الكامل في النّحو والصّرف. القاهرة: دار الفكر العربي. ط1 (1425 هـ =2004م).

86- النّميري، الرّاعي. ديوان الرّاعي النّميري. جمعه وحققه: رايتهرت فايبرت. بيروت: المعهد الألماني للأبحاث الشّرقيّة. (1401 هـ =1980م).

87- نور الدّين، عصام. الفعل في نحو ابن هشام. بيروت: دار الكتب العلميّة. ط1 (1428 هـ =2007م).

88- الهرميّ، عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرميّ. (ت:702 هـ). المحرّر في النّحو. تحقيق ودراسة: منصور علي محمّد عبد السّميع. القاهرة: دار السّلام. ط1(1426 هـ =2005م).

89- ابن هشام الأنصاري المصري، أبو محمّد عبد الله جمال الدّين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله (ت: 761 هـ). أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ومعه كتاب عدّة السّالك إلى تحقيق أوضح المسالك وهو الشّرح الكبير من ثلاثة شروح. تأليف: محمّد محيي الدّين عبد الحميد. القاهرة: دار الطّلائع. (1937م).

90- ابن هشام الأنصاري، جمال الدّين عبد الله بن يوسف بن أحمد (761 هـ). حاشية الدّسوقي على مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب. ضبطه: عبد السّلام محمّد أمين. بيروت: دار الكتب العلميّة. د.ت.

91- ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش(553هـ-643هـ). شرح المفصّل. بيروت: عالم الكتب. القاهرة: مكتبة المتنبّي. ط1(1900م).

قائمة البحوث والدّراسات:

1- جبر، يحيى عبد الرؤوف. الشّاهد اللّغوي. مجلة أبحاث النّجاح. (1992م)، ع6.

Abstract

Hyadreh. Enas HIder Mohammed . Poetic Indicator in Grammar Issues in Minhaj Al-salek Book of Abi Hayyan Al-andalusi. Master thesis. Yarmouk University.2017. Supervisor: Prof. Khaled Qasem Bani doumi

This study in its throteical frame aims to introduce Ibn Malik and his efforts in Alfiyat Ibn Malik as well as introducing Abi Hayyan Al-andulsi and his grammatical efforts in his book Minhaj Al-salek.
Moreover, explaining the relationship between Ibn Malik and Abi Hayyan Al-andulsi.

The applied part of the study contains studying of the poetic and qrammatical evidence found in "Manhaj Alsalek" and process these evidences throughout the grammatical issues quoted by Abu Hayyan in his book on the base that the grammatical evidences is one of the rooting bases in the Arabic grammar by mentioning grammaticlly the poetic evidences in the Alfeyyah, showing the grammatical issues after modifying evidence possition, then showing grammarians' opinions about the evidence and analizing thier opinions showing agreeing and disagreeing sides and weighting up some of these opinions according to resercher's perception. The analytic descriptive approach was used in this study for applying these procedures on the poetic evidences that form the sample of the study.